



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

الأزمة الاقتصادية السورية وتأثيرها في ودائع المتعاملين مع المصارف العامة

(٢٠١٦- ٢٠١١)

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطالب : أيهم النوا

إشراف: أ.د. رسلان خضور

السنة الدراسية: ٢٠١٩-٢٠٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"
صدق الله العظيم ... سورة يوسف، آية (٧٦)

بكل احترام وتقدير أتقدم بخالص الشكر والامتنان الى الأستاذ المشرف:
الأستاذ الدكتور رسلان خضور الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يبخل
عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيّمة طيلة فترة إعداد هذا البحث.
كذلك الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة والتحكيم المؤلفة من الدكتور مدين علي
والدكتور حسين قبلان، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث والحكم عليه،
وتكبدوا مشقة قراءته وتصويب ما به من أخطاء، فشكراً لهم على ملاحظاتهم
الرشيدة وتوجيهاتهم القيّمة.
كما أتقدم بالشكر لكل من كان لي عوناً في إنجاز هذا العمل وإخراجه للنور،
وساهم بقليل أو كثير، في السرّ أو العلن، بكلمة أو بدعوة صادقة،

فلهم مني جزيل الشكر والتقدير.

أيهم

إهداء

الى التي إذا ما أضعت الجنة أجدها تحت قدميها... فهي من تتابعني وتتبعني وتنجح بي

حرم الحنان أمي

الى من كان بوصلة حياتي بدعمه وتشجيعه لي ... حتى ترقيت بجانبه الى رتبة صديق

القديس أبي

الى من تشاركنا أحلامنا صغاراً ... تقاسمنا الحياة بحلوها ومرّها ... الى رفاق دربي

إخوتي

الى الأطباء الحقيقيين لوطننا الجريح ... إخوتي في السلاح

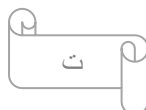
أبطال الجيش العربي السوري

الى انتمائي وإيماني وفخري وعزّي ...

سوريتي الغالية

الى أصحاب التضحيات الحقيقية... وأصحاب المراتب العليا

شهداء الوطن



قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	ب
إهداء	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	خ
ملخص البحث	د
الإطار العام للبحث	ذ
أولاً : مقدمة	ذ
ثانياً : مشكلة البحث	ذ
ثالثاً : أسئلة البحث	ر
رابعاً : أهمية البحث	ر
خامساً : أهداف البحث	ر
سادساً : حدود البحث	ز
سابعاً : معوقات البحث	ز
ثامناً : فرضيات البحث	ز
تاسعاً : منهج البحث	س
عاشرًا : الدراسات السابقة	س
الفصل الأول : القطاع المصرفي السوري في ظل الحرب	١
المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية السورية، أسبابها وتداعياتها	٢
أولاً : أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في سورية	٢
١-١: جذور الأزمة	٣
٢-١: عوامل الأزمة الاقتصادية خلال فترة الحرب	١٢
ثانياً : التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الاقتصادية السورية	٢٠
١-٢: التداعيات الاقتصادية	٢٠
٢-٢: التداعيات الاجتماعية	٢٦
المبحث الثاني: المصارف العامة والنظام المصرفي السوري	٢٩
أولاً: التطور التاريخي للنظام المصرفي السوري	٢٩
١-١: مرحلة ما قبل العام ٢٠٠٠	٢٩
٢-١: مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٠	٣١
ثانياً: هيكلية النظام المصرفي السوري	٣٢
١-٢: المصرف المركزي السوري	٣٢
٢-٢: المؤسسات المصرفية الحكومية	٣٥
المبحث الثالث : أثر الأزمة على المصارف العامة	٤٢
الفصل الثاني : تطوّر الودائع المصرفية والعوامل المحددة لها	٥٣
المبحث الأول: الودائع المصرفية، أهميتها، أنواعها، واستراتيجيات جذبها	٥٤
أولاً: مفهوم الودائع المصرفية	٥٤
ثانياً: أهمية الودائع المصرفية	٥٥
ثالثاً: أنواع الودائع المصرفية	٥٧
رابعاً: الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع	٦٤

٦٩	خامساً: طرق ومجالات توظيف الودائع واستثمارها
٧٣	المبحث الثاني: محددات الودائع المصرفية
٧٣	أولاً: المتغيرات التفسيرية
٨١	ثانياً: محددات الودائع على مستوى الجهاز المصرفي
٨٤	ثالثاً: محددات الودائع على مستوى الاقتصاد الكلي
٨٨	المبحث الثالث: تطوّر بنية الودائع لدى المصارف السورية العامة
٨٨	أولاً: تطوّر حجم إجمالي الودائع لدى المصارف السورية العامة
٩١	ثانياً: تطوّر الودائع حسب نوع الوديعة
٩٧	الفصل الثالث : أثر الأزمة في ودائع المتعاملين مع المصارف السورية العامة
٩٨	المبحث الأول: العوامل المؤثرة في ودائع المتعاملين مع المصارف السورية العامة (دراسة قياسية ٢٠١١-٢٠١٦)
١٢١	المبحث الثاني: دراسة تحليلية على الخسائر التي تعرّض لها المتعاملون مع المصارف السورية العامة
١٢٤	النتائج
١٢٦	التوصيات
١٢٧	قائمة المراجع
١٣٤	الملحقات
١٣٧	الملخص باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول

البيان	الصفحة
الجدول رقم (١): تطور الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٢٠
الجدول رقم (٢): توزيع الخسارة في الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات	٢١
الجدول رقم (٣): تطور ناتج قطاع الصناعة والتعدين من الناتج المحلي الاجمالي	٢٣
الجدول رقم (٤): تطور ناتج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي	٢٤
الجدول رقم (٥): تطور ناتج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي	٢٤
الجدول رقم (٦): تطور ناتج قطاع البناء والتشييد من الناتج المحلي الاجمالي	٢٥
الجدول رقم (٧): تطور معدل التضخم السنوي في سورية ٢٠١٦-٢٠١٢	٢٦
الجدول رقم (٨): تطور عدد فروع المصارف العاملة في سورية خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٠)	٤٢
الجدول رقم (٩): تطور اجمالي الموجودات في المصارف العامة ٢٠١٦-٢٠١٠	٤٦
الجدول رقم (١٠): تطور بنية القروض والتسليفات في المصارف العامة ٢٠١٦-٢٠١٠	٤٧
الجدول رقم (١١): تطور حساب الأرباح والخسائر في المصارف العامة ٢٠١٦-٢٠١٠	٤٩
الجدول رقم (١٢): تطور نسبة السيولة لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٠	٥٠
الجدول رقم (١٣): تطور نسبة التوظيفات الى الودائع لدى المصارف العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٠	٥١
الجدول رقم (١٤): تطور اجمالي الودائع في المصارف السورية العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٠	٨٩
الجدول رقم (١٥): تطور اجمالي الودائع تحت الطلب في المصارف السورية العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٠	٩٢
الجدول رقم (١٦): تطور اجمالي ودائع التوفير في المصارف السورية العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٠	٩٣
الجدول رقم (١٧): تطور اجمالي الودائع الآجلة في المصارف السورية العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٠	٩٤
الجدول رقم (١٨): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	١٠٠
الجدول رقم (١٩): اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج	١٠٢
الجدول رقم (٢٠): تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة	١٠٤
الجدول رقم (٢١): نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج الأول	١٠٦
الجدول رقم (٢٢): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول	١٠٨
الجدول رقم (٢٣): تحليل مكونات التباين لإجمالي الودائع في النموذج الأول	١٠٩
الجدول رقم (٢٤): تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة	١١١
الجدول رقم (٢٥): نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج الثاني	١١٢
الجدول رقم (٢٦): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول	١١٣
الجدول رقم (٢٧): تحليل مكونات التباين لإجمالي الودائع الآجلة في النموذج الثاني	١١٥
الجدول رقم (٢٨): تحليل مكونات بعد إعادة ترتيب محددات النموذج الثاني	١١٦
الجدول رقم (٢٩): تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة	١١٧
الجدول رقم (٣٠): نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج الثالث	١١٨
الجدول رقم (٣١): مخرجات برنامج Eviews 9 عن علاقة الانحدار بين متغيرات الدراسة	١١٩
الجدول رقم (٣٢): أثر التضخم على اجمالي الودائع في المصارف العامة في العام ٢٠١٦	١٢١
الجدول رقم (٣٣): أثر التضخم على فوائد ودائع التوفير في المصارف العامة في العام ٢٠١٦	١٢٢

قائمة الأشكال

البيان	الصفحة
الشكل البياني رقم (١): توزيع الخسارة في الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الاقتصادية عام ٢٠١٦	٢٢
الشكل رقم (٢) : هيكل النظام المصرفي في سورية	٣٢
الشكل رقم (٣) : العلاقة الأساسية بين الحكومة والسلطات النقدية	٣٤
الشكل البياني رقم (٤) : تطور حصة كل من المصارف العامة والخاصة من إجمالي عدد الفروع المنتشرة في سورية	٤٤
الشكل البياني رقم (٥) : حصة كل مصرف من المصارف العامة حسب عدد الفروع من الحصة السوقية الإجمالية للمصارف العامة مجتمعة في العام ٢٠١٦	٤٥
الشكل البياني رقم (٦) : العلاقة بين الودائع وسعر الفائدة الدائنة	٧٤
الشكل البياني رقم (٧) : تطوّر الحصة السوقية لودائع المصارف العامة الى اجمالي ودائع المصارف العامة بين نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٦	٩١
الشكل البياني رقم (٨) : تطوّر نسبة الودائع حسب نوع الوديعة في المصارف العامة السورية بين نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٦	٩٥
الشكل رقم (٩) : دوال الاستجابة الفورية لإجمالي الودائع في النموذج الأول	١١٠
الشكل رقم (١٠) : دوال الاستجابة الفورية لإجمالي الودائع الآجلة في النموذج الثاني	١١٦
الشكل رقم (١١) : توزّع الخسائر الناجمة عن تآكل القيمة الحقيقية للفوائد المستحقة على ودائع التوفير في المصارف السورية العامة في العام ٢٠١٦	١٢٣

ملخص البحث

هدف هذا البحث الى قياس أثر تغيرات سعر الصرف والتضخم في ودائع عملاء المصارف العامة، بالإضافة الى تقدير الخسائر التي تعرّض لها المودعين في هذه المصارف. شملت الدراسة مجموعة المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١١ الى الربع الرابع من عام ٢٠١٦. بعد استعراض نظري وتحليلي لموضوع البحث بدأت الدراسة العملية باختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ومدى معنويتها، وعلى ضوء نتائج الاختبار تمّ استخدام منهجية جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM). توصل البحث الى أنّ المصارف تعرّضت الى ما يسمى أزمة الائتمان المصرفي (الذعر المالي)، كما أنّ المودعين تعرّضوا الى نوعين من الخسائر، حيث تمثلت خسائرهم الأولى في تآكل قيمة ودائعهم بفعل عامل التضخم، بالإضافة الى الخسائر الناجمة عن تآكل القيمة الحقيقية للفوائد المستحقة على ودائعهم، وأثبت البحث ما يلي :

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف واجمالي ودائع عملاء المصارف العامة العاملة في سورية، وقد كان لسعر الصرف التأثير الأكبر على هذه الودائع في الأجلين القصير والطويل.
 - وجود علاقة طردية بين معدل التضخم واجمالي ودائع عملاء المصارف العامة العاملة في سورية، ولكن كان تأثير التضخم على هذه الودائع طفيفاً.
 - وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف واجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية، وقد كان لسعر الصرف التأثير الأكبر على هذه الودائع.
 - وجود علاقة طردية بين معدل التضخم واجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية، وكان تأثير التضخم على هذه الودائع طفيفاً.
 - لم يلعب كل من عاملي التضخم وسعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة خلال فترة الدراسة، حيث لم يفسر النموذج المقترح في هذه الدراسة سوى ٢٦% من التغيرات الحاصلة في متغير اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة، وقد كانت العلاقة بين عامل سعر الصرف وودائع التوفير طردية، بينما كانت العلاقة بين اجمالي ودائع التوفير وعامل التضخم عكسية.
- وعلى ضوء هذه النتائج قد أوصى الباحث بعدد من التوصيات.

الإطار العام للبحث

أولاً- مقدمة :

تدخل سورية اليوم عامها العاشر في مواجهة واحدة من أشد وأشرس الحروب التي طالتها في تاريخها الحديث، حيث طالت هذه الحرب جميع قطاعات الدولة السورية مخلّفة وراءها أزمة شاملة، مركبة، متجلية في عدة أزمات فرعية: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية، إنسانية ...

ألقت الحرب بظلالها على جميع مفاصل قطاعات الدولة السورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مخلّفة وراءها آثاراً مأساوية على الأداء التنموي في جميع المؤسسات السورية من خلال تدمير واسع وممنهج لرأس المال البشري والاقتصادي والاجتماعي، مما أثر بدوره على جميع المؤشرات التنموية للاقتصاد السوري، حيث انعكست سلباً على الاداء الاقتصادي للدولة السورية، وأفضت الى انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ، وتدهور القيمة الشرائية للعملة السورية ، والى معدلات مرتفعة جداً من التضخم .

أدرك الشعب السوري منذ بداية الأزمة أن هناك حرباً تطال جميع مفاصل بلدهم، بما فيها المفاصل الاقتصادية، وأن هناك حرباً على عملة بلده ولقمة عيشه، فسارع كثير من السوريين الى المصارف العامة ليودع ما تيسر له من أموال دعماً منه لاقتصاد بلده، أملاً منه على أن يتم استخدام هذه الأموال في دعم وتحسين الاقتصاد السوري من خلال قيام هذه المصارف بالتوسع في المشاريع الاستثمارية وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد السوري. ولكن سرعان ما تحطمت أحلامه على صخرة الواقع الذي خلقته هذه الحرب، حيث تآكلت القيمة الشرائية لإيداعاته بفعل التضخم والغلاء الفاحش في الأسعار، مما أضاف على فقرهم عاملاً آخر.

ثانياً- مشكلة البحث :

في السنوات الأولى من الأزمة في سورية تعددت الحملات التي تدعو الى دعم الليرة السورية، عدد من السوريين استجاب لهذه الدعوات وقاموا تطوعاً بإيداع مبالغ نقدية في حسابات مصرفية في المصارف السورية، ومنهم من ذهب لسحب ودائعه من هذه المصارف إما لتأمين لقمة العيش جراء الغلاء المستمر في الأسعار خلال فترة الأزمة أو لكي يقوم بالمضاربة على سعر الصرف جراء التقلبات التي أصابته خلال هذه الفترة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار التراجع الكبير الذي حصل

في القيمة الشرائية لليرة خلال الفترة منذ حصول تلك الإيداعات حتى الآن والتي يمكن مقاربتها بتغير سعر صرف الليرة أمام الدولار وأمام المعدلات المرتفعة من التضخم، والذي فقدت فيه الليرة جزءاً كبيراً من قيمتها، نجد أنّ هؤلاء المودعين تعرضوا لخسائر مالية كبيرة. في مقابل كل ذلك لا يجد المتابع لهذا الموضوع أي اهتمام حكومي بتعويض هؤلاء الأفراد عن تلك الخسائر سواء كلياً أو جزئياً. يضاف لما تقدم، عدم وجود دراسات أكاديمية دقيقة لأعدادهم وحجم الخسائر التي تعرضوا لها وإمكانية وكيفية تعويضهم.

ثالثاً- اسئلة البحث:

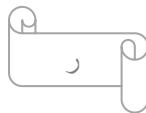
١. ما هو حجم الايداعات المصرفية التي أودعت خلال المراحل الأولى من الأزمة في سورية في المصارف السورية العامة؟
٢. ما هو تأثير كل من التضخم وتقلبات أسعار الصرف على ودائع المصارف العامة؟
٣. ما هو حجم الخسائر التي تعرّض لها أصحاب تلك الودائع؟
٤. ما هي البرامج والخطط المناسبة للتعويض عن الخسائر المالية التي تكبدوها بعد تراجع قيمة الليرة السورية الكبير خلال الأزمة؟

رابعاً- أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يسلّط الضوء على أثر الأزمة الاقتصادية السورية -التي تجسدت في كل من عاملي التضخم وتقلبات أسعار الصرف -على ودائع المصارف السورية العامة، وعلى الخسائر التي تعرّض لها المتعاملون مع المصارف السورية العامة جراء تآكل القيمة الشرائية للعملة السورية خلال هذه الأزمة من جهة، مما أفضى الى خلق مشاكل عدة قد يكون أهمها هو خلق أزمة ثقة بين جمهور المتعاملين وبين المصارف العامة، ومن جهة أخرى أنه قد يكون فرصة لإعادة هذه الثقة من خلال وضعه لاستراتيجيات تعويض ملائمة.

خامساً- أهداف البحث :

- ايضاح أثر التضخم الناتج عن الحرب السورية في ايداعات المتعاملين مع المصارف السورية العامة
- ايضاح أثر تقلبات أسعار الصرف في ودائع المصارف السورية العامة.
- تقديم اقتراحات لبرامج وخطط تساعد في تعويض خسائر المودعين في هذه المصارف.



سادساً- حدود البحث :

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية، المصارف العامة.
الحدود الزمانية: سيتم أخذ البيانات للمؤشرات الاقتصادية السورية والبيانات المنشورة عن المصارف السورية العامة من سنة أساس وهي عام ٢٠١١ وصولاً الى عام ٢٠١٦.

سابعاً- معوقات البحث :

من أهمّ المعوقات التي واجهها الباحث في إعداد هذا البحث هو عدم وجود بيانات مالية عن قيمة الودائع في المصارف السورية العامة، حيث توقفت هذه المصارف عن الإفصاح عن هذه البيانات منذ عام ٢٠١٤، مما اضطر الباحث الى اجراء زيارات ميدانية الى الإدارات العامة لهذه المصارف، بالإضافة الى صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجمهورية العربية السورية في ظل هذه الأزمة.

ثامناً- فرضيات البحث:

- توجد علاقة معنوية بين معدل التضخم واجمالي الودائع في المصارف السورية العامة.
- توجد علاقة معنوية بين تقلبات أسعار الصرف واجمالي الودائع في المصارف السورية العامة.
- توجد علاقة معنوية بين معدل التضخم واجمالي الودائع الآجلة في المصارف السورية العامة.
- توجد علاقة معنوية بين تقلبات أسعار الصرف واجمالي الودائع الآجلة في المصارف السورية العامة.
- توجد علاقة معنوية بين معدل التضخم واجمالي ودائع التوفير في المصارف السورية العامة.
- توجد علاقة معنوية بين تقلبات أسعار الصرف اجمالي ودائع التوفير في المصارف السورية العامة.

تاسعاً- منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، فبعد دراسة وتحليل ما هو متاح من دراسات وأبحاث ومقالات متعلقة بالموضوع، تم التنقيب في الاحصائيات والبيانات والمعطيات والتقارير المالية الفعلية المتوفرة المتعلقة بهذا المجال، كما استخدم هذا البحث البرنامج الاحصائي Eviews، لإيضاح أثر كل من التضخم وتقلبات أسعار الصرف في ودائع المصارف السورية العامة.

عاشراً- الدراسات السابقة :

- الياس ندور، رانيا الزير، "معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية"، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨ العدد ٤٨، حمص، ٢٠١٦:
- وتمت الدراسة على البنوك الإسلامية في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ الى عام ٢٠١٤، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير معدل التضخم على حجم ودائع المصارف الإسلامية، وخلصت هذه الدراسة الى أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم الودائع، إضافة الى ارتفاع حجم الإيداعات في البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة باستثناء عام ٢٠١١، حيث شهد انخفاض في نسبة الودائع، وأيضاً ارتفاع في معدلات التضخم بشكل عام لغاية عام ٢٠١١ وبعد ذلك أصبحت الارتفاعات بشكل كبير ومفاجئ.
- خضور، حسام، "أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٧)، العدد (٤)، اللاذقية ، ٢٠١٥:
- تمت هذه الدراسة على المصرف التجاري السوري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٣ ، تناول هذا البحث دراسة وتحليل أثر تطور الودائع في المصرف التجاري السوري على حجم الأرباح الصافية التي حققها خلال فترة الدراسة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن وضع المصرف التجاري السوري قد تأثر بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها سورية، و توضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير لحجم الودائع المصرفية

ولحجم الأرباح الصافية خلال فترة الدراسة، وأنَّ قدرة المصرف على جذب الودائع قد انخفضت، حيث كانت النسبة الأكبر من هذه الودائع هي القطاع العام .

- العبيدي، صبيحة، "أثر التضخم على حسابات الودائع"، مجلة النقي، المجلد (٢٢) العدد (٥)، بغداد ، ٢٠٠٩:

تمت الدراسة على حسابات الودائع في مصرف الرافدين بالعراق خلال الفترة من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٨ ، وهدفت هذه الدراسة الى ايضاح أثر التضخم على حسابات الودائع في المصرف، و توصلت الى أنه في حال وجود موجودات نقدية في المصرف في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تمثل خسائر عن العناصر النقدية، لذلك على المصرف التقليل قدر الإمكان من هذه الموجودات في ظل ظروف التضخم، أما في حالة وجود مطلوبات نقدية في المصرف في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تمثل وجود أرباح عن العناصر النقدية لذلك على المصرف الزيادة قدر الإمكان من هذه المطلوبات في ظل ظروف التضخم.

- مالك، أمل محمد محبوب محمد "أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم ، ٢٠٠٦:
- تمت الدراسة على بنك البركة السوداني خلال الفترة من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٧، حيث هدفت هذه الدراسة الى إيضاح أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية، وخلصت هذه الدراسة الى أن نسبة معدلات التضخم تفوق نسبة العائد على الودائع الاستثمارية، مما أثر سلباً على حجم الودائع الاستثمارية في المصارف، وإن للتضخم تأثير عكسي على معدل نمو الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية، حيث أنه كلما ارتفعت معدلات التضخم انخفض أو ثبت معدل نمو الودائع.

الجديد في هذا البحث:

يتميز هذا البحث عن الأبحاث السابقة كونه درس تأثير معدل التضخم وتغيرات سعر الصرف في سورية على حجم ودائع المصارف العامة خلال فترة الحرب، حيث تناول هذا البحث الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦، ومن جانب آخر تناول إيضاح الخسائر التي تعرّض لها جمهور المتعاملين مع هذه المصارف جراء تآكل القيمة الشرائية للعملة السورية، حيث أن الباحث لم يجد أيّة دراسات أكاديمية تتناول هذا الجانب.

الفصل الأول

القطاع المصرفي السوري في ظل الأزمة

المبحث الأول : الأزمة الاقتصادية السورية، أسبابها، وتداعياتها

المبحث الثاني : المصارف العامة، والنظام المصرفي السوري.

المبحث الثالث : أثر الحرب على المصارف العامة.

المبحث الأول - الأزمة الاقتصادية السورية ، أسبابها ، وتداعياتها

أولاً : أسباب الأزمة الاقتصادية في سورية :

حقق الاقتصاد السوري قبيل الحرب نتائج متضاربة، منها ما كان إيجابياً على مستوى الاقتصاد الكلي من ناحية معدلات النمو والاستقرار النسبي للأسعار، وعجز الموازنة ومديونية منخفضة، وفائض في الميزان التجاري، وترافق كل ذلك مع تحولات هيكلية في الاقتصاد تمثلت بانخفاض حصة النفط من الناتج والإيرادات الحكومية والصادرات، بالمقابل ارتفعت الصادرات التحويلية.

إلا أنّ هذه المؤشرات كانت تخفي اختلالات هيكلية مثل اعتماد مصادر النمو على العوامل الكمية وبالذات رأس المال المادي، وتضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنظم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام، كما ترافق ذلك مع إنتاجية منخفضة للعمالة وأجور متدنية، بالإضافة إلى المعاناة من النسب العالية من التجنب والتهرب الضريبيين، وزيادة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة، وضعف الاستثمار والهدر في القطاع العام الاقتصادي.

منذ بداية الحرب في سورية ودخولها معركتها الطويلة ضد الميليشيات الإرهابية للمعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية الأخرى التي ولدت من رحم ما سمّي بالربيع العربي على غرار تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ومجموعات أخرى، تتالت الدول الأوروبية والعربية المناهضة للدولة السورية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوباتها الاقتصادية على الدولة السورية، وهو الأمر الذي كان له بالتأكيد الأثر السلبي على الاقتصاد السوري بشكل عام، وعلى المواطن السوري بشكل خاص، فالإدارة الأمريكية مازالت تتهم الحكومة في سورية برعاية الإرهاب، وإن فرض عقوبات اقتصادية عليها هو أمر لا بد منه، متناسية مدى الضرر الكبير الذي ألحقته هذه العقوبات بالمواطن السوري وبأسلوب ونمط حياته اليومي.

في واقع الحال، لم تكن الأزمة الاقتصادية السورية لتأتي من فراغ، بل كانت مقسّمة عبر مراحل، فالضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها سورية من قبل التحالفات الغربية وبعض التحالفات العربية كان لها الدور الأكبر في تشكيل مكونات الأزمة الاقتصادية السورية.

ومن الصحيح أنّ الحرب التي تعرّضت لها سورية كانت سبباً رئيسياً في أزمتها الاقتصادية، ولكن ذلك لا ينفي وجود عوامل داخلية وخارجية قبيل اندلاع الحرب وبعدها اجتمعت مع بعضها لتكوّن البيئة الحاضنة والمحرّضة لنشوّها وانتشارها وزيادة ضرورتها، ومن أهم هذه العوامل:

١-١: جذور الأزمة:

تعرّض الاقتصاد السوري في فترة ما قبل الحرب الى جملة من التحديات، منها ما هو خارجي كالأزمة المالية العالمية، وأزمة الغذاء العالمية، وارتفاع أسعار النفط، والتي أثرت سلباً على جميع اقتصادات العالم، ومنها ما هو داخلي كتراجع في الإيرادات، وتراجع الانتاج النفطي الذي كان يشكل دعامة أساسية لدفع عملية النمو في الاقتصاد السوري، بالإضافة الى تراجع حصة الانتاج الزراعي بفعل عدة عوامل كان أهمها موجة الجفاف الشديدة التي أصابت المنطقة عام ٢٠٠٨، إضافة إلى رفع جزء من الدعم عن القطاع الزراعي.

بالرغم من ذلك، فقد استطاع الاقتصاد السوري أن يسجل نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، ففي الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل وسطي ٤.٩١ %، وحقق الاستثمار الاجمالي معدل نمو وسطي ٣.٦ %^١، كما حقق الاقتصاد السوري استقراراً نسبياً في الأسعار وفي عجز الموازنة.

ولكن ترافقت هذه النتائج الايجابية التي حققها الاقتصاد السوري مع جملة من العوامل التي شكّلت النواة الأساسية للأزمة الاقتصادية فيما بعد، ويمكن القول أن جذور الأزمة تنقسم الى مجموعتين رئيسيين من العوامل وهما العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية:

١-١-١ : العوامل الاقتصادية:

يُعرّف اقتصاد السوق الاجتماعي " Social Market Economy " بأنه " نظام سياسي تنظيمي يرتكز على اقتصاد المنافسة والذي يربط المبادرة الحرة بالتقدم الاجتماعي المضمون من خلال الإنجاز الاقتصادي في السوق"^٢ لخلق وضمان " الرخاء لجميع أفراد المجتمع ". فهو إذاً نظام اقتصادي يقوم على إطلاق حرية المنافسة ويتركز على الكفاءة والفاعلية الاقتصادية وآلية السوق، ويهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وضمان الرعاية للمجتمع، كما يقوم على رفض فكرة حيادية الدولة في الحياة الاقتصادية، فيكون فيه دور الدولة محدود في مراقبة آليات السوق والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن القيام بوظائفه، وقد أثبت هذا النظام فعاليته في عدة تجارب لدول تبنت هذا النهج كان أهمها التجربة الألمانية، ما دفع الحكومة السورية الى تبنيه رسمياً في حزيران عام ٢٠٠٥ وجاء ذلك في المؤتمر القطري العاشر

^١ من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

^٢ Dickertman. D, Wilpert Piel, V. " Social market economy: Principles and functioning In Encyclopedia Social Market Economy: History, Principles and Implementation – From A to Z ". Germany. Paderborn. Ferdinand Schöningh, 2008 , p415

لحزب البعث العربي الاشتراكي^١، وترجمت الحكومة السورية هذا التبنّي في خطتها الخمسية العاشرة التي جاءت لإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الوطني عبر تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، "والتحول نحو اقتصاد مفتوح تنافسي يحقق أكبر معدلات للنمو الاقتصادي والتشغيل والعدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر"^٢.

ولكن كان لخطّة الاندماج بالخارج عن طريق اتباع سياسات ليبرالية تحريرية بعدّها قاطرة النمو الاقتصادي آثار سلبية كبيرة، وكان من أهم السياسات المتبعة التي ساهمت بشكل أو بآخر في إيجاد اختلالات هيكلية في الاقتصاد السوري ما يلي:

أ- عدم تحسين المناخ الاستثماري:

في ضوء تبني الحكومة السورية لاقتصاد السوق الاجتماعي أكدّ برنامج الإصلاح الاقتصادي على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة التي يُنتظر منها عوائد سريعة، إضافة إلى ضرورة الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي، والاهتمام بالصناعة التحويلية، وقد تُرجم ذلك من خلال الأهداف الواردة في الخطة الخمسية العاشرة التي أكدت على الدور الأساسي الذي يُنتظر من القطاع الخاص أن يلعبه في الاستثمار في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي^٣، فوجّه البرنامج نحو تبسيط الإجراءات الإدارية لتأسيس المشروع الاستثماري وتقليص الزمن اللازم للحصول على الموافقات والترخيص، وإقامة مناطق صناعية مصغرة مجهزة بالخدمات الأساسية، وتفعيل دور المناطق الحرة في زيادة حجم التبادل التجاري^٤.

تماشياً مع الأهداف السابقة حددت الخطة عدة مرامي تمثلت بتوظيف الاستثمارات بمعدل ٣٤٠ مليار ليرة سورية سنوياً، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى مليار دولار نهاية ٢٠١٠، وتحقيق كفاءة استثمار بمعدل ٢٥% من إجمالي الاستثمارات، واستثمار صافي بنسبة ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي، والمحافظة على نسبة استثمار للقطاع العام قدرها ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩% سنوياً عام ٢٠٠٥ إلى ١٨% عام ٢٠١٠، بوسطي معدل نمو ٨% في عام ٢٠١٠^٥. كما شهد عام ٢٠٠٧ إلغاء العمل بقانون الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩١ وتعديلاته واستبداله

^١ المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، ٦-٩ حزيران، ٢٠٠٥، ص ١٤٢

^٢ المرجع السابق ص ١٣٤

^٣ الخطة الخمسية العاشرة، مرجع سابق ص ٢٤٠.

^٤ المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي مرجع سابق، ص ١٢٧-١٢٨.

^٥ الخطة الخمسية العاشرة، معدلات النمو الاقتصادي، مرجع سابق ص ٥١.

بقانون جديد رقم ٨ عام ٢٠٠٧ تضمن كافة الأمور النازمة للاستثمار من أحكام وتشريعات وشروط وإعفاءات وحقوق وواجبات المستثمرين.

وفي عام ٢٠١٠ أسست شركات التأجير التمويلي على شكل شركات مساهمة، وجرى العمل على تنظيم إحداث مصارف الاستثمار في سورية، بهدف تمويل النشاط الاستثماري الخاص والعام، وتقديم الخدمات الاستشارية، وفي وقت لاحق من العام نفسه تأسست الشركة السورية للاستثمار التي تملك الدولة جميع أسهمها، كما أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية وسوق الأوراق الحكومية.

وسُمح للقطاع الخاص بالاستثمار في بعض الصناعات التي كانت حكرًا على الدولة، مثل السكر والإسمنت والكهرباء، وسُمح له الاستثمار في مجال التعليم العالي والتأمين والمصارف. كما سُمح للمستثمرين من غير السوريين أصحاب المشاريع المشمولة بأحكام القانون رقم ٢١ عام ١٩٥٨ في المدن الصناعية بتملك واستثمار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة وتوسيع مشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقف الملية شريطة استخدامها لأغراض المشروع^١.

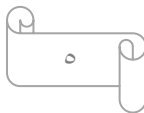
ونتيجة للإجراءات التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار، نما حجم الاستثمارات الاجمالية للمشاريع من ٢٢٨ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٥ الى ٣٣٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠، إلا أنَّ نسبة الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص من الناتج الإجمالي بلغت ٢٢% خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وهي أقل من النسبة المخططة (٢٨%)^٢.

كما فاقت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي توقعات الخطة التي تمثلت بالوصول الى حصة ٥٣% من التكوين الرأسمالي، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٤٩.١% في عام ٢٠٠٥ الى ٥٧.٣% عام ٢٠١٠، لكن على الرغم من ارتفاع مساهمته في التكوين الرأسمالي كانت نسبة استثمارات القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي دون المستوى إذ وصلت في عام ٢٠١٠ الى ١٣%^٣ وهي أقل من المخطط (١٨%). وبذلك فإن التحسينات التي طرأت على البيئة الاستثمارية لم تؤدي الى إعطاء القطاع الخاص الدور الذي طُلب منه، ويعود ذلك الى استمرار التحديات التي واجهت هذا القطاع والمتمثلة بالفساد والبيروقراطية والصعوبات التمويلية، مما حدّ من جدوى التحسينات التي طرأت على البيئة الاستثمارية.

^١ عارف اسماعيل، يمامة ، " تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية و تداعياتها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي " ، رسالة ماجستير ، دمشق ، ٢٠١٦ ، ص ٦٧ .

^٢ المرجع سابق ، ص ٩٤ .

^٣ التقارير السنوية لهيئة الاستثمار السورية ٢٠٠٦-٢٠١٠



وفي السياق ذاته، فقد تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى سورية ما كان مخططاً لها في الخطة الخمسية العاشرة (١ مليار دولار عام ٢٠١٠)، حيث ارتفعت تدفقات هذه الاستثمارات من ٥٨٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥ الى ١.٥ مليار دولار عام ٢٠١٠. لكن الحصة الأكبر من هذه التدفقات (٨٧%) ذهبت الى قطاعي النفط والغاز، تليها الصناعات التحويلية (٦%)، والقطاع المالي (٥%)، والسياحة (١%)، وباقي القطاعات (١%)، مما يدل على وجود ضعف في سياسات تشجيع الاستثمار في معظم القطاعات وأهمها القطاعات الانتاجية التي تساهم في تطوير السوق المحلية وتجعلها قادرة على المنافسة.

يتبين لنا مما سبق أنّ الحكومة وضعت أهدافاً طموحة على صعيد الاستثمارات وركزت بشكل كبير على القطاع الخاص، وهو أمر ينسجم مع منهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعتمد على الشراكة الاجتماعية ويعطي دوراً كبيراً للقطاع الخاص في الاستثمار، إلا أنّ هذه الأهداف لم تلق سياسات استثمارية ملائمة تعمل على تحسين المناخ الاستثماري وجذب القطاع الخاص إليه، وبذلك لم يتمّ تطوير السوق المحلية بما يتماشى مع مخططات الانفتاح على الأسواق العالمية، ما حدّ من القدرة التنافسية للسوق المحلية.

ب- الانفتاح التجاري غير المتوازن:

نظرياً، كان أحد الأهداف الأساسية من تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية هو زيادة المصالح والتشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد السوري والتوجهات المعاصرة للاقتصاد العالمي عبر تحسين القاعدة الإنتاجية والخدمية وتنويع الصادرات سلعيّاً وجغرافياً، وتطوير الخدمات الرئيسية الداعمة للتجارة كتأهيل البنية الأساسية للنقل لتخفيض زمن وتكلفة التصدير، وتحسين مستوى الاتصالات المتاحة للأغراض التجارية، إضافة إلى تحسين تركيب هيكل الصادرات بزيادة حصة السلع المصنّعة وخفض حصة المواد الخام والأولية واستكشاف أسواق جديدة للمنتجات السورية، وتشجيع حركة الإدخال المؤقت ومنحها التسهيلات المطلوبة لمضاعفة القيمة المضافة للسلع وإعادة تصديرها باعتبارها نهائية^١. إضافة للتقليل من عجز الميزان التجاري من خلال العمل على تغطية الصادرات ل ٨٠% من قيمة المستوردات، وزيادة الصادرات غير النفطية من ١١% عام ٢٠٠٥ إلى ١٣,٧ عام ٢٠١٠، بوسطي معدل نمو سنوي ١٣,٤%،

^١ التقرير الوطني الأول للاستثمار المباشر في سورية.

^٢ المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ص ١٢٩-١٣١

بحيث تشكل نسبة ١٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، مقابل ٥% من الناتج المحلي للصادرات النفطية^١.

وقد سارت السياسة التجارية متمشية مع الاتجاه العام نحو التحرر والانفتاح الاقتصادي، حيث شهدت العلاقة الاقتصادية الخارجية العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف سعياً للاندماج بالاقتصاد العالمي وتحقيق الانفتاح الاقتصادي كأحد متطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا، حيث جرى توقيعها بين البلدين في عام ٢٠٠٤، ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧، وقد نصّت الاتفاقية على إعفاء الصادرات السورية الى تركيا من الرسوم الجمركية، وكذلك إعفاء جميع المستوردات من السلع التركية من الرسوم الجمركية أيضاً، بالإضافة الى اتفاقية التجارة التفضيلية مع إيران التي منحت ميزات تفضيلية تخفض الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠% على ٦٨ مادة بما قيمته مليار دولار من البضائع السورية المنشأ المصدرة إلى إيران، وشهد عام ٢٠٠٦ التحرير الكامل لجميع عمليات تمويل المستوردات، حيث سُمح للمصارف المرخصة بتمويل كافة مستوردات القطاعين الخاص والمشتراك بالقطاع الأجنبي، وألغيت حصرية استيراد العديد من السلع والخدمات التي كانت ممنوحة لصالح بعض الجهات العامة (التجارة العامة-الخبز والتسويق-الاستهلاكية-الصناعات الغذائية والهندسية والبتروكيماوية والنسيجية)، وفي أيار عام ٢٠١٠ قُبلت سورية كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية، وتم إعفاء شهادات المنشأ والفواتير التجارية للبضائع المستوردة إلى سورية من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والدول الموقعة على اتفاقيات تجارية ثنائية مع سورية من التصديق القنصلي شرط المعاملة بالمثل^٢.

ونتيجة الانفتاح التجاري غير المتوازن فقد أغرقت السوق السورية بالبضائع الاجنبية، وخاصةً التركية منها، وعجزت الصناعة المحلية عن منافسة هذه البضائع، فقد بلغ وسطي معدل نمو الصادرات ٨%، وبلغ وسطي معدل المستوردات ١١% خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وعانى الميزان التجاري عجزاً مستمراً بلغ بالمتوسط ١٤٦ مليار ليرة سورية خلال هذه الفترة، وكان العجز قد وصل في عام ٢٠١٠ الى ٢٤٣ مليار ليرة سورية، ما يعادل ثلاث أضعاف ما كان

^١ الخطة الخمسية العاشرة ٢٠١٠-٢٠٠٦ السياسات الاقتصادية ومقومات الإصلاح (الفصل الخامس ص ١٣٥-١٥٣ بتصرف)

دمشق: هيئة التخطيط والتعاون الدولي

^٢ عارف إسماعيل، يمامة، مرجع سابق، ص ٦٤

عليه في عام ٢٠٠٥ الذي بلغ آنذاك ٧٨ مليار ليرة سورية^١ نتيجة تصاعد الواردات السلعية مقابل انخفاض الصادرات.

نستنتج مما سبق أن الأهداف والسياسات المتبعة كانت أقرب لاقتصاد السوق الحر منها إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد سارعت الحكومة إلى تحرير التجارة قبل تمكين صناعاتها المحليّة مما أدى إلى إغلاق عدد كبير من المصانع والورش الصغيرة المحليّة التي كانت تستوعب نسبة عالية من العمالة في المجتمع، ما نتج عنه تفشي ظاهرة البطالة بنسب عالية حيث وصل معدل البطالة الى ٨.٦% في العام ٢٠١٠ بعد أن كان ٨.١% في العام ٢٠٠٥.^٢

ت- بعض السياسات المالية المتبعة قبل الازمة:

وضعت الحكومة السورية برنامج الإصلاح المالي بما يتماشى مع النظام الاقتصادي المتبنى حديثاً من قبلها، وقد سعى هذا البرنامج الى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية، يأتي في مقدمتها استكمال إصلاح قطاع المالية العامة بما يتضمنه من تنظيم للدين العام، وتعديل القانون المالي الأساسي والأنظمة المحاسبية المنبثقة عنه لكل من القطاع الاقتصادي والإداري والمصرفي، وحل مسألة الخسائر المتراكمة للمؤسسات الاقتصادية العامة، والتحول إلى أسلوب جديد في الدعم وتوجيهه إلى الفئات التي تستحقه عبر البدء بإلغاء دعم المشتقات النفطية بشكل تدريجي ومعالجة مسألة الدعم التمويني، وهدف أيضاً لاستكمال إصلاح قطاع الضرائب والرسوم لزيادة الموارد الضريبية والتعويض عن الموارد النفطية المتراجعة، واستكمال إصلاح قطاع الجمارك العامة لرفع كفاءاته، وأتمته الجمارك العامة وفتح مراكز حدودية جديدة وأمانات جمركية جديدة في المدن الصناعية، وهذا ما يحقق الإصلاح الإداري في الجمارك العامة.^٣

وقد تُرجم ذلك من خلال الخطة الخمسية العاشرة، حيث وضعت الخطة أهدافاً كمية كان أهمها:
١- على مستوى الإيرادات العامة: زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠% إلى ١٦%، بحيث يأتي ٥% منها من الضرائب غير المباشرة، و ١٣% منها من الضرائب المباشرة، مما يعني زيادة سنوية في الإيرادات الضريبية بحدود ١٠% سنوياً. بحيث تصل نسبة الإيرادات غير الضريبية النفطية إلى ٧%.

^١ بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

^٢ من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة

^٣ الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، مرجع سابق ص ٧٩-٩١

^٤ المرجع السابق ص ٩٠

٢- على مستوى الإنفاق العام: زيادة نسبة الاتفاق الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي من ١٢% عام ٢٠٠٥ إلى (٢٠-٢٥%) عام ٢٠١٠.

٣- على مستوى عجز الموازنة والدين العام: ألا يتجاوز عجز الموازنة عن ٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٠، وإبقاء الدين العام في حدود مقبولة بحيث يرتفع من ٣٧% عام ٢٠٠٥ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٤% عام ٢٠١٠.

واستكمالاً لتنفيذ برنامج الإصلاح المالي تمّ اعتماد القانون المالي الأساسي الجديد في عام ٢٠٠٦ بدلاً من قانون عام ١٩٦٧، وعُدل قانون ضريبة الدخل، حيث تمّ تخفيض أعلى معدل حدي للضريبة على الشركات من ٣٥% لـ ٢٨% وإلى ١٤% للشركات المساهمة التي تطرح ٥٠% من أسهمها للاكتتاب العام، وخفض أيضاً معدل الضريبة على دخل البيوع العقارية، وحددت ضريبة الدخل على المشاريع الاستثمارية بـ ٢٢% وخضعت إلى حسم يصل إلى ٨ درجات بحسب عدد العمال في المشروع أو حجم التصدير أو بحسب التوضع الجغرافي للمشروع ١.

كما كان لا بد على الحكومة من خفض نفقاتها العامة للسير على درب اقتصاد السوق الاجتماعي المتبنى حديثاً منها، و قد ارتأت أن يتم ذلك عن طريق رفع الدعم عن المحروقات و رفع أسعارها، وقد تمّ رفع سعر ليتر المازوت من ٧ ليرات سورية عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠ ليرة سورية عام ٢٠٠٩، ورفع سعر طن الفيول من ٦٠٠٠ ليرة سورية إلى ٨٥٠٠ ليرة سورية، وشهد عام ٢٠١٠ رفع سعر ليتر البنزين إلى ٤٤ ليرة سورية بعد أن كان ٢٤ ليرة سورية عام ٢٠٠٥، وكان سعر طن الاسمنت قد رفع أيضاً من ٤٢٠٠ ليرة سورية عام ٢٠٠٥ إلى ٦٠٠٠ ليرة سورية عام ٢٠٠٦، وقامت الحكومة برفع أجور موظفي الحكومة وإصدار قسائم للأسر لتتيح لها شراء مازوت بحد أقصى ١٠٠٠ ليتر للأسرة الواحدة بسعر مخفض، وفي عام ٢٠٠٩ استبدلت القسائم التي كانت توزع على جميع الأسر بتحويلات نقدية توجه إلى المستحقين فقط ٢.

وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، بلغت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٣%، واستحوذت الإيرادات من الضرائب والرسوم على النسبة الأكبر ٤٧% من اجمالي الإيرادات و ١١% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أقل من النسبة المخططة (١٨-١٦%)، أما الإيرادات

^١ عارف إسماعيل، يمامة، مرجع سابق، ص ٥٨.

^٢ محمد كيكي، عجز الموازنة العامة للدولة في سورية ٢٠٠٥-٢٠١٢: أسبابه وطرق تمويله وسبل تخفيضه، بحث منشور في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٤.

النفطية فبلغت ٢٧% من اجمالي الإيرادات العامة و ٦% من الناتج المحلي الاجمالي، ولم تصل بدورها الى النسبة المخططة (٨-٧.٥%)، وتدل النسب السابقة على قصور السياسات المالية في تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل الاتفاق العام ما ينبئ بالعجز عن النهوض بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان. أما من ناحية النفقات العامة، فقد كان من المخطط أن تصل نسبة الاتفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي الى ٣٤% إلا أن هذه النسبة لم تتجاوز ٤% عام ٢٠١٠، وذلك يعود لعدة عوامل عديدة أهمها ضعف الإصلاح الضريبي.

ويمكن القول أن الجانب المالي من الخطة الخمسية العاشرة أتى متوافقاً مع اقصاد السوق الاجتماعي لجهة الأهداف، وأتى القانون المالي الأساسي الجديد ليلبي هذه الأهداف، لكنه ابتعد من ناحية المتحصلات الضريبية فلا يزال النظام الضريبي يعاني من ثغرات تقلل من نسب التحصيل الضريبي، فنجد الحكومة تمنح تخفيضات ضريبية لأصحاب الأرباح وتبررها بدافع تشجيع قطاع الاعمال والاستثمارات، وبدلاً من التوجه للأغنياء بضرائب إضافية يساهمون عبرها في دعم الاقتصاد الوطني اختارت المنهج التقشفي، وبدأت بسياسات تقشفية تقلل من نفقات الحكومة على دعم المحروقات والكهرباء والمواد التموينية، واستخدمت الحكومة فروق الأسعار الناجمة عن رفع أسعار بيع المحروقات مصدراً لإيراداتها بدلاً من البحث عن مصادر جديدة لتمويل الموازنة العامة، مما أثر على تكاليف الانتاج والنقل وانعكس سلباً على الأسعار، وتجلّى هذا الاثر بوضوح في التضخم الحاصل في تلك الفترة، حيث نما التضخم بمعدل ١٥.١٥% في عام ٢٠٠٨م عمّا كان عليه في عام ٢٠٠٧م^١. وقد كشف هذا الارتفاع في معدل التضخم عن هشاشة الاقتصاد السوري وعدم فعاليته أمام خطوات التحرير الاقتصادي.

١-٢-١ : العوامل الاجتماعية:

كانت سورية قبل الحرب عليها في آذار ٢٠١١ تسير على درب اقتصاد السوق الاجتماعي بخطوات تتلاءم والتحديات الأساسية التي تواجهها، وكانت تحاول الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاقتصاد ورفع القدرة التنافسية للمنتج الوطني بحيث يصبح قادراً على الاندماج بالاقتصاد العالمي. وقد تمكن الاقتصاد السوري قبيل الحرب من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن عدة عوامل كان أهمها الانفتاح التجاري غير المتوازن وبعض السياسات المالية المتبعة قبيل الحرب، بالإضافة الى عدم

^١ بيانات المكتب المركزي للإحصاء على الموقع www.cbssyr.sy

القدرة على تحسين المناخ الاستثماري في تلك الفترة، هذه العوامل حالت دون أن تصل ثمار النمو الاقتصادي الى سكان سورية جميعهم، وخاصة الى الطبقات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل، وقد تجلّى ذلك في معدلات البطالة والفقر التي لم تشهد أي تحسن في مستوياتها التي كانت عليه قبل بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي، بل على العكس فقد شهدت المناطق الريفية والمناطق المهمّشة من المدن الرئيسية تدهورات في مستويات المعيشة لسكانها.

فقد انتقلت سورية من مرحلة معدلات الوفيات والولادات المرتفعين إلى مرحلة تراجع معدل الوفيات بشكل كبير مع تراجع طفيف في معدل الولادات مما حافظ على معدل مرتفع لنمو السكان ٢,٤٥% خلال الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٠، حيث وصل عدد السكان المسجلين في نهاية عام ٢٠١٠ نحو ٢٤.٥ مليون نسمة وقدر عدد المتواجدين على الأراضي السورية نحو ٢٠.٦١٩ نسمة، ويفوق هذا متوسط معدل النمو السكاني على مستوى العالم (١,١٥%)، ومتوسط معدل النمو السكاني في الدول العربية (٢,٢%)^١. كما يتباين معدل النمو السكاني حسب المحافظات حيث شهدت محافظة دمشق، طرطوس اللاذقية والسويداء معدلات مقبولة تتراوح ما بين ١.٢٨% و ١.٦٧%، وترتفع هذه المعدلات في حماة، حمص، إدلب، والرقّة لتتراوح بين ٢.٢٤% و ٢.٦%، بينما تشهد محافظات درعا، دير الزور، ريف دمشق والقنيطرة الأعلى بين ٢.٩% و ٣.٦%^٢. وتبين مؤشرات الكثافة السكانية انخفاض عدد السكان في المحافظات ذات الطابع الزراعي ويعود ذلك إلى تراجع فرص العمل فيها وتركز التنمية في العاصمة والمحافظات المجاورة^٣.

كما بلغت معدلات البطالة مستويات عالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ فكانت ٩% بالمتوسط^٤، بينما كانت ٨% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة، حيث لم تتمكن سياسات التشغيل من بلوغ فرص العمل المخطط (١٢٥٠ ألف فرصة عمل) حيث لم تخلق سوى ٤٥٩ ألف فرصة عمل إضافية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٠م، وخرج من قوة العمل ٩٨ ألف شخص عام ٢٠٠٨ نتيجة تأثر قطاع الأعمال بالأزمة المالية العالمية وأزمة الجفاف، وبالتالي يكون صافي فرص العمل التي وفرتها الخطة الخمسية العاشرة هي ٣٦١ ألف فرصة عمل بمعدل سنوي ٦٥

^١ عارف إسماعيل، يمامة، مرجع سابق، ص ٩٨.

^٢ بيانات المكتب المركزي للإحصاء على الموقع www.cbssyr.sy

^٣ عارف إسماعيل، يمامة، مرجع سابق، ص ٩٨.

^٤ بيانات المكتب المركزي للإحصاء على الموقع www.cbssyr.sy

ألف فرصة عمل مقارنة ب ٢٥٠ ألف فرصة عمل مخطط إيجادها سنوياً، وقد أظهر تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة ازدياد انتشار الفقر العام من ٣٠.١٣% عام ٢٠٠٤ الى ٣٣.٦% عام ٢٠٠٧، كما ازدادت نسبة انتشار الفقر الشديد من ١١.٤% عام ٢٠٠٤ الى ١٢.٣% عام ٢٠٠٧^١. وهذا ما يفسر تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي مستويات المعيشة بشكل عام.

وكان متوسط الأجر الشهري لموظفي القطاع المشترك الأعلى ١٦٥٤٥ ليرة سورية عام ٢٠١٠ بمعدل نمو سنوي وسطي ٢١.٥%، يليه القطاع العام ١٣٣٧٥ ليرة سورية بمعدل نمو سنوي وسطي ١٠.٢%، وأخيراً القطاع الخاص ٩٧٩٣ ليرة سورية بمعدل نمو سنوي وسطي ٦.١%. وبالمقابل فإن الحد الأدنى للأجور الشهرية السائدة لا يزال أقل من وسطي إنفاق الأسرة الواحدة البالغ (٣٢٧٥٥) ليرة سورية شهرياً، هذا يعني أن السياسات المطبقة لم تتمكن من الموازنة بين الأجور وتكاليف معيشة الأسر، مما يفضي بطبيعة الحال إلى تراجع مستويات المعيشة واضطرار الأسر للإنفاق من مدخراتها، وبالتالي حرمانهم من توظيفها وتوجيهها نحو الاستثمار^٢.

٢-١: عوامل الأزمة الاقتصادية خلال فترة الحرب:

تشهد سورية منذ عام ٢٠١١ حرباً كونية ظالمة ومدمرة، أسفرت عن استهداف الحجر والشجر والبشر. ومازالت الحرب والعقوبات الاقتصادية تعطل بشكل كبير النشاط الاقتصادي في سورية وإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتعيق التنمية الاقتصادية، وتواصل الضرر المادي وتعمل على استمرار تراجع تأمين الغذاء والخدمات الصحية وتنامي البطالة وازدياد الفقر، وتراجع الخدمات العامة ذات التأثير الكبير على مجمل السكان.

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها سورية خلال فترة الحرب في مجموعة من العوامل وهي: الإرهاب، العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية من قبل الدول المناهضة لها، وبعض السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة السورية بعد اندلاع الحرب عليها. وفيما يلي تفصيل موجز لهذه العوامل :

^١ تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، بحث غير منشور لهيئة التخطيط والتعاون الدولي، سورية، آذار، ٢٠٠٩، ص ٢٥

^٢ عارف إسماعيل، يمامة، مرجع سابق، ص ١٠٤

منذ اندلاع شرارة الأحداث الأولى في سورية في آذار من عام ٢٠١١ عملت بعض الدول والكيانات العربية والأجنبية المناهضة للدولة السورية الى استغلال هذه الفرصة في محاولة منها لتحقيق أطماعها المختلفة كإخضاع القرار السيادي السوري وقطع سورية عن محور المقاومة الذي تتبناه وغير ذلك من الأطماع. وفي سبيل ذلك قامت هذه الدول والكيانات بتقديم جميع أنواع الدعم بما فيها الدعم المادي والسياسي والعسكري واللوجستي لجماعات تدعي بأنها إسلامية (متطرفة) اختلفت مسمياتها وتأمين التدريب لها ودفعها نحو محاربة الدولة السورية عسكرياً، ما جعل الأحداث في سورية تنتهج منهج الحرب وتشتد وتيرتها بشكل متسارع مع تقدم عمرها.

وقد قامت هذه الجماعات المتطرفة بأمر من داعمها بالعديد من العمليات الإرهابية على جميع مناطق الجغرافيا السورية حارقةً الأخضر واليابس ملتزمةً رأس المال السوري بشتى أنواعه من طبيعي وبشري واجتماعي، فقد أدت هذه العمليات الإرهابية الى خروج مناطق واسعة من الجغرافيا السورية عن سيطرة الدولة السورية وكان منها مراكز أساسية للنشاط الاقتصادي في سورية مثل حلب التي تعدّ العاصمة الاقتصادية لسورية، والجزيرة السورية وهي المورد الأساسي للنفط السوري، وغيرها من المحافظات التي تمّ تدميرها ونهبها بما فيها من بنى تحتية ومزارع وآبار نفط ومصانع... الخ. كما قامت هذه المجموعات الإرهابية باستهداف المناطق التي لم تخرج عن سيطرة الدولة وقامت بأعمال القتل والختف وتهجير السكان والنهب والتخريب واستهداف جميع مكونات الحياة في الدولة السورية. وقد أدت هذه الأعمال الإرهابية الى تدمير منهج للاقتصاد السوري على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وأنابيب نقل النفط والغاز، كما تعرّضت معظم حقول النفط والغاز للنهب والتخريب على يد الجماعات الإرهابية المسلحة، وقد تمّ تدمير وحرق ونهب العديد من المصانع والآلات الانتاج والمواد الأولية اللازمة للقطاع الصناعي ما أدى الى خروج العديد من المنشآت الصناعية عن الانتاج، وتعرّض القطاع الزراعي الى انتكاسة كبيرة تمثلت في تقلّص المساحات المزروعة وتدهور الانتاج الزراعي، كما تعرضت السدود وشبكات الري ومنشآت القطاع الزراعي للتخريب والسرقة. وقد تجاوزت الخسائر المادية للدولة السورية بمختلف قطاعاتها ٢٠٠ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٥^١. وبذلك أصبحت محاربة الإرهاب تمثل الأولوية الأكثر ضرورة للدولة السورية وتليها إعادة الإعمار بعد التخلص من هذه الجماعات الإرهابية، ما أدى الى نقل مركز اهتمام الدولة السورية من الاقتصاد الى العمليات العسكرية والسياسة الداخلية، وبذلك زادت النفقات العسكرية السورية بشكل كبير على حساب النفقات الأخرى مع الأخذ بالحسبان التناقص

^١ تصريح للسيد رئيس الجمهورية العربية السورية في مقابلة مع وكالة الإعلام الروسية، ٢٠ شباط، ٢٠١٥

الكبير للإيرادات السورية جزاء العمليات الإرهابية والعقوبات الاقتصادية التي سوف يتطرق الباحث إليها فيما يلي.

٢-٢-١ : العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب:

تخضع سورية للعقوبات الأميركية منذ مرحلة الثمانينات وحتى تاريخ كتابة هذا البحث، حيث وُضعت الجمهورية العربية السورية على اللائحة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب منذ أول إصدار لها في ٢٩ كانون الأول عام ١٩٧٩^١ ولا تزال، إضافة للعقوبات الخاصة المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأميركية على سورية بموجب قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان المقر في عام ٢٠٠٣ مع العقوبات المفروضة على القطاع المالي والمصرف التجاري السوري في العام ٢٠٠٦^٢.

ومنذ بداية الأزمة السورية عمدت عدة دول مناهضة للحكومة السورية الى استغلال هذه الأزمة بغية الهيمنة على سورية من خلال تقديم الدعم السياسي لما اعتبروه حراكاً شعبياً، تطور لاحقاً ليصبح دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً ولوجستياً للمجموعات المسلحة المحاربة للدولة السورية. وكانت العقوبات الاقتصادية أحد أهم أشكال الدعم السياسي والاقتصادي الذي قدمته مجموعة الدول المناهضة للدولة السورية الى المجموعات المسلحة.

في بداية الأمر لم تفلح الدول المعادية لسورية من فرض عقوباتها من خلال إصدار قرارات إدانة للحكومة السورية عن طريق مجلس الأمن بسبب نقضها بحق الفيتو من قبل كل من روسيا والصين، إلا أن العقوبات فُرضت بشكل أحادي الطرف من قبل عدد من الدول والكيانات الإقليمية، ومن أهم هذه العقوبات كانت عقوبات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وتركيا، إضافة لدول أخرى ككندا وأستراليا وألمانيا واليابان وكرواتيا وغيرها. وفيما يلي تلخيص لأهم هذه العقوبات:

أ- عقوبات الولايات المتحدة الأميركية:

بعد فشلها في استصدار قرار إدانة وعقوبات ضد الحكومة السورية في مجلس الأمن، عمدت الولايات المتحدة الأميركية الى فرض عقوبات أحادية الطرف على الجمهورية العربية السورية

¹ Hufbauer, Gary, and Others, SANCTIONS TO FIGHT TERRORISM, Peterson Institute For International Economics, USA, 2011, pp1

² جديد، محمود جميل، "العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية- دراسة مقارنة مع إشارة خاصة الى سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص١٢٨-١٢٩

وذلك عن طريق إصدار خمسة أوامر تنفيذية رئاسية حتى أيار عام ٢٠١٢، وكان من أهم هذه العقوبات ما يلي^٢:

- استهداف كبار الشخصيات الرسمية والأمنية السورية وحظر التعامل التجاري معهم.
- حظر التعامل وتجميد أصول أي شخص يوفر الدعم أو المساندة للحكومة السورية.
- منع التعامل مع المؤسسات المالية ورجال الأعمال المرتبطين ارتباطاً وثيقاً " بالنظام السوري" - على حدّ تعبيرهم - ، وعلى أثر هذا تم حظر التعامل مع عدة من الشركات السورية كشركة الشام القابضة، وسيرتيل، والمصرف التجاري السوري (الموضوع مسبقاً على قائمة العقوبات الأميركية منذ عام ٢٠٠٦) والشركة التابعة له في لبنان بإسم البنك التجاري السوري اللبناني، ثم أضافت السلطات الأميركية في ٣٠ أيار من عام ٢٠١٢ مصرف سورية الدولي الإسلامي الى هذه القائمة بناءً على شكوك على أنه واجهة للمصرف التجاري السوري.

- حظر الاستثمارات الجديدة في سورية من قبل المواطنين الأميركيين.
- حظر استيراد النفط أو المنتجات النفطية ذات المنشأ السوري الى داخل الولايات المتحدة، وحظر أي تعامل من قبل أي مواطن أميركي بالنفط السوري ومشتقاته أو من الدخول في صفقات أو تسهيل حركة المنتجات السورية المرتبطة بالنفط.
- حظر تصدير أو إعادة تصدير الخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر من الولايات المتحدة أو من أشخاصها أينما وجدوا لسورية، ونتيجة لذلك منعت فيزا وماستر كارد جميع المعاملات التي تنشأ في سورية أو ما يرتبط بها.

ب- عقوبات الاتحاد الأوروبي على الجمهورية العربية السورية:

تُعتبر عقوبات الاتحاد الأوروبي أشد تأثيراً على الحكومة السورية من عقوبات الولايات المتحدة الأميركية، وذلك نظراً لأن سورية كانت تعتبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى فإن العقوبات الأميركية المطبقة على سورية قبل الأزمة قد جعلت العلاقة الاقتصادية بين سورية والولايات المتحدة الأميركية في حدها الأدنى، ويعتبر الاتحاد الأوروبي نفسه الأسرع استجابة للأزمة السورية، فهو على حد تعبيره أول من أصدر بيانات تحذير للحكومة السورية مطالباً إياها "بالامتناع عن استخدام العنف"، ليطوّر الموقف بسرعة الى اللجوء الى التدابير

^١ الأوامر التنفيذية الرئاسية المفروضة بحق الحكومة السورية هي : الأمر التنفيذي رقم ١٣٥٧٢/ في ٢٩ نيسان من عام ٢٠١١، الأمر التنفيذي رقم ١٣٥٧٣/ في ١٨ أيار من عام ٢٠١١، الأمر التنفيذي رقم ١٣٥٨٢/ في ١٨ آب من عام ٢٠١١، الأمر التنفيذي رقم ١٣٦٠٦/ في ٢٣ نيسان من عام ٢٠١٢، والأمر التنفيذي رقم ١٣٦٠٨/ في ١ أيار من العام ٢٠١٢.

^٢ Lyme, Rune Friberg, **SANCTIONING ASSAD'S SYRIA, MAPPING THE ECONOMIC, SOCIOECONOMIC AND POLITICAL REPERCUSSIONS OF THE INTERNATIONAL SANCTIONS IMPOSED ON SYRIA SINCE MARCH 2011**•DIIS REPORT 2012:13, DIIS. DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUDIES, Copenhagen 2012,pp.26-27

التقييدية للضغط على "النظام السوري لوضع حدّ للعنف وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية"، ويقسم الاتحاد الأوروبي عقوباته المفروضة على سورية الى خمسة مجموعات وهي¹:

■ المجموعة الأولى : تستهدف هذه المجموعة الحكومة السورية، حيث تحظر المساعدات من المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي EIB وكذلك تقديم المنح والقروض لسورية، وفي سبيل ذلك تمّ إلغاء ١٧ مشروع جاري في سورية بقيمة ١.٣ مليار يورو ممول من قبل بنك الاستثمار الأوروبي في العام ٢٠١١، كما تمّ الإيعاز بإيقاف مشاريع التعاون بين سورية والاتحاد الأوروبي وخاصة في مجالات بناء محطات توليد الكهرباء والتعامل المصرفي، حيث أدرج المصرف العقاري السوري على لائحة الحظر الأوروبية في ٢ أيلول من عام ٢٠١١، ليتبعه المصرف التجاري السوري في ١٣ تشرين الأول، ومن ثمّ أُضيف مصرف سورية المركزي الى هذه القائمة في ٢٧ شباط من عام ٢٠١٢ كما تمّ حظر تقديم الأوراق النقدية والعملات المعدنية إليه، وفي أوائل حزيران من عام ٢٠١٢ أُضيف بنك سورية الدولي الإسلامي الى قائمة الحظر بعد اتهامات له بأنه يمثل واجهة لعمل المصرف التجاري السوري، إضافة الى ذلك تمّ حظر التجارة بالذهب والمعادن النفيسة والألماس مع الهيئات الحكومية السورية بما فيها مصرف سورية المركزي، كما تمّ حظر التجارة في السندات الحكومية والتعامل مع المؤسسات المالية السورية وتمّ منع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من تقديم منح جديدة أو قروض ميسرة للحكومة السورية².

■ المجموعة الثانية : الأفراد المستهدفين -على حد تعبير واضعي هذه القائمة- يُقسمون الى ثلاث مجموعات رئيسية هم المسؤولون الحكوميون ومسؤولي الأمن والجيش.

■ المجموعة الثالثة : وتتضمّن حظر توريد البرمجيات المستخدمة في مراقبة الانترنت والاتصالات الهاتفية، كما تتضمّن هذه المجموعة أيضاً الحق في تفتيش السفن والطائرات التي يُشتبه في نقلها أسلحة للحكومة السورية عبر أوروبا.

■ المجموعة الرابعة : تستهدف هذه المجموعة قطاع الطاقة السوري بشكل خاص.

■ المجموعة الخامسة : تستهدف هذه المجموعة فرض قيود على التجارة السورية.

إضافة الى مجموعة العقوبات المذكورة سابقاً فقد تمّ تعليق المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية في ٢٣ أيار من عام ٢٠١١، وعُلقت الاستعدادات لبرامج التعاون الثنائي والبرامج الثنائية التجارية في إطار اتفاقية دول جوار الاتحاد الأوروبي ENPI³. كما عمدت

¹ Giumelli Francesco and Ivan Paul, The effectiveness of EU sanctions: An analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma), EPC ISSUE Paper NO. 7 6, European Policy Center, November 2013, pp.21

² Lyme, Rune Friberg, **SANCTIONING ASSAD'S SYRIA**, Ibid, pp.32

³ Ibid, pp.32

العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل بلجيكا وهولندا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا إلى إغلاق سفاراتها في دمشق^١.

ت- عقوبات جامعة الدول العربية على الجمهورية العربية السورية:

بتحريض من بعض الأنظمة العربية المناهضة للحكومة السورية انعقدت جلسة طارئة لمجلس الجامعة العربية في القاهرة في ١٢ تشرين الثاني عام ٢٠١١ تمّ بموجبها تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية -على الرغم من أنّ سورية هي من الدول المؤسسة لهذه الجامعة- وتمّ ذلك بموافقة ثمانية عشر دولة من الدول الأعضاء في الجامعة واعتراض كل من لبنان واليمن وامتناع العراق عن التصويت، وفي ٢٧ تشرين الثاني عام ٢٠١١ وبخطوة غير مسبقة فرضت جامعة الدول العربية حزمة عقوبات اقتصادية شاملة على سورية تقسم إلى أربعة أقسام رئيسية وهي^٢ :

- عقوبات على الأنظمة المالية : وتشمل وقف التعامل مع مصرف سورية المركزي بما في ذلك جميع المعاملات الحكومية العربية من قبل المصارف العربية المركزية، إضافة إلى حظر التعامل مع المصرف التجاري السوري، وحظر ومراقبة التحويلات المالية باستثناء تحويلات المغتربين السوريين إلى أقاربهم أو تحويلات المواطنين في سورية.
- مقاطعة التجارة الحكومية السورية والتحويلات المالية باستثناء حالات خاصة، وتجميد الأصول الحكومية السورية المتواجدة في الدول العربية.
- تعليق وتجميد التمويل للمشاريع العربية على الأراضي السورية.
- قائمة حظر خاصة بالجامعة العربية تطل مسؤولين في الحكومة السورية والجيش والأمن ورجال الأعمال.

ث- عقوبات الجمهورية التركية على الجمهورية العربية السورية :

على الرغم من أنّ تركيا كانت المستفيد الأكبر من انتهاء الحكومة السورية لاقتصاد السوق الاجتماعي قبيل أزمته من خلال الانفتاح التجاري في العلاقات التجارية السورية التركية واتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، إلا أنّ أطماع الحكومة التركية جعل منها ملاذاً آمناً وداعماً للمجموعات المناهضة للحكومة السورية، وفي ٣٠ تشرين الثاني من عام ٢٠١١ عملت تركيا بالتنسيق مع جامعة الدول العربية على فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية تكونت من تسعة نقاط بما فيها^٣ : تعليق العلاقات مع مصرف سورية المركزي والمصرف التجاري السوري، وتجميد أصول الحكومة السورية في تركيا، وتعليق القروض المقدمة لسورية، وكذلك تعليق اتفاقية

^١ Portela, Clara, The EU's Sanctions Against Syria: Conflict Management by other Means, Security Policy Brief-NO:38, September 2012, pp.5

^٢ عباس، مجد، "الاقتصاد السياسي للعقوبات الاقتصادية على الجمهورية العربية السورية (دراسة مقارنة لأثر العقوبات الاقتصادية على سورية خلال مرحلة الثمانينات من القرن العشرين والمرحلة الراهنة ٢٠١١-٢٠١٢)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٧، ص ١٦٢

^٣ المرجع السابق، ص ١٦٢

الائتمان المنجزة عبر بنك التصدير والاستيراد التركي لتمويل انجاز مشاريع في البنى التحتية في سورية، ووقف عمليات التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين البلدين والتي أنجزت قبيل الأزمة أكثر من ٦٠ معاهدة ثنائية تتضمن التعاون في مجال الخدمات الاجتماعية وتوريد الكهرباء والطاقة، والتنمية وتأسيس البنك السوري التركي.

٣-٢-١ : بعض السياسات المالية خلال الحرب:

منذ آذار عام ٢٠١١ استوجبت الحرب تخصيص معظم الموارد السورية المتاحة للحفاظ على قدرة الدولة السورية في مواجهة الجماعات الإرهابية والدول الداعمة لها. وفي سبيل ذلك كان على عاتق الحكومة السورية العمل على ضبط النفقات العامة وزيادة الإيرادات، وفي منتصف العام ٢٠١٤ اختارت الحكومة السورية تبني سياسة "عقلنة الدعم" للحد من النفقات العامة، وبذلك تم تحرير أسعار العديد من السلع الأساسية المدعومة حكومياً كالخبز والمشتقات النفطية وغيرها، وعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع سعر كل من ربة الخبز وجرّة الغاز المنزلية وليتر المازوت بنسبة ٢٣٣%، ٦٢٠%، ٥٧٥% على التوالي في عام ٢٠١٥ عمّا كانت عليه قبل الأزمة^١، كما عملت الحكومة في سبيل زيادة إيراداتها الى زيادة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الاستهلاك والتحصيل الجمركي، ورفع عدد من الرسوم كرسوم السيارات والرسوم العقارية ورسوم التسجيل في الجامعات والعلاج في المستشفيات وغيرها.

وقد أدت هذه السياسات الى زيادة تكلفة الانتاج المحلي، ما ترتّب عليه من زيادة في التضخم وتآكل للقدرة الشرائية للعملة الوطنية، وبالتالي ساهمت هذه السياسات في تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، كما أدت الى انخفاض في الطلب المحلي مما ساهم في تعميق الانكماش. وبذلك يمكن القول أن الحكومة السورية قد اختارت الطريق السهل بغية تحقيق أهدافها في السياسة المالية والذي تقع أعباءه على أصحاب الدخل المحدود، في حين كان من الممكن لها أن تقوم بزيادة إيراداتها عن طريق فرض الضرائب أو زيادتها على قطاع الأعمال في القطاع الخاص، أو القيام بإجراءات فعّالة في محاربة الفساد والتهرب الضريبي وعمليات التهريب من وإلى خارج الحدود.

٤-٢-١ : بعض السياسات النقدية خلال الحرب :

من يتابع الأزمة السورية يستطيع أن يلاحظ أنّ أخبار سعر الصرف استولت على حيز كبير من أخبار الأزمة الاقتصادية السورية، فقد اتخذ سعر الصرف منحاً تصاعدياً منذ بداية الحرب

^١ عارف إسماعيل، يمامة ، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٢٧.

وتعرّض لتذبذبات عديدة وحادة متأثراً بإجراءات الحكومة السورية تارةً، وبالموضع السياسي والعسكري تارةً أخرى.

وقد اتخذت الحكومة السورية العديد من الإجراءات التي طالت سعر الصرف منذ بداية الأزمة وحتى تاريخ كتابة هذا البحث، وتعددت الآراء بصوابية هذه الإجراءات من عدمها، ولكن يمكن القول أنّ بعض القرارات الصادرة عن السلطة النقدية كان لها أثر سلبي بشكل أو بآخر على سعر الصرف، ومن أهم هذه القرارات كان قرار بيع الدولار للمواطنين بدون مبرر، والقرار القاضي بتدخل مصرف سورية المركزي في سوق القطع عبر المزادات، وفيما يلي توضيح لهذين القرارين :

أ- **قرار بيع الدولار للمواطنين** : قبيل الأزمة السورية وبموجب القرار الصادر عن مصرف سورية المركزي رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١١ سُمح للمواطنين السوريين بشراء عشرة الاف دولار شهرياً لغير الأغراض التجارية، ومع اندلاع الأزمة السورية التي ترافقت مع المخاوف من انهيار قيمة الليرة السورية هرع المواطنون لشراء الدولار بدافع التحوّط، ما فتح المجال أمام عمل المضاربين فكثرت المضاربات على الدولار، ما أدى الى نقص المعروض منه وارتفاع سعره. وفي شهر أيار عام ٢٠١٢ أصدر مصرف سورية المركزي تعميماً على المصارف تضمّن شروطاً على بيع الدولار للمواطنين وحدد السقف بخمسة الاف دولار شهرياً، لينخفض الى ألف دولار شهرياً ثم الى ٥٠٠ دولار ثم الى ٢٥٠، ثم عاد بعدها ليسمح ببيع ٥٠٠ دولار للأغراض غير التجارية.

وقد برر مصرف سورية المركزي هذه الإجراءات بأنها كانت عملية تهدف الى طمأنة المواطنين بقوة الليرة السورية وبوجود احتياطي كاف مقابل تخوّف الناس من الانهيار النقدي، لكنه في حقيقة الأمر كانت استنزافاً للاحتياطي وساهم بتنشيط السوق السوداء وفتح المجال أمام عمليات المضاربة. كان الأجدى إتاحة هذه المبالغ للمستوردين لتأمين انسياب السلع والمنتجات غير المنتجة محلياً الى الأسواق.

ب- **التدخل في سوق القطع عبر المزادات** : إنّ من بديهيات علم الاقتصاد في السياسة النقدية هو ضرورة الحفاظ ما أمكن على القطع الأجنبي في أوقات الأزمات، لكن مصرف سورية المركزي ارتأى أن يقوم بهدره عبر بيعه على شكل شرائح الى مؤسسات الصرافة^١ عبر عدة مزادات علنية، فقد " باع في ثلاثة مزادات متتابعة نحو ٣٣ مليون دولار بسعر يفوق السعر الرسمي للدولار، وتمّ بيع نحو ٢٠ مليون دولار لشركات الصرافة... وفي عام ٢٠١٣ باع شريحة من القطع الأجنبي بقيمة ٣.٦ مليون يورو لشركات ومكاتب الصرافة"^٢. وقد ظهر

^١ مصرف سورية المركزي، القرار رقم ١٥٩٤، تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠

^٢ اسماعيل، ليندا، من محاضرة أقيمت في جامعة تشرين، التفاصيل منشورة في صحيفة الوحدة بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢ على الرابط:

المركزي ببيعه للدولار - بسعر يفوق السعر الرسمي - في هذه المزادات كمضارب على سعر الصرف يعمل على مجارة السوق السوداء وكأنه يعتمد الى تحريك سعر الصرف نحو الأعلى في حين كان يفترض منه العكس، وكان الأجدى للمركزي التوجه بهذه المزادات نحو المصارف لتمويل المستوردات وليس الى شركات الصرافة التي لا تمول عادةً العمليات التجارية، فقامت الأخيرة بتجميع كميات كبيرة من الدولار واستخدامها في عمليات المضاربة في السوق السوداء.

ثانياً - التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الاقتصادية السورية:

٢-١ : التداعيات الاقتصادية:

أ- الناتج المحلي الإجمالي :

منذ بداية الحرب على سورية في عام ٢٠١١ تعرّض الناتج المحلي الاجمالي الى تراجع كبير وغير مسبوق، فقد تدهور متوسط معدل النمو الاقتصادي من (٤.٩١%) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ليصل الى (-١٥.٦%) في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦^١. والجدول التالي يُظهر تطور الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق -أسعار ثابتة- خلال فترة الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٦) :

الجدول رقم (١): تطور الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (أسعار ثابتة، مليار ليرة سورية)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي	1537	1132	834	712	668	642
معدل النمو السنوي	—	-26.35%	-26.32%	-14.63%	-6.81%	-3.89%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول السابق أنّ الناتج الاجمالي قد استمر بالانخفاض طوال فترة الدراسة، فقد انخفض من (١٥٣٧) مليار ليرة سورية في عام ٢٠١١ ليصل الى (٦٤٢) مليار ليرة سورية فقط في العام ٢٠١٦، وبالنظر الى معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في الجدول السابق يمكننا القول بأنّ الاقتصاد السوري قد مرّ بثلاث مراحل خلال الأزمة وهي :

أ- مرحلة الصدمة (٢٠١١-٢٠١٣) : وقد تميزت هذه المرحلة بحدوث انهيار وشلل اقتصاديين خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، وبدأت فيها هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال،

^١ من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=33788183020130602075139

كما ترافقت مع سرقة معظم المنشآت العامة والخاصة وقطع طرق النقل، بالإضافة الى مواجهة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول المناهضة لسورية. ويمكن تمييز هذه المرحلة من خلال النظر الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجدول السابق، نرى أنّ معدل النمو قد حقق أرقاماً سلبية كبيرة جداً في العامين ٢٠١٢-٢٠١٣ فقد بلغ (-٢٦.٣٥%)، (-٢٦.٣٢%) على التوالي .

ب- مرحلة امتصاص الصدمة (٢٠١٤) : بدء الاقتصاد السوري في هذه المرحلة بمحاولة التكيف مع الأزمة والسعي نحو النهوض عن طريق إيجاد الحلول البديلة لمدخلات ومخرجات العملية الانتاجية على حدّ سواء. وقد ازداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه المرحلة بمقدار (١١.٦٩ %) عما كان عليه في العام ٢٠١٣ ليصبح بذلك (-١٤.٦٣%).

ت- مرحلة بدء التعافي (٢٠١٥ - ٢٠١٦) : ترافقت هذه المرحلة مع الانتصارات التي حققها الجيش السوري على الأرض، وقد تميزت هذه الفترة بمحاولات واضحة للاقتصاد السوري في السير نحو الأمام والنهوض الواضح على جميع المستويات. وقد ازداد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٦ بمقدار (٢٢.٦٤%) عما كان عليه في عام ٢٠١١ حيث سجل معدل النمو معدلاً قدره (-٣.٨٩%). كما يمكننا الاستدلال على أن الاقتصاد السوري قد دخل في مرحلة التعافي من خلال النظر الى معدل نمو الناتج الصناعي في الجدول رقم (٣) ومعدل نمو الناتج الزراعي في الجدول رقم (٤)، حيث نرى أنّ كل من معدل نمو الناتج الاجمالي للقطاع الصناعي والزراعي قد أصبح ايجابياً في العام ٢٠١٥ فقد سجل معدل نمو كل من القطاعين ٤% ، ٨% على التوالي. وفي هذه المرحلة يمكننا القول أنّ عجلة الاقتصاد السوري عادت للعمل، رغم أنّ البنية الاقتصادية ما زالت ضعيفة نتيجة التدمير والخسائر والأضرار الهائلة التي سببتها الحرب على الاقتصاد الوطني.

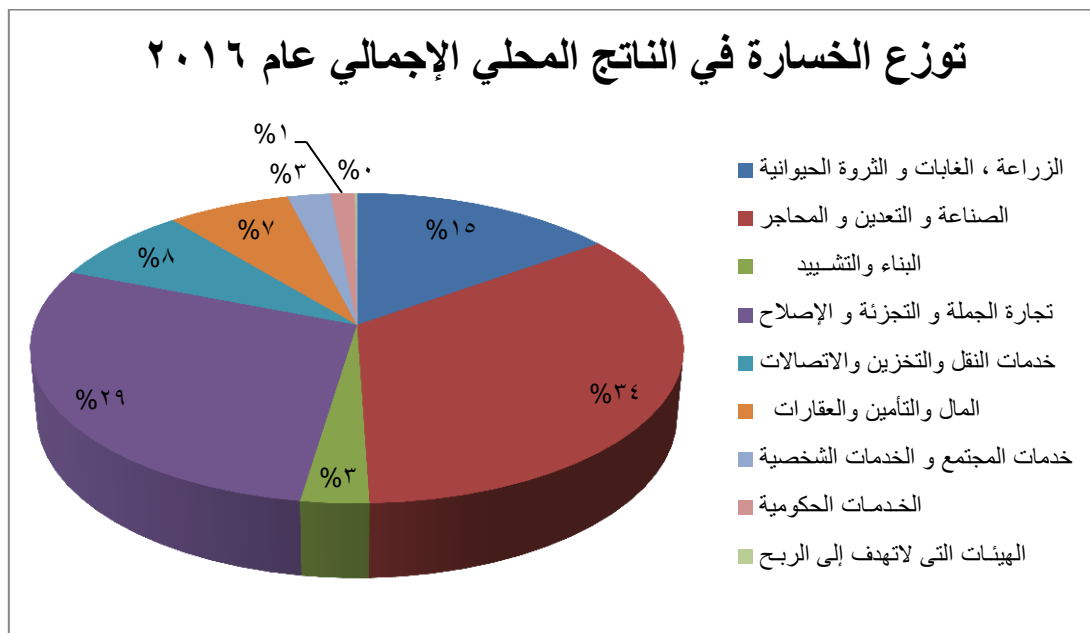
وبيّن الجدول التالي رقم (٢) إجمالي الخسارة حسب القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للحرب :
الجدول رقم (٢): توزع الخسارة في الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات (مليار ليرة سورية)

القطاع	2010	2016	اجمالي الخسارة
الزراعة ، الغابات و الثروة الحيوانية	240	111	129
الصناعة و التعدين و المحاجر	355	61	294
البناء والتشييد	52	27	25
تجارة الجملة و التجزئة و الإصلاح	299	55	244
خدمات النقل والتخزين والاتصالات	191	122	69
المال والتأمين والعقارات	81	21	60
خدمات المجتمع و الخدمات الشخصية	59	38	21
الخدمات الحكومية	216	204	12
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	1	2	-1
المجموع	1494	641	853

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول السابق أن مجموع خسائر الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ عن العام ٢٠١٠ كان ٨٥٣ مليار ليرة سورية، وأن أكثر القطاعات المتضررة من الحرب هو قطاع الصناعة والتعدين وقد سجل خسارة تقدر بـ (٢٩٤) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (٣٤%) من إجمالي الخسائر، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي سجل خسارة تقدر بـ (٢٤٤) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (٢٩%) من إجمالي الخسائر، ويليه قطاع الزراعة الذي سجل خسارة تقدر بـ (١٢٩) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (١٥%) من إجمالي الخسائر، ويليه كل من قطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات، وقطاع المال والتأمين والعقارات، وقطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية، وقطاع البناء والتشييد، الذين سجل كل منهم معدل خسارة ٨%، ٧%، ٣%، ٣%، ١% على التوالي، في حين لم يسجل قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح أي خسارة. وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي :

الشكل البياني رقم (١) : توزيع الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية عام ٢٠١٦



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (١)

وفيما يلي تفصيل للخسائر التي تعرضت لها أهم هذه القطاعات:

١. قطاع الصناعة والتعدين :

يحتل قطاع الصناعة والتعدين المرتبة الأولى من حيث خسارته في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، وقد تعرض هذا القطاع للقسم الأكبر لعمليات النهب والتخريب والتدمير، وقد بلغ إجمالي الخسائر التي تعرض لها هذا القطاع ٢١٠ مليار دولار (ما يعادل ٩٤ بليون ونصف

ليرة سورية على أساس سعر صرف ١ دولار = ٤٥٠ ليرة سورية) حتى عام ٢٠١٧^١. ويبين الجدول التالي رقم (٣) أنّ الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين سجل تراجعاً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، فقد تراجع انتاج قطاع الصناعة والتعدين من ٣٠٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١١ ليصل الى ٦١ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦. لكن بالنسبة لمعدل نمو انتاج هذا القطاع فقد بقي سالباً في الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، ثم أصبح معدل النمو موجباً في العام ٢٠١٥ وتابع ازدياده في العام ٢٠١٦ ليسجل معدل نمو وقدره (١٩.٦١%)، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد السوري قد دخل في مرحلة التعافي.

الجدول رقم (٣): تطور ناتج قطاع الصناعة والتعدين من الناتج المحلي الاجمالي (مليار ليرة سورية)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي انتاج قطاع الصناعة والتعدين	307	162	50	49	51	61
معدل النمو السنوي	—	-47.23%	-69.14%	-2%	4%	19.61%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

٢. القطاع الزراعي:

يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة من حيث الخسائر في مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي، فقد شهد الانتاج الزراعي تدهوراً كبيراً بشقيه النباتي والحيواني، وتقدر خسائر القطاع الزراعي لغاية العام ٢٠١٧ بـ ٦٨ مليار دولار^٢ (ما يعادل ٣٠ بليون و ٦٠٠ مليار ليرة سورية على أساس سعر صرف ١ دولار = ٤٥٠ ليرة سورية). ويبين الجدول رقم (٤) أنّ ناتج القطاع الزراعي قد تراجع خلال سنين الحرب من ٢٨٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١١ ليسجل أدنى قيمة له في عام ٢٠١٤ وهي ١٠٤ مليار ليرة سورية، ويزداد الى ١١٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٥، ثم ليعاود الانخفاض الى ١١١ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦. وبذلك انتقل معدل نمو ناتج قطاع الزراعة من المعدل السالب الذي بلغ (-٢٥.٨٩%) في عام ٢٠١٢ الى المعدل الموجب في العام ٢٠١٥ حيث سجل معدلاً للنمو قدره (٨%).

^١ الكفري، مصطفى، "الحرب الكونية الظالمة على سورية وخسائر الاقتصاد السوري"، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي: (نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل)، تجمع سورية الأم، جامعة دمشق، ٢٠١٧، ص ٧

^٢ مصطفى، "الحرب الكونية الظالمة على سورية وخسائر الاقتصاد السوري"، مرجع سابق، ص ٧

الجدول رقم (٤): تطور ناتج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي (مليار ليرة سورية)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ناتج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي	282	209	191	104	112	111
معدل النمو السنوي	—	-25.89%	-8.61%	-46%	8%	-0.90%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

وقد أدى تراجع الانتاج الزراعي الى انتقال سورية من بلد مصدّر للمنتجات الزراعية يحقق الاكتفاء الذاتي وخاصة في المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والسكر والدقيق الى بلد مستورد لهذه المنتجات، ما ساهم في توسّع الفجوة التضخمية التي عاشتها البلاد.

٣. قطاع النقل والمواصلات والتخزين :

تعرّض قطاع النقل بدوره الى خسائر كبيرة خلال الأزمة، فقد تعرّضت معظم الطرق الرئيسية إما للتخريب أو للقطع من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة ما أدى الى خروجها عن الخدمة، بالإضافة الى استهداف المطارات وخروج مطار حلب عن الخدمة، كما تعرّضت معظم المنشآت التابعة لهذا القطاع للنهب والتخريب، إضافة الى ذلك عانى هذا القطاع من النقص الشديد في المحروقات. ويبين الجدول التالي رقم (٥)، أنّ معدّل نمو مساهمة قطاع النقل من الناتج المحلي الاجمالي بقي سالباً طول الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وقد سجل أدنى مستوى له في العام ٢٠١٣ حيث بلغ (-٢١.٣٥%).

الجدول رقم (٥): تطور ناتج القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي (مليار ليرة سورية)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ناتج قطاع النقل والمواصلات من الناتج المحلي الاجمالي	181	178	140	134	115	122
معدل النمو السنوي	—	-1.66%	-21.35%	-4.29%	-14.18%	6.09%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

وقد توقف العمل بالخط الحديدي الحجازي وتراجعت كمية البضاعة المنقولة بالسكك الحديدية خلال الأزمة، ففي العام ٢٠١٣ تراجعت هذه الكمية بما يقارب ٨٧%، حيث تراجعت من ٩٢١ ألف طن في العام ٢٠١٢ الى ١١٦ ألف طن في العام ٢٠١٣، لتصل الى ٢٤٣ ألف طن في عام ٢٠١٦، كما أنّ خسائر قطاع النقل قُدرت بنحو ١١ مليار دولار^٢ (ما يعادل ٤ بليون و ٩٥٠ مليار ليرة سورية على أساس سعر صرف ١ دولار = ٤٥٠ ليرة سورية).

٤. قطاع البناء والتشييد :

كان حال قطاع البناء والتشييد كحال سائر القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد السوري، حيث يوضح الجدول التالي رقم (٦) أن هذا القطاع شهد تدهوراً كبيراً خلال الأزمة التي تمر بها البلاد، فقد تراجع الناتج المحلي لهذا القطاع من ٦٠ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١١ الى ٢٧ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦، مسجلاً معدل نمو سالب في العام ٢٠١٦ عن العام ٢٠١٥ بلغ (-) ٣.٧٥% و (-) ٥٥% عن العام ٢٠١١.

الجدول رقم (٦): تطور ناتج قطاع البناء والتشييد من الناتج المحلي الاجمالي (مليار ليرة سورية)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ناتج قطاع البناء والتشييد من الناتج المحلي الاجمالي	60	34	32	29	28	27
معدل النمو السنوي	—	-43.33%	-5.88%	-9.38%	-3.45%	-3.57%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

ب - خسائر الليرة السورية :

إنّ الحرب الجائرة على سورية والعوامل المتشابكة المتداخلة التي يصعب الفصل بينها أودت بالاقتصاد السوري الى ما يسمى بالركود التضخمي، حيث أدت الحرب الى ارتفاع حاد في أسعار السلع والمنتجات قابله طلب ضعيف وتدهور في سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء، حيث كن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي ٤٨ ليرة سورية ووصل الى ٥٠٠ ليرة سورية مقابل الدولار الأميركي في العام ٢٠١٥.

وهذه الحالة هي من جهة نتيجة للخلل القائم بين الكتلة النقدية التي زادت خلال الأزمة بشكل كبير نتيجة للجوء الحكومة الاقتصادية الى تمويل العجز بالتضخم، وجراء تراجع الاقتصاد

^١ بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

^٢ الكفري، مصطفى، "الحرب الكونية الظالمة على سورية وخسائر الاقتصاد السوري"، مرجع سابق، ص ٨

الحقيقي ممثلاً بالنواتج المحلي من جهة أخرى. والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم السنوي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ :

الجدول رقم (٧): تطور معدل التضخم السنوي في سورية ٢٠١٠-٢٠١٦ (%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم السنوي	4.40	4.75	145.4	265	324	449	663
معدل النمو السنوي	—	7.95%	2961%	82.25%	22.26%	38.58%	47.66%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول السابق استمرار في زيادة معدل النمو السنوي للتضخم خلال فترة الدراسة ووصوله الى معدلات كبيرة جداً، حيث ازداد التضخم في العام ٢٠١٢ بنسبة ٢٩٦١% عن العام ٢٠١١، كما زاد في العام ٢٠١٦ بنسبة ١٤٩٦٨% عن العام ٢٠١٠. وتجدر الإشارة هنا الى أن المكتب المركزي للإحصاء قد قام بتعديل سنة الأساس من العام ٢٠٠٥ الى العام ٢٠١٠، كما قام بتعديل الأوزان النسبية لمكونات سلة المستهلك.

٢-٢: التداعيات الاجتماعية:

إنّ الأوضاع الاقتصادية المتردية التي خلفتها الحرب الدائرة في سورية منذ العام ٢٠١١ أسفرت عن أضرار جسيمة على المستوى الاجتماعي والانساني، فقد تأثرت معيشة المواطن السوري على خلفية هذه الحرب الدائرة بنوعين أساسيين من الإرهاب وهما : الإرهاب المسلح الذي مارسه المجموعات المسلحة المدعومة خارجياً والتي قامت بمحاربة الدولة السورية والتدمير الممنهج للمنازل والمدارس والمعامل والبنى التحتية، كما قامت بأعمال النهب والسرقه والقتل والخطف، والنوع الثاني من الإرهاب وهو الإرهاب الاقتصادي المتمثلاً بالعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي فرضتها الدول المناهضة للدولة السورية عليها.

^١ من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٧)

تشير بعض الإحصاءات ومنها تقارير البنك الدولي الى أنّ عدد المنازل المدمرة جزئياً أو كلياً، بلغ في منتصف العام ٢٠١٤ ما بين ٨٧٠ ألف - ١.٥ مليون مسكن، وفي تقديرات أخرى وصل عدد المساكن المدمرة جزئياً أو كلياً الى أكثر من مليوني مسكن^١. كما بلغ عدد قتلى الحرب حتى نهاية نيسان ٢٠١٤ حوالي ٢٢٠ ألف شخص بحسب الأمين العام للأمم المتحدة، وبلغ عدد النازحين من المناطق المتوترة نحو مناطق أكثر أماناً في الداخل السوري حوالي ٧.٦ مليون شخص في العام ٢٠١٥، بينما بلغ العدد الإجمالي للاجئين السوريين الى الخارج ما يقارب ٤ مليون حتى نهاية شهر نيسان ٢٠١٥^٢، وتشير تقارير المكتب المركزي للإحصاء عن انخفاض عدد السكان السوريين من ٢٤.٥ مليون في العام ٢٠١١ الى ١٣.٣ مليون في العام ٢٠١٦^٤.

كما تضرر ما نسبته ٣٤.٨٥% و ١٤% من مدارس التعليم الأساسي والمدارس الثانوية على التوالي^٥ بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٦، حيث انخفض عدد مدارس التعليم الأساسي من (١٧٧٨٥) مدرسة في العام ٢٠١٢ الى (١١٥٨٧) مدرسة في العام ٢٠١٦، كما انخفض عدد مدارس التعليم الثانوي من (٢٠٠٤) مدرسة في العام ٢٠١٢ ليصل الى (١٧٢٥) مدرسة في العام ٢٠١٦. ونالت المشافي نصيبها من الحرب أيضاً فقد تعرّض أكثر من نصف المشافي الى أضرار بالغة وبعضها تعرّض الى دمار كلي، كما أنّ عدد معامل الأدوية المحلية انخفض من

^١ الحمش، منير، "مراجعة تحليلية للسياسات الاقتصادية في سورية قبل وأثناء الأزمة/ الحرب وانعكاساتها على التنمية والعدالة الاجتماعية"، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي (نحو رؤية اقتصادية لسورية المستقبل)، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٧، ص ٣٩

^٢ الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة السورية، خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ٢٠١٥، ص ٣

^٣ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>، بتصرف

^٤ تقارير المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة، مع ذكر ملاحظة أنّ عدد السكان في العام ٢٠١٦ هو عدد السكان باستثناء المحافظات التي لم يرد عنها بيانات
^٥ من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

٧٥ معمل في العام ٢٠١٢ الى ٦٧ معمل في العام ٢٠١٦، وبذلك انخفضت نسبة التغطية بالأدوية المحلية من اجمالي الأدوية من ٨٦% في العام ٢٠١٢ الى ٣٨% في العام ٢٠١٦.^١

وقد ارتفع حجم اقتصاد الظل خلال فترة الحرب، حيث وصل حجم اقتصاد الظل من حجم الاقتصاد السوري الى ٧٨% في العام ٢٠١٦، كما أنّ انخفاض قيمة الليرة السورية والتضخم والعقوبات مجتمعةً أفقدت الدخول جزءاً كبيراً من قوتها الشرائية حتى لم تعد قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للحياة، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، حيث تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء عن ارتفاع نسبة البطالة من ٨.٦% في العام ٢٠١٠ الى ٤٨.٤% في العام ٢٠١٥.

يمكن القول بشكل عام أن الحرب الدائرة في سورية منذ العام ٢٠١١ أدت الى ازدياد الأوضاع المعيشية سوءاً بالنسبة للمواطن السوري، ما انعكس بدوره تراجعاً في المؤشرات التنموية في سورية، فقد اسهمت الحرب في زيادة نسبة الفقر في المجتمع السوري من ١٠% (الفقر الأدنى) و ٣٠% (الفقر الأعلى) قبل الحرب، الى نسبة وصلت الى ٦٤% بحسب خط الفقر الأعلى في السنة الثامنة للحرب^٢، كما تراجع ترتيب دليل التعليم الخاص بسورية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ من المركز ١٢٤ الى المركز ١٦٨ من أصل ١٨٧ دولة، وتراجع ترتيب دليل الصحة من المركز ٦٧ الى المركز ١٧٧ من أصل ١٩٥ دولة، وتراجعت مرتبة سورية في دليل الدخل من المركز ١١٦ الى المركز ١٧٢ من أصل ١٩٠ دولة^٤.

^١ بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة

^٢ خضور، رسلان، " مشكلة توزيع الثروات والدخول: تحدّي يواجه الاقتصاد السوري"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، سوريا، دمشق، ٢٠١٩، ص ١٩.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٩.

^٤ المرجع السابق، ص ٤٠، بتصرف

المبحث الثاني : المصارف العامة والنظام المصرفي السوري

أولاً - التطور التاريخي للنظام المصرفي السوري:

لقد مرّ النظام المصرفي السوري بعدة مراحل و شهد تغيرات عديدة حتى وصل الى ما هو عليه الآن، فبعد أن نالت الجمهورية العربية السورية استقلالها في عام ١٩٤٦، قامت السلطات النقدية بمجموعة من الاجراءات كان أولها إصدار نظام النقد الأساسي مع صدور المرسوم التشريعي رقم ٨٧ تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨ والذي أدى الى قيام مجلس النقد و التسليف وإحداث مصرف سوريا المركزي بتاريخ ١٩٥٦/٨/١، بالإضافة الى إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي ساهمت في إنشاء المصارف الوطنية بعدما كان النظام المصرفي السوري مقتصرًا على فروع لمصارف أجنبية في فترة ما قبل الاستقلال.

ويمكن تقسيم مراحل تطور النظام المصرفي السوري الى مرحلتين أساسيتين وهما:

١-١: مرحلة ما قبل العام ٢٠٠٠:

تمتد هذه المرحلة منذ ما قبل استقلال سوريا و حتى العام ٢٠٠٠، فقد كان النظام المصرفي السوري في مرحلة ما قبل الاستقلال مقتصرًا على مجموعة فروع لمصارف أجنبية أنشئت بغرض تسهيل عمليات التجارة الخارجية، والعمل على السيطرة على المحاصيل السورية الهامة التي كانت تستخدم كمواوٍ أولية في البلدان الأجنبية وخاصةً الأوروبية منها، وكانت تخضع في إدارتها الى الفروع الرئيسية مما أدى الى آثار خطيرة على الاقتصاد الوطني والنمو المتوازن في مختلف القطاعات. وقد تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة وسريعة غيرت من بنية وملكية وتوجه القطاع المصرفي السوري، ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين أساسيتين هما :

أ- مرحلة ما قبل الثامن من آذار ١٩٦٣ :

وقد شهدت هذه المرحلة تطورات هامة على صعيد القطاع المصرفي السوري، كان أبرزها:

- صدور المرسوم التشريعي رقم ٨٧/ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨، والذي أدى الى قيام مجلس النقد والتسليف وإحداث مصرف سوريا المركزي بتاريخ ١٩٥٦/٨/١.
- صدور القانون رقم ١٩٦/ عام ١٩٥٩ والذي هدف الى حماية القطاع المصرفي السوري وإزالة السيطرة الأجنبية عنه من خلال تحويل جميع المصارف العاملة في سورية الى شركات مساهمة، وتحديد مساهمة رأس المال الأجنبي بنسبة ٢٥% فيها وذلك لإفساح المجال أكثر للمساهمين المحليين والعرب.
- صدور القانون رقم ١١/ في العام ١٩٦١ المتضمن الأحكام الخاصة بمزاولة العمليات المصرفية والذي يعتبر بمثابة تعديل على القانون رقم ١٩٦/ لعام ١٩٥٩، حيث ألزم المصارف العاملة في سورية بأن تكون على شكل شركات مساهمة محدودة ، وأن تكون

أسهمها مملوكة للسوريين بنسبة لا تقل عن ٧٥% من رأس المال، كما نص القانون على أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من السوريين، ما ساهم في تأمين رقابة الدولة على المصارف العاملة فيها لتوجيه سياستها المصرفية و التأثير بشكل مباشر على حجم الائتمان وتوزيعه بما يتناسب مع برامج التنمية الاقتصادية.

- التأميم الأول للمصارف، وذلك بموجب القانون رقم /١١٧/ بتاريخ ١٩٦١/٧/٢، حيث نص هذا القانون على تحويل كافة أموال وموجودات وحقوق المصارف العاملة في سورية الى يد الدولة، دون أن يميز بين مصرف سوري أو عربي أو أجنبي، وكان مجموع المصارف المؤممة آنذاك عشرون مصرفاً.
- صدور المرسوم التشريعي رقم /١٢/ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٨، والذي ألغى تأميم المصارف السورية وفروع المصارف العربية ولكنه أبقى على تأميم فروع المصارف الأجنبية، كما نص المرسوم أيضاً على إحداث مصرف عقاري ومصرف للتسليف الشعبي بالإضافة الى تدعيم المصرف الصناعي.

ب- مرحلة ما بعد عام ١٩٦٣ :

بعد قيام ثورة الثامن من آذار ومحاولة اتباع النظام الاشتراكي في سورية، انتهجت الدولة تنظيمًا جديدًا للجهاز المصرفي فيها، فقد كان التأميم الثاني للمصارف العاملة في سورية أبرز ما يميز هذه المرحلة، حيث أصدرت الحكومة السورية المرسوم التشريعي رقم /٣٧/ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢ الذي تضمن تأميم جميع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، وتحويل ملكيتها الى الدولة، إضافة الى اخضاع هذه المصارف لتوجيه ورقابة المؤسسة الاقتصادية السورية باعتبارها الجهة الادارية المختصة بالإشراف على المصارف.

وقد حصلت تغيرات عديدة وجوهرية على الجهاز المصرفي السوري في مرحلة ما بعد ثورة الثامن من آذار كان أهمها:

- إصدار القرار الوزاري رقم /١٤٤٦/ بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٠ والذي تمّ بموجبه دمج المصارف التجارية الخمسة القائمة آنذاك (مصرف الوحدة العربية، مصرف العالم العربي، مصرف الشرق العربي، مصرف أمية، مصرف سوريا والمهجر) بمصرف تجاري واحد سمي " المصرف التجاري السوري.
- إعادة تنظيم المصارف السورية على أساس التخصص المصرفي حيث نظم القرار الوزاري رقم /٨١٣/ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٩ تكوين مجالس الإدارة للمصارف المؤممة وتسمية المديرين لها، كما حدد قانون التخصص المصرفي خمسة مصارف أساسية وهي: المصرف

التجاري السوري، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي^١.*

٢-١: مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٠:

هناك مثل اقتصادي شائع يقول: "إذا كان النقد هو دم الاقتصاد، فإن القطاع المصرفي هو شريانه". مع بزوغ الألفية الثانية أدركت الحكومة السورية أهمية هذا المثل، وبدأت العمل على تحديث وتطوير "شريان الاقتصاد السوري"، فشهد القطاع المصرفي السوري العديد من التطورات التي كوَّنت ورسَّخت معالمه التي نعرفها به الآن. وقد كان أبرز ما ميَّز هذه المرحلة هو ما يلي:

- صدور القانون رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١، الذي أجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغلقة سورية خاصة، أو على شكل شركات مساهمة مغلقة سورية، على أن تعمل المصارف المحدثّة تحت إشراف مصرف سوريا المركزي، ومراقبته وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم ٨٧/ لعام ١٩٥٣ وتعديلاته، ويعد هذا القانون بمثابة المفتاح الذي دخلت بواسطته مجموعة من المصارف الخاصة العربية الى السوق السورية وبدأت بمزاولة نشاطها.
- صدور القانون رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢، الذي أرسى نظام النقد الأساسي في سوريا، والذي جاء على أنقاض قانون النقد الأساسي رقم ٨٧/ لعام ١٩٥٣، حيث وضع القانون مجلس النقد والتسليف كأعلى سلطة نقدية تشرف على وضع السياسة النقدية في البلد، بعد أن كانت السياسة النقدية وتسعير الفوائد مرتبطة باللجنة الاقتصادية من قبل مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث توقفت اجتماعات مجلس النقد والتسليف منذ عام ١٩٨٣ وتوقف معها نشاط مصرف سوريا المركزي.
- صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٥/ لعام ٢٠٠٥، المتعلق بإحداث المصارف الإسلامية التي تمارس الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية^٢.

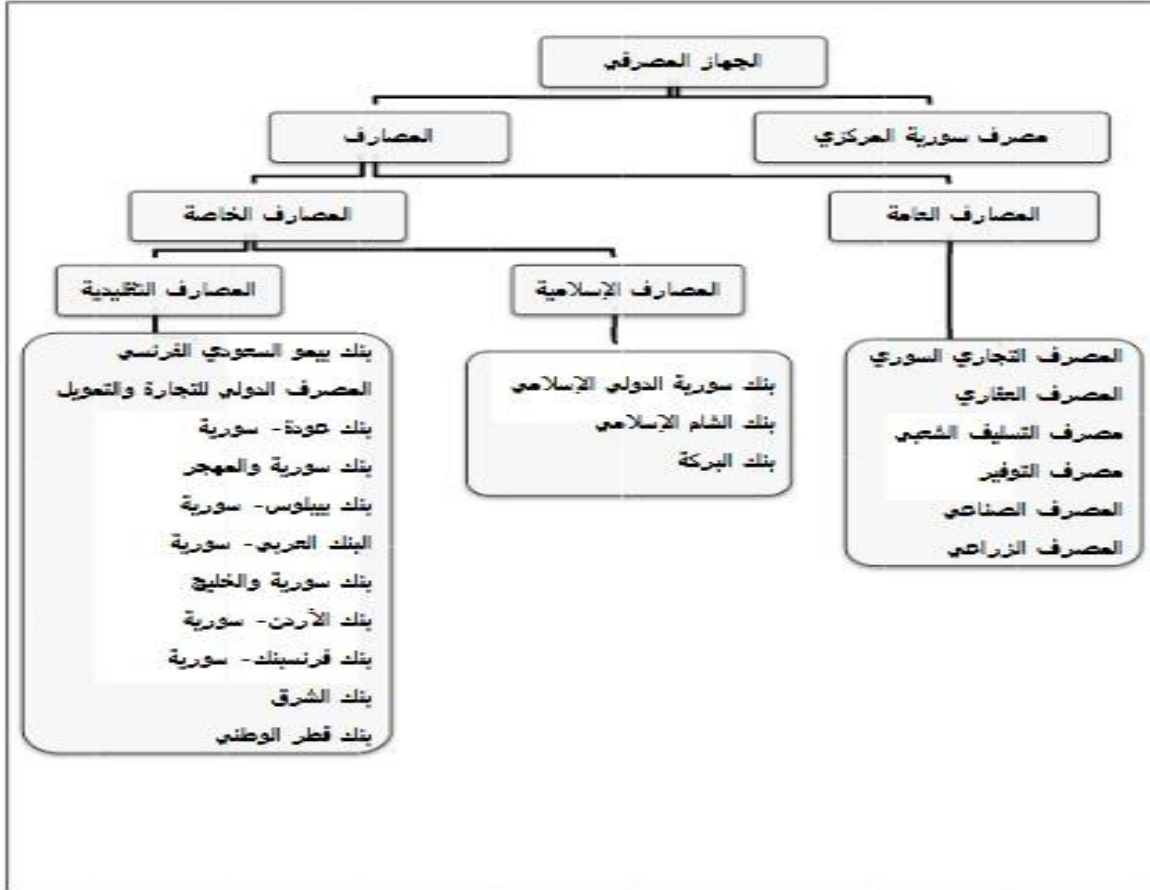
^١ * كان مصرف التوفير قد تأسس بموجب المرسوم التشريعي رقم ١١٩/ في العام ١٩٦٣ كمؤسسة ادخارية باسم صندوق توفير البريد، ولكن لم يتم اعتباره من المصارف الأساسية آنذاك. لاحقاً جاءت تسميته كمصرف بموجب المرسوم التنظيمي رقم ٤٨٥/ بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢١ وتمت تسميته باسم مصرف التوفير.

^٢ القانون رقم ٣٥/ الخاص بتأسيس المصارف الإسلامية، ٢٠٠٥

ثانياً : هيكلية النظام المصرفي السوري:

لقد تعرّض النظام المصرفي السوري لعدّة تغيرات سبق ذكرها، مما أدى وفي كل مرّة الى تغيير في بنيته الى أن وصل الى ما هو عليه الآن، فهو يتكوّن من ستة مصارف عامّة وأحد عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية، والشكل التالي يبيّن هيكل النظام المصرفي في سورية:

الشكل رقم (٢)، هيكل النظام المصرفي في سورية



المصدر : مصرف سورية المركزي ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

ويتبين لنا من الشكل السابق أنه يمكن تصنيف النظام المصرفي السوري ضمن أربعة مجموعات وهي: المصرف المركزي السوري ومجموعة من المؤسسات المصرفية الحكومية بالإضافة الى مجموعة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية، وفيما يلي توضيح لهذه المؤسسات:

٢-١: المصرف المركزي السوري:

لقد تم إحداث مصرف سوريا المركزي بموجب المرسوم التشريعي الخاص بنظام النقد الأساسي رقم ٨٧/ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٣، وقد باشر أعماله في الأول من آب لعام ١٩٥٦ كمؤسسة عامة

مستقلة تعمل تحت رقابة الدولة وضمانها في حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليه من رئاسة مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسة المالية والنقدية للدولة.

يدير الحاكم المصرف المركزي، كما يرأس مجلس النقد والتسليف المؤلف من الحاكم رئيساً وستة أعضاء هم نائب الحاكم ومعاون وزير المالية ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي وثلاثة خبراء، وقد حددت مدينة دمشق مركزاً رئيسياً للمصرف الذي لديه /١٢/ فرعاً في مراكز المحافظات السورية.

وقد حدد قانون النقد الأساسي الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي وهي ما يلي^١:

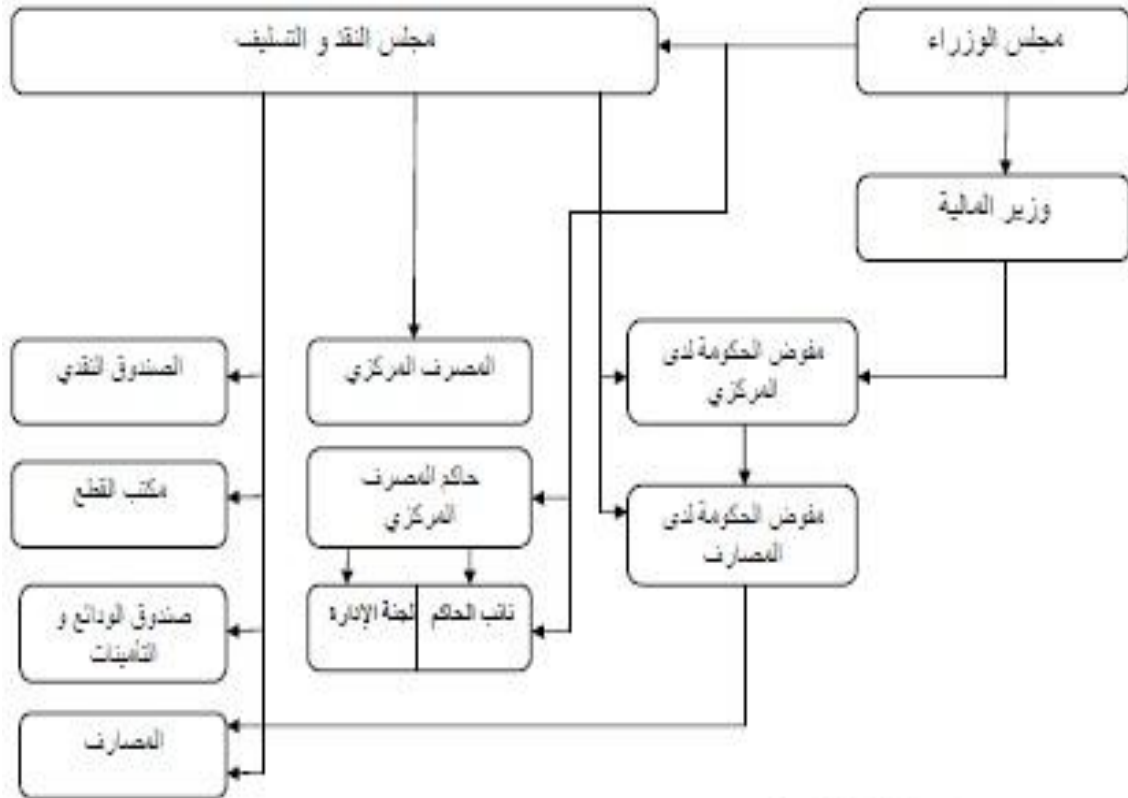
- إصدار الأوراق النقدية لصالح الدولة، والأوراق المالية الحكومية بصفته وكيلاً عن وزارة المالية.
- إصدار سندات الخزينة لأجل قصير أو متوسط أو طويل والقيام بعمليات تبديلها وتسديدها، والمساهمة في مفاوضات الاتفاقات الدولية للمدفوعات والقطع والقص ويكلف بتنفيذها.
- العمل في الأسواق المالية وذلك بالشراء والبيع الفوري أو الجل أو الإقراض أو الاقتراض أو القيام باتفاقيات الشراء وذلك بأدوات الدين القابلة للتداول بما فيها الأوراق المالية الحكومية.
- إصدار وتداول شهادات الإيداع والأدوات والمشتقات المالية التقليدية والإسلامية ودفع العوائد المناسبة عليها.
- القيام بالأعمال المالية المتعلقة بالقروض التي تصدرها الدولة، والمساهمة في مفاوضات القروض الخارجية المعقودة لحساب الدولة.
- يتولى إدارة مكتب القطع الأجنبي وإدارة الصندوق النقدي.
- ينظم أعمال المصارف وسائر المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة الدولة.
- إجراء جميع عمليات الذهب والعملات الأجنبية
- خصم السفائح والأسناد التجارية وشرائها والتخلي عنها ومنح القروض والسلف للنشاطات الاقتصادية المختلفة.
- خصم الأسناد التجارية التي تصدرها الدولة أو تكفلها.
- شراء الأسناد ذات الآجل المتوسط والطويل التي تصدرها الدولة أو تكفلها والتخلي عنها، والقيام بعمليات إعادة شراء السندات / الريبوز.
- منح القروض والسلف لقاء الأسناد المبيّنة في البندين أعلاه.
- منح القروض والسلف للدولة أو بكفالتها.

^١ القانون رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢، قانون النقد الأساسي

- أن يقبل الودائع من الأسناد والقيم المنقولة والنقود والمعادن الثمينة.
- أن يقتني أسناداً تمثل رأسمال مؤسسات مالية خاضعة لأحكام قانونية خاصة أو موضوعية تحت ضمانة الدولة أو مراقبتها، بشرط ألا يزيد مجموع قيمة هذه التوظيفات مع موجودات المصرف العقارية عن رأسمال المصرف مضافاً إليها المبالغ الاحتياطية والإهلاكات.
- أن يمنح للخارج بناءً على صك تشريعي اعتمادات لتمويل المنتجات الزراعية والصناعية السورية.
- القيام بعمليات تسهيلات الإيداع للمصارف والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع والخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف، ودفع العوائد المناسبة عليها.

والشكل التالي يبيّن العلاقة بين الحكومة والسلطات النقدية^١ :

الشكل رقم (٣) : العلاقة الأساسية بين الحكومة والسلطات النقدية



^١ الباسط، هشام، "تحديث و تطوير القطاع المالي و المصرفي في سوريا"، ورقة عمل مقدمة حول تحديث القطاع المالي والمصرفي، صندوق النقد العربي، دمشق، ٢٠٠١، ص ٣٨

٢-٢: المؤسسات المصرفية الحكومية: وتتألف من المصارف التالية:

١- المصرف التجاري السوري:

تم تأسيس المصرف التجاري السوري في بداية عام ١٩٦٧ ليقدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، وقد أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩١٣ تاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٩ من خلال دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأمية وسورية والمهجر اعتباراً من ١٩٦٧/١/١، وهو يعتبر مؤسسة ذات طابع اقتصادي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير المالية.

ويتجلى نشاط المصرف التجاري السوري بما يلي:

- فتح حسابات جارية وحسابات توفير وقبول الودائع بالعملة السورية والعملات الأجنبية لأجل مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتيح وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات.
- خصم أسناد القروض ومنح السلف والقروض بضمانة هذه الأسناد.
- التعامل مع الصناديق الاستثمارية.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد الأمر والسفاتيح وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات بمختلف أنواعها وشراء هذه الأوراق والاتجار بها.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية والتعامل بها وإدارتها.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة.
- إصدار وقبول الكفالات بأنواعها.
- الاستدانة لأجل مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية.
- الإقراض لأجل مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل والمعاملات المصرفية الالكترونية.
- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وإصدار الأدوات المالية الإسلامية.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقد والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق وسائر القيم المتداولة.

٢- المصرف الزراعي التعاوني:

يُعد المصرف الزراعي التعاوني من أقدم المصارف العاملة في سورية، حيث يعود تأسيسه الى فترة الاحتلال العثماني فقد تأسس في ١٥/٨/١٨٨٨. وهو مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بوزير المالية.

ويعتبر المصرف الزراعي التعاوني في سورية مصرف التنمية الريفية الشاملة حيث يقوم بتقديم جميع الخدمات والتسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها وأشكالها ولجميع المتعاملين، إلا أن المصرف يستهدف في تعامله بشكل رئيسي سكان الريف الذين يشكلون الشريحة الأكبر عدداً والأوسع انتشاراً في المجتمع السوري، ويُناط بالمصرف بالإضافة الى تقديمه جميع الخدمات والتسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها وأشكالها الوظائف التالية:

- تقديم جميع الخدمات والتسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها وأشكالها.
- يقوم بعمليات شراء وبيع وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بنفسه أو بالمشاركة مع غيره أو بالوساطة نقداً أو إقراضاً.
- يقوم بوظيفة عميل لمصرف سورية المركزي في الأماكن التي لا يوجد فيها فروع لمصرف سورية المركزي وفقاً للاتفاقات التي تعقد بينهما لهذه الغاية.

٣- المصرف الصناعي:

مع تزايد اهتمام الدولة السورية بالقطاع الصناعي وبهدف تشجيع الانتاج الصناعي أُحدث المصرف الصناعي بموجب القرار رقم ١٧٧/ لعام ١٩٥٨ و باشر أعماله في آذار عام ١٩٥٩، وهو مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري و تشارك في تنمية الاقتصاد الوطني و ترتبط بوزير المالية^٢.

و قد أُنيط بالمصرف الصناعي مهمة تقديم قروض للمشاريع الصناعية العامة و الخاصة والمشاريع الاستثمارية الأخرى للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق ٣ :

- تقديم التسهيلات الائتمانية لأجل مختلف و لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاماً.
- تقديم خدمات مصرفية مختلفة بما في ذلك القيام بالعمليات الخارجية لعملاء المصرف بما لا يتعارض مع أنظمة القطع النافذة.

^١ <http://www.industrialbank.gov.sy/site/arabic/index.php?node=5521&cat=8>

^٢ المرسوم التشريعي رقم ٢٨/، قانون المصرف الصناعي في سوريا ، ٢٠١٠

^٣ المرجع السابق

- المساهمة في مؤسسات مالية وطنية و تداول الأوراق المالية و للمصرف حق الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يملكها أو يبيعها وفقاً للقوانين النافذة ولمصلحة المصرف في الأسواق المالية تبعاً لمقتضيات المصلحة ، بعد الحصول على الموافقة المسبقة من وزير المالية .

٤ - المصرف العقاري :

تأسس المصرف العقاري السوري بموجب المرسوم رقم /٢٩/ لعام ١٩٦٦، حيث كانت الغاية منه تمويل الأنشطة العقارية في الجمهورية العربية السورية بمختلف أشكالها^١ ، وهو مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وترتبط بوزير المالية^٢ .

وقد حُدِّدت أغراض المصرف العقاري بما يلي^٣ :

- القيام بجميع الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة.
- دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت العمرانية السكنية والسياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحية والتعليمية والبيئية.
- تلبية حاجات التسليف ذي الأجل القصير والمتوسط والطويل.
- تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية والشركات التي تهدف إلى بناء العقارات المعدة بصورة رئيسية للسكن والعمل على مساعدتها.
- تعبئة الموارد والادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف
- تقديم المشورات الفنية والعقارية والقانونية والمالية للمتعاملين مع المصرف.
- دراسة سبل تمويل المشاريع العمرانية ومخططاتها.

كما أن المصرف في سبيل تحقيق أغراضه يقوم بما يلي:

- منح التسهيلات المصرفية لآجال مختلفة والقروض لمدة لا تتجاوز عشرين عاماً؛
- تمويل النشاط العمراني السكني والسياحي والصناعي والتجاري والحرفي والصحي والتعليمي والبيئي.
- قبول الودائع بأنواعها.
- تقديم جميع أنواع الخدمات المصرفية.
- التأمين بالاتفاق مع الجهات التأمينية المرخصة وذلك في المجالات التي تتعلق بالتمويلات المصرفية التي يؤديها المصرف.

^١ <http://www.reb.sy/reb/en-us/aboutus.aspx>

^٢ المرسوم التشريعي رقم ٣١/، قانون المصرف العقاري ،

^٣ المرجع السابق

٥- مصرف التسليف الشعبي:

تأسس مصرف التسليف الشعبي بموجب المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ١٩٦٦، ويهدف الى تقديم التسهيلات الائتمانية للتجار وأرباب المهن والحرفيين والموظفين من أصحاب الدخل المحدود^١. وهو مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وترتبط بوزير المالية^٢.

وتتلخص أغراض مصرف التسليف الشعبي بتشجيع الادخار، وتقديم الخدمات المصرفية، ومنح التسهيلات بمختلف أنواعها وأشكالها التسليف والقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل الكفالات حسم السندات^٣.

وفي سبيل تحقيق هذه الأغراض فهو يقوم بالأعمال التالية:

- القيام بجميع الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة.
- منح التسهيلات الائتمانية والقروض للتجار والصناع وأصحاب المهن والحرف والجمعيات التعاونية والنقابات والمشافي والمخابر ودور الأشعة والمعاهد المهنية والعلمية والثقافية ودور النشر والمشاريع السياحية والمشاريع الأخرى سواء كان أصحابها من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ومنح قروض لذوي الدخل المحدود.
- إصدار شهادات الاستثمار.

٦- مصرف التوفير:

أحدث مصرف التوفير كمؤسسة ادخارية تحت اسم صندوق توفير البريد بموجب المرسوم التشريعي رقم /١١٩/ لعام ١٩٦٣، وذلك بهدف نشر الوعي الادخاري وجمع المدخرات الصغيرة والمتوسطة من الأفراد بهدف إعادة توظيفها في النشاطات الانتاجية والتجارية^٤. ثم تغير اسم هذه المؤسسة ليصبح "مصرف التوفير" وذلك بموجب المرسوم التنظيمي رقم /٤٨٥/ بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٠.

ويُعتبر مصرف التوفير مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتشارك في تنمية الاقتصاد الوطني وترتبط بوزير المالية^٥.

وقد أنيط بالمصرف القيام بالأعمال التالية:

- القيام بالأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية كافة.

^١ <http://www.pcb-bank.sy/Information/Summary>

^٢ المرسوم التشريعي رقم /٣٢/، قانون مصرف التسليف الشعبي، ٢٠٠٥

^٣ المرجع السابق

^٤ الباسط، هشام، "تحديث و تطوير القطاع المالي و المصرفي في سوريا"، مرجع سابق، ص ٣٨

^٥ المرسوم التشريعي رقم /٢٩/، قانون مصرف التوفير، ٢٠٠٥

- دعم الحركة الاقتصادية في البلاد من خلال تمويل المنشآت السياحية والصناعية والتجارية والحرفية والصحية والتعليمية والبيئية.
- تلبية حاجات التسليف ذي الأجل القصير والمتوسط والطويل.
- تعبئة الموارد والادخارات وتوجيهها بما يحقق غايات المصرف.
- وفي سبيل ذلك فهو يقوم بما يلي :
- منح التسهيلات المصرفية والقروض لتمويل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لأجل قصيرة ومتوسطة وطويلة بما لا يتجاوز عشر سنوات.
- تمويل النشاط السياحي والصناعي والتجاري والحرفي والصحي والتعليمي والبيئي ..الخ.
- التأمين بالاتفاق مع الجهات التأمينية المرخصة والمقترض وذلك في المجالات التي تتعلق بالتمويلات المصرفية التي يؤديها المصرف.

ثالثاً: المصارف الخاصة التقليدية :

- بعد صدور القانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١، الذي أجاز تأسيس مصارف خاصة تقليدية في سورية بدأت المصارف الخاصة التقليدية بالعمل في سورية، حيث بلغ عدد المصارف في نهاية عام ٢٠١٥ أحد عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً.
- وعلى خلاف المصارف الحكومية فإن هذه المصارف غير متخصصة، أي أنها تعمل على أساس الصيرفة الشاملة، وقد حدد القانون رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١ الأعمال التي يمكن لهذه المصارف ممارستها، وهي :
- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لأجل مختلفة.
 - خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتيح بصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
 - خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
 - تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
 - إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتيح وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها والاتجار بهذه الأوراق.
 - توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
 - فتح حسابات جارية وحسابات توفير.
 - تقديم خدمات الدفع والتحصيل.

- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة من لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملة الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لأجل مختلف وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- القيام بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات.

رابعاً: المصارف الإسلامية :

من المعروف أن الأساس الذي تتعامل به المصارف التجارية مع عملائها هو منح القروض مقابل فائدة معينة، وهذا يتناقض مع الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا. ومن هذا المنطلق نشأت المصارف الإسلامية حيث تساهم المصارف الإسلامية بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها تقوم بإقراض المشاريع الصناعية والتجارية والعقارية، وبالتالي فإن إحداث المصارف الإسلامية في سورية سوف يشجع شريحة واسعة من الجمهور ورجال الأعمال على التعامل مع هذه المصارف، كما يساعد على جذب مدّخرات ضخمة موجودة لدى الأفراد خارج المؤسسات المصرفية، مما يساهم في زيادة تمويل المشروعات التنموية في سورية.

ولقد كان المرسوم التشريعي رقم /٣٥/ لعام ٢٠٠٥ هو بوابة دخول المصارف الإسلامية الى سورية، حيث سمح هذا المرسوم بإحداث مصارف تضمن في عقد تأسيسها ونظامها الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً و وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد حدد المرسوم أيضاً العمليات التي يجوز للمصارف الإسلامية القيام بها، وهي^١:

- قبول الودائع بأنواعها في حسابات ائتمان أو في حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص ولأجل محددة أو غير محددة.
- تقديم الخدمات المالية والمصرفية ومباشرة العمليات المصرفية المختلفة التي أجازها القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء تمت هذه العمليات لحساب المصرف الإسلامي أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه.

^١ المرسوم التشريعي رقم /٣٥/، قانون إحداث المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٥

- القيام بعمليات التمويل القائمة على غير أساس الفائدة لأجال مختلفة وفى المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام صيغ العقود الشرعية كعقود المضاربة وعقود المشاركة والمشاركة المتناقصة وبيع المربحة للأمر بالشراء وعقود الاستصناع وعقود بيع السلم وعقود الإجازة التشغيلية وعقود الإجازة التمليلية وغيرها من صيغ العقود التمويلية التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.
- توظيف أموال العملاء الراغبين في حسابات استثمار مشترك مع موارد المصرف الإسلامي وفق نظام المضاربة المشتركة أو توظيفها في حساب استثمار مخصص حسب اتفاق خاص مع العميل.
- القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو المالي لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بما في ذلك تملك القيم المنقولة وعقود المشاركة وتأسيس الشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو قيد التأسيس التي تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.
- أية أعمال مصرفية أخرى تقوم على غير أساس الفائدة توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية وتسمح بها تعليمات مجلس النقد والتسليف.

المبحث الثالث : أثر الأزمة/الحرب على المصارف العامة

لم يسلم القطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص من تداعيات الحرب على سورية، فقد تأثر بشكل مباشر وسريع فيها منذ اندلاعها، لكون إحدى الخصائص المميزة له شدة حساسيته للاستقرار السياسي والأمني، كما أنّ العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول المناهضة للدولة السورية أضعفت من قدرة النظام المصرفي السوري في تمويل التجارة الخارجية، وحدثت من دوره كوسيط يحوّل المدخرات من وحدات فائض الى وحدات العجز.

فيما يلي استعراض وتحليل لتطور أهم مؤشرات المصارف العامة خلال فترة الحرب :

١- الانتشار والحصة السوقية :

بلغ عدد فروع المصارف العامة العاملة ٢٩٧ فرعاً في نهاية العام ٢٠١٦ بعد أن كان عددها يقتصر على ٢٩٣ فرعاً في العام ٢٠١٠، ويمكن القول أنّ عدد فروع المصارف العامة لم يتغير تغيراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث يوضّح الجدول التالي رقم (٨) أنّ معظم عدد فروع المصارف العامة لم يتغير باستثناء عدد فروع المصرف التجاري، فقد زاد عدد فروعه ليصل الى ٧٣ فرعاً في العام ٢٠١٦ بعد أن كان يقتصر على ٦٩ فرعاً في العام ٢٠١٠.

الجدول رقم (٨): تطور عدد فروع المصارف العاملة في سورية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)

المصرف / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التجاري السوري	69	72	72	72	73	73	73
المصرف الصناعي	17	17	17	17	17	17	17
المصرف الزراعي	106	106	106	106	106	106	106
المصرف العقاري	23	23	23	23	23	23	23
مصرف التسليف	65	65	65	65	65	65	65
مصرف التوفير	13	13	13	13	13	13	13
مجموع عدد فروع المصارف العامة	293	296	296	296	297	297	297
بنك بيمو السعودي الفرنسي	35	39	38	38	38	37	37

27	27	27	27	27	26	24	سورية و المهجر
30	30	30	30	30	30	30	المصرف الدولي للتجارة و التمويل
19	19	19	19	19	19	20	البنك العربي
19	19	22	23	23	23	21	بنك عودة
11	11	11	11	11	11	10	بنك بيبيلوس
12	12	12	12	12	12	12	بنك سورية و الخليج
13	13	13	13	13	12	9	بنك الأردن - سورية
9	9	9	9	9	8	6	بنك فرنسبنك - سورية
6	6	6	6	6	5	4	بنك الشرق
15	15	15	15	14	13	9	بنك قطر الوطني - سورية
198	198	202	203	202	198	180	مجموع عدد فروع المصارف الخاصة
10	10	9	8	8	8	6	بنك الشام
23	23	23	23	23	10	8	بنك سورية الدولي الإسلامي
11	11	10	9	9	1	1	بنك البركة
44	44	42	40	40	19	15	مجموع عدد فروع المصارف الإسلامية

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف سورية المركزي للأعوام

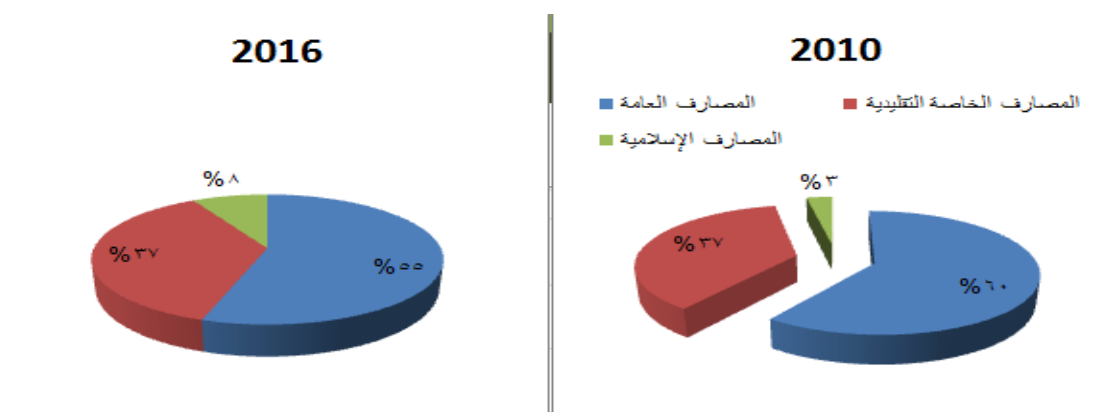
تجدر الإشارة الى أنّ الحرب الجائرة على سورية قد أثّرت بشكل كبير على انتشار فروع المصارف العامة منها والخاصة، فقد تعرّض عدد كبير منها للنهب والتخريب والسرقة، ولكن إدارات هذه المصارف لجأت الى نقل بعض الفروع الى الأماكن الأكثر أماناً لتجنب خسارتها. كما نلاحظ من الجدول السابق زيادة في عدد فروع معظم المصارف التقليدية الخاصة خلال فترة الحرب، حيث ازداد مجموع عدد فروع المصارف الخاصة التقليدية من ١٨٠ فرع في عام ٢٠١٠ الى ١٩٨ فرع في نهاية العام ٢٠١٦. ولم يشهد عدد فروع المصارف التقليدية الخاصة انخفاضاً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ باستثناء كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي الذي انخفض عدد فروع من ٣٩ فرع في عام ٢٠١١ الى ٣٧ فرع في عام ٢٠١٦، وبنك عودة الذي كان يقتصر على ٢٣ فرع في عام ٢٠١١ وبات يقتصر على ١٩ فرع في عام ٢٠١٦، والبنك

العربي الذي انخفض عدد فروعه من ٢٠ فرع في العام ٢٠١٠ الى ١٩ فرع في نهاية العام ٢٠١٦.

كما نلاحظ زيادة واضحة لعدد فروع المصارف الإسلامية خلال فترة الحرب، فقد زاد عدد إجمالي فروع المصارف الإسلامية خلال هذه الفترة من ١٥ فرع في عام ٢٠١٠ ليصل الى ٤٤ فرع في نهاية عام ٢٠١٦.

وبالرغم من الزيادة في عدد فروع كل من المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية خلال فترة الحرب إلا أنَّ المصارف العامة حافظت على المرتبة الأولى في الحصة السوقية من إجمالي عدد فروع المصارف العاملة في سورية، حيث يبين الشكل البياني التالي رقم (٤) انخفاض الحصة السوقية للمصارف العامة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ من ٦٠% في العام ٢٠١٠ الى ٥٥% في العام ٢٠١٦.

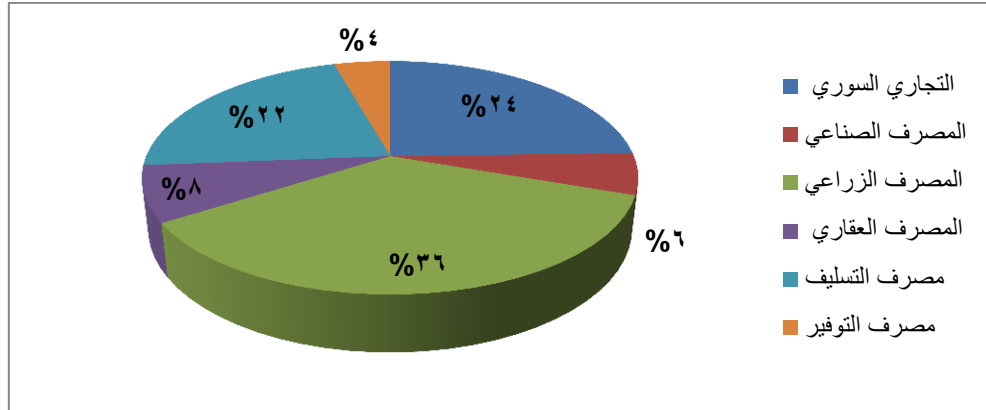
الشكل البياني رقم (٤) : تطور حصة كل من المصارف العامة والخاصة من إجمالي عدد الفروع المنتشرة في سورية



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (٧)

نلاحظ سيطرة المصارف العامة في العام ٢٠١٦ ، حيث تمتلك ما نسبته ٥٥% من إجمالي الفروع المنتشرة في سورية، تليها المصارف الخاصة التقليدية حيث تمتلك ٣٧% وتأتي في النهاية المصارف الإسلامية والتي تمتلك ٨% من إجمالي عدد الفروع. والشكل البياني التالي يمثل حصة كل مصرف من المصارف العامة من الحصة السوقية الإجمالية حسب عدد الفروع للمصارف العامة مجتمعة خلال العام ٢٠١٦ :

الشكل البياني رقم (٥) : حصة كل مصرف من المصارف العامة حسب عدد الفروع من الحصة السوقية الإجمالية للمصارف العامة مجتمعة في العام ٢٠١٦



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (٧)

ونلاحظ من الشكل البياني رقم (٥) أن المصرف الزراعي التعاوني يأتي بالمرتبة الأولى بحصة بلغت ٣٦% من إجمالي عدد فروع المصارف السورية، يليه المصرف التجاري السوري بحصة بلغت ٢٤%، ثم مصرف التسليف الشعبي بحصة بلغت ٢٢%، في حين أن المصرف الصناعي والمصرف العقاري و مصرف التوفير فلم تتجاوز هذه النسبة لهم ١٨% مجتمعةً .

أما فيما يتعلق بالصرافات الآلية (ATM) فلا توجد إحصاءات دقيقة حول تطور عددها خلال فترة الحرب، ولكن تضررت البنية التحتية لها بشكل كبير وفي جميع المحافظات، وخرج العديد منها من الخدمة نتيجة خروج بض المناطق عن سيطرة الدولة أو نتيجة تعرضها للنهب أو نتيجة أعطال الطاقة الكهربائية وأعطال شبكة الاتصال التي تربطها مع فروع المصارف، كل ذلك قلل عموماً من مدى جودة الخدمات التي تقدمها المصارف (العامة والخاصة) عبر الصرافات. ويمكن القول أنّ حصة المصارف العامة من الخسائر على مستوى الصرافات كان أكبر من حصة باقي المصارف باعتبار أنّ انتشارها أوسع من المصارف الخاصة في جميع المحافظات.

٢- الموجودات :

تراجع إجمالي موجودات المصارف العامة العاملة في سورية مع بداية الحرب عليها من ١٦٣٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ الى ١٤٩٤ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٢، وذلك مع احجام العديد منها عن الإقراض، ولكن استطاعت هذه المصارف استعادة عافيتها خلال الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حيث ارتفعت قيمة موجوداتها لتصل الى حوالي ٢٩٠٨ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦، مرتفعةً بنسبة ٢٧.٥٤% عن العام ٢٠١٥، وبنسبة ٧٨.٤% مقارنةً

بالعام ٢٠١١. ويبين الجدول التالي تطور اجمالي موجودات المصارف العامة في سورية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) ^١:

الجدول رقم (٩) : تطور اجمالي الموجودات في المصارف العامة ٢٠١٠-٢٠١٦ (مليار ليرة)

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المصرف التجاري	838	727	717	940	1067	1381	1864
نسبة التغير	—	-13.25%	-1.37%	31.10%	13.51%	29.34%	34.97%
المصرف العقاري	240	230	242	256	265	252	292
نسبة التغير	—	-4.16%	5.22%	5.78%	3.51%	-4.91%	15.87%
مصرف التوفير	165	133	118	115	136	147	136
نسبة التغير	—	-19.40%	-11.28%	-2.54%	18.26%	8.09%	-7.48%
مصرف التسليف	115	100	86	88	94	92	93
نسبة التغير	—	-13.04%	-14%	2.32%	6.82%	-2.13%	1.08%
المصرف الزراعي	272	304	331	306	338	408	523
نسبة التغير	—	11.76%	8.88%	-7.55%	10.46%	20.71%	28.19%
المصرف الصناعي	—	—	—	44	38	39	41
نسبة التغير	—	—	—	—	-13.64%	2.63%	5.13%
مجموع موجودات المصارف العامة	—	—	—	—	1938	2319	2949
نسبة التغير	—	—	—	—	—	20%	27.16%
مجموع موجودات المصارف العامة (باستثناء المصرف الصناعي)	1630	1494	1494	1705	1900	2280	2908
نسبة التغير	—	-8.34%	0%	14.12%	11.44%	20%	27.54%

من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات الختامية السنوية للمصارف في الأعوام المذكورة

وتجدر الإشارة الى أنّ هذا الارتفاع في قيمة موجودات هذه المصارف جاء بالدرجة الاولى نتيجة النمو في مكّون الموجودات الأجنبية المقيمة بالليرة السورية، بالإضافة الى زيادة تحصيلات الفوائد والاقساط وتحسّن بند العمولات المصرفية في هذه المصارف.

^١ تم حساب اجمالي موجودات المصارف العامة باستثناء موجودات المصرف الصناعي بسبب عدم توافر البيانات لديه.

٣- التسهيلات الائتمانية :

تراجع حجم القروض والتسليفات المقدمة من قبل المصارف العامة من ٧٣٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ الى ٦٦٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٥، أي تراجعت بنسبة ٩.٨% من اجمالي القروض والتسليفات في المصارف العامة. ويبين الجدول التالي رقم (١٠) تطور بنية القروض والتسليفات في المصارف العامة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) :

الجدول رقم (١٠) : تطور بنية القروض والتسليفات في المصارف العامة ٢٠١٠-٢٠١٦ (مليار ليرة)

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المصرف التجاري	383	330	290	374	364	358	352
نسبة التغير	-	-13.84%	-12.12%	28.96%	-2.67%	-1.65%	-1.67%
المصرف العقاري	168	181	195	192	195	206	200
نسبة التغير	-	7.77%	7.73%	-1.54%	1.56%	3.08%	-2.91%
مصرف التوفير	55	54	40	8	19.8	19.9	16
نسبة التغير	-	-1.82%	-25.92%	-80.00%	147.50%	0.50%	-19.60%
مصرف التسليف	71	54	37	24	11	5	19
نسبة التغير	-	-23.94%	-31%	-35.13%	-54.16%	-54.54%	280%
المصرف الزراعي	27	47	48	46	44	42	-
نسبة التغير	-	74.07%	2.13%	-4.17%	-4.35%	-4.45%	-
المصرف الصناعي	28	30.42	30.45	30.28	29.9	28.7	26.9
نسبة التغير	-	8.64%	0.10%	-1%	-1%	-4.00%	-6.27%
مجموع قروض وتسليفات المصارف العامة	732	696.42	640.45	674.28	663.7	659.6	-
نسبة التغير	-	-4.86%	-8.00%	5.28%	-1.57%	-1.00%	-

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف المذكورة (ما عدا المصرف الزراعي فقد قام الباحث بجمع بندي القروض والسلف المدينة بضمانة عينية وبضمانة شخصية من الميزانية السنوية للمصرف للأعوام المذكورة).

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض حجم القروض والتسليفات منذ بداية الأزمة في معظم المصارف العامة ، وقد كان مصرف التوفير الأكثر تأثراً من حيث الانخفاض في حجم القروض والتسليفات، حيث انخفض حجم القروض والتسليفات لديه من ٥٥ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٠ ليصل الى ٨ مليار ليرة سورية فقط في عام ٢٠١٣. كما نلاحظ انخفاض هذه النسبة

لدى المصرف الصناعي الذي انخفض فيه حجم القروض والتسليفات من ٢٨ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠ لتصل الى ٢٦.٩ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦، أي انخفض بنسبة تصل الى ٤%^١ مما كان عليه في عام ٢٠١٠ (مع العلم أنّ المصرف قد توقف تماماً عن الإقراض خلال هذه الفترة، ولكن تمّ إضافة حسابات التسويات للقروض المتعثرة الى بند القروض لديه على أنها قروض جديدة) ويُعد هذا مؤشراً على وقف عجلة الانتاج الصناعي السوري في ظل الحرب على سورية.

يمكن القول أنّ هذا الانخفاض في حجم القروض والتسليفات يعود الى سياسة التشدد المعتمدة من قبل السلطات النقدية في منح التسهيلات الائتمانية خلال الأزمة، بالإضافة الى سياسات التحوّط المتبعة من قبل ادارات المصارف في ظل ارتفاع مخاطر الائتمان.

لكن باستمرار عمل المصارف العامة بالرغم من العقوبات والعقبات العديدة التي واجهتها، بالإضافة الى الجهود المبذولة من قبل السلطات النقدية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، ومع عودة الأمان التدريجي بواسطة الجيش العربي السوري، كل ذلك أسهم في العودة التدريجية للنشاط المصرفي، وبالتالي زادت عمليات الإقراض المحددة والقصيرة الأجل والمصحوبة بالكثير من الحيلة والحذر، حيث ازداد إجمالي حجم القروض والتسليفات الممنوحة من قبل المصارف العامة من ما يقارب ٦٤٠ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٢ الى ما يقارب ٦٦٠ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٥، محققةً زيادة بنسبة ٣% بين العامين المذكورين.

٤- الربح / الخسارة :

تعرّضت معظم المصارف العامة الى خسائر كبيرة خلال فترة الأزمة، فيما يلي يستعرض الجدول رقم (١١) تطور الأرباح والخسائر التي تعرضت لها المصارف العامة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) :

^١ من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١٠)

الجدول رقم (١١) : تطور حساب الأرباح والخسائر في المصارف العامة ٢٠١٠-٢٠١٦ (مليون ليرة)

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المصرف التجاري	13400	8600	4200	7700	12200	4200	3600
المصرف العقاري	6300	4363	-1080	-2560	-4627	-3644	-3612
مصرف التوفير	980	1175	208	330	1005	1670	1367
مصرف التسليف	44	72	-1488	-2920	-4452	-7695	-11796
المصرف الزراعي	308	1304	108	166	77	-42	64
المصرف الصناعي	1	-29	-3	-408	-527	-670	-386

من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات الختامية السنوية للمصارف في الأعوام المذكورة

نلاحظ من الجدول السابق أنّ معظم المصارف العامة قد تعرّضت الى خسائر كبيرة خلال فترة الدراسة كان أكبرها خسارة مصرف التسليف التي وصلت الى ما يقارب ١١.٧ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦، تليها خسارة المصرف العقاري التي بلغت ما يقارب ٣.٦ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦.

يمكن القول أنّ معظم الخسائر التي تعرّضت لها المصارف العامة جاءت نتيجة التشدد الكبير أو حتى التوقف عن عمليات الإقراض، وإلى ارتفاع المصاريف التشغيلية لهذه المصارف، بالإضافة الى الاحتياطات التي قامت هذه المصارف باقتطاعها لتفادي المخاطر التشغيلية الناجمة عن ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها أو الديون المعدومة.

من الجدير بالذكر أنّ المصرف التجاري لم يتعرض الى خسائر خلال فترة الحرب بالرغم من حصوله على حصة الأسد في جميع العقوبات التي فرضتها الدول المناهضة للدولة السورية والتي طالت القطاع المصرفي السوري، ولكن انخفضت أرباحه عما كانت عليه قبيل الحرب، فقد وصلت أرباحه الى ٣.٦ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦ منخفضةً بنسبة ١٤.٢٨% عما كانت عليه في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٧٣.١٣% مقارنةً بالعام ٢٠١٠.^١

^١ من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١١)

٥- السيولة لدى المصارف العامة :

ارتفعت نسبة اجمالي الموجودات السائلة من اجمالي الموجودات لدى المصارف العامة خلال فترة الدراسة، ويبين الجدول التالي رقم (١٢) التغيرات التي طرأت على نسبة السيولة العامة لدى المصارف العامة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) :

الجدول رقم (١٢) : تطور نسبة السيولة العامة لدى المصارف العامة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المصرف التجاري	23.46%	40.26%	58.92%	32.90%	42.07%	35.53%	41.10%
المصرف العقاري	20%	10%	7.87%	18%	32%	25.46%	42%
مصرف التوفير	31.73%	21.44%	19.22%	13.66%	15.31%	12.80%	18%
مصرف التسليف	28.50%	17.28%	31.30%	45.70%	64.90%	66.60%	53.10%
المصرف الزراعي	9.35%	9.34%	9.77%	11.34%	11.67%	11.81%	40%
المصرف الصناعي	39%	13%	14%	26%	14.00%	18.00%	28%

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف المذكورة

نلاحظ زيادة هذه النسبة في معظم المصارف العامة خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت في المصرف التجاري من ٢٣.٤٦% في عام ٢٠١٠ الى ٤١.١% في عام ٢٠١٦. كما وصلت في المصرف العقاري الى ٤٢% في عام ٢٠١٤، مرتفعةً بذلك بمقدار ١١٠% عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وارتفعت من ٢٨.٥% في العام ٢٠١٠ الى ٥٣.١% في العام ٢٠١٦ في مصرف التسليف.

ويمكن القول أنّ ارتفاع نسبة السيولة في المصارف العامة يعود الى مدى حرص هذه المصارف على التحوّط تجاه السحوبات المفاجئة نتيجة لتبعات الأزمة على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى النشاط المصرفي على وجه الخصوص.

٦ - التوظيفات الى الودائع

انخفضت نسبة التوظيفات الى اجمالي الودائع لدى معظم المصارف العامة خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول التالي رقم (١٣) تطور نسبة التوظيفات الى الودائع خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) في المصارف العامة :

الجدول رقم (١٣) : تطور نسبة التوظيفات الى الودائع لدى المصارف العامة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦)

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المصرف التجاري	90.15%	88.17%	82.50%	89.89%	66.30%	48.64%	33.36%
المصرف العقاري	82.10%	98.42%	100%	87%	71%	74%	58.42%
مصرف التوفير	67.50%	79.70%	23.80%	12.30%	10.50%	9.70%	89%
مصرف التسليف	72.20%	61.40%	62.60%	44.50%	24.60%	17.50%	31.80%
المصرف الصناعي	68.70%	95.70%	112.50%	95.40%	101.30%	92.30%	77.39%
المصرف الزراعي	-	-	-	-	-	-	-

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف المذكورة

نلاحظ انخفاض هذه النسبة في معظم المصارف العامة خلال سنوات الدراسة، حيث انخفضت في المصرف التجاري من ٩٠.١٥% في عام ٢٠١٠ الى ٣٣.٣٦% في عام ٢٠١٦. كما وصلت في المصرف العقاري الى ٥٨.٤٢% في عام ٢٠١٦ منخفضةً بذلك ٢٨.٨% عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وانخفضت بنسبة ٥٥.٩% في العام ٢٠١٦ مقارنةً بالعام ٢٠١٠ في مصرف التسليف. ويعود ذلك الى احجام معظم المصارف العامة عن تلبية القروض من جهة، وتحوطاً منها لمواجهة سحبيات المودعين لديها التي قد تطرأ نظراً للأوضاع الاقتصادية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية من جهة أخرى.

وتنقسم الأزمات المصرفية حسب ما يراه مانويل هيندرز Manuel Hinds الى قسمين، فإما أن تكون أزمة ائتمان أو أن تكون أزمة سيولة^١. تحدث أزمة السيولة عندما يواجه المصرف زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع في الوقت الذي يقوم فيه المصرف بإقراض أو تشغيل معظم الودائع التي لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، وهذا ما يجعله

¹ Manuel Hinds, "Economic Effects Of Financial Crisis", A World Bank Policy Research Working Paper,104, Dec,2013

عاجزاً عن الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة. أما أزمة الائتمان "Credit Crunch" فهي تحدث خوفاً من عدم قدرة المصارف على الوفاء بطلبات السحب التي تحدث أزمة في الإقراض، لذلك ترفض المصارف طلبات القروض بالرغم من توافر الودائع لديها. وبالنظر الى مؤشرات المصارف العامة خلال فترة الحرب نلاحظ ارتفاعاً في نسبة السيولة وانخفاضاً في نسبة التوظيفات في معظم هذه المصارف بسبب احجامها عن منح الائتمان، وبذلك يمكن القول أنّ المصارف العامة السورية قد تعرّضت الى النوع الثاني من الأزمات المصرفية خلال فترة الحرب وهي أزمة الائتمان.

هذه كانت أهم آثار الحرب في تطوّر أهم المؤشرات المصرفية. في الفصل الثاني سنتناول تأثير الحرب في تطوّر الودائع المصرفية، وهو جوهر موضوع البحث.

الفصل الثاني

تطور الودائع المصرفية والعوامل المحددة لها

المبحث الأول : الودائع المصرفية، أهميتها، أنواعها، واستراتيجيات جذبها.

المبحث الثاني : محددات الودائع المصرفية.

المبحث الثالث : تطور بنية الودائع في المصارف العامة السورية.

المبحث الأول : الودائع المصرفية، أهميتها، أنواعها، واستراتيجيات جذبها

أولاً - مفهوم الودائع المصرفية :

تُعرّف الوديعة المصرفية بأنها اتفاق يقوم المودع بمقتضاه بدفع مبلغ من النقود بوسيلة من وسائل الدفع للبنك على أن يلتزم البنك بردّ هذا المبلغ للمودع عند الطلب، أو عندما يحلّ أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة، وعادةً ما تُحاط الودائع بالسريّة نظراً لكون قيمتها تدل على المركز المالي للمودع، وهي سرّ من أسرارها لا يقبل إفشاءها^١. وتعبّر الوديعة المصرفية بمختلف أشكالها عن اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويبنى على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو لأجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين، وينشأ عن ذلك التزام من قبل المصرف بدفع مبلغ معيّن من الوحدات النقدية للمودع أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحلّ الأجل^٢.

من التعريفين السابق نجد أنّ هناك خصائص تتمتع بها الوديعة المصرفية وهي:

- حرية السحب والإيداع : حيث يمكن للمودع زيادة أو تخفيض مبلغ الوديعة أو كسر الوديعة إذا ما اضطر الى ذلك.
 - البعد الزمني : حيث يوجد فاصل زمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب، وهذا الفاصل الزمني يسمح بتحديد مردود الوديعة بالنسبة للمودع.
 - الوديعة لا تعني تحويلاً للملكية : أي أن ملكية النقود تعود دائماً للمودع الذي يتخلّى عن التصرف فيها بصفة مؤقتة.
 - المصرف عادةً بتقيد بتقاليد سر المهنة، ولا يكشف أسرار الودائع إلا لأصحابها أو للسلطات المالية وذلك بموجب قرار من القضاء.
- حيث أنّ هناك بعض المبالغ التي يتم إيداعها في المصارف لكنها لا تدخل ضمن مفهوم الودائع، وهذه المبالغ تتمثل في^٣ :

^١ الهندي، منير ابراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص١٠٣

^٢ الأمين، حسن، عبدالله، "الودائع النقدية المصرفية في الإسلام"، ط١، دار الشروق، السعودية، ١٩٨٣، ص٢٠٨

^٣ جلد، سامر، "المصارف التجارية والتسويق المصرفي"، ط١، دار أسامة للنشر والتوزي، الأردن، عمان، ٢٠٠٩، ص١١٠

- ١- المبالغ المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية.
- ٢- المبالغ المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية.
- ٣- المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية في المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة.
- ٤- مبالغ أحد فروع المصرف المعين لدى فرع آخر من نفس المصرف.

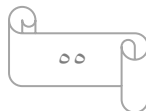
ثانياً- أهمية الودائع المصرفية:

تُعد الودائع المصرفية أحد أهم الموارد المالية الخارجية التي تعتمد عليها المصارف، فهي الحجر الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في تمويل عمليات الاستثمار والإقراض التي يقوم بها لتعظيم أرباحه، وبذلك كلما زاد حجم الودائع كلما زاد معها حجم الاستثمارات والقروض الممنوحة من قبل المصارف، ما يعود على الأفراد والاقتصاد ككل بالمنفعة، ويمكن توضيح أهمية الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف والأفراد والاقتصاد ككل:

١.٢ أهمية الودائع المصرفية بالنسبة للمصرف^١:

- إن تكلفة الودائع المصرفية أقل من تكاليف القروض سواء أكانت هذه القروض من المصارف التجارية فيما بينها أم كانت في شكل سلف ممنوحة من قبل المصرف المركزي.
- إن الودائع المصرفية تمنح للمصارف التجارية المقدرة على توسيع الائتمان الذي بدوره يوجد (الوديعة المشتقة)، وهو ما يعبر عنه في العرف المصرفي بخلق الودائع، وهكذا تزداد كمية الودائع المصرفية، وبالتالي تكثر وسائل الدفع وتتوفر السيولة لدى المصارف التجارية.
- تسهم الودائع في تحقيق دخل إضافي للمصرف ومن أهمها الحصول على عمولات مختلفة على العمليات المصرفية التي يجريها العميل وتتعلق بحسابه الجاري، وذلك وفق ترتيبات محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، فمثلاً قد لا يكون للعميل أي رصيد في حسابه الجاري ورغم ذلك فإنه يستطيع تحرير شيك، ويتقاضى المصرف عمولة هذه الشيكات التي يدفعها في ظل عدم توافر الرصيد الكافي في حساب العميل وغيرها من عمليات التحويل بين حساب العملاء سواء أوامر الدفع وعمليات البيع والشراء بموجب البطاقات الالكترونية عبر نقاط البيع.

^١ رايس، حدة، "دور المصرف المركزي في إعادة تجديد السيولة في المصارف الإسلامية في ظل نظام لا ربوي"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٥٤



- تُعدّ الودائع أكثر خصوبة وأقلّ تكلفة من رأس المال والاحتياطات، إذ لا يمكن للمصرف أن يعتمد عليها في تدعيم طاقته الاستثمارية، كما أن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع^١.
- تفتح الودائع فرصاً واسعة أمام النظام المصرفي لتوسيع مجالات الاستثمار للأموال المودعة لديه وذلك بإعادة إقراض هذه الأموال واستثمارها بمشاريع تعود عليه بالأرباح والفائدة^٢.

٢.٢ أهمية الودائع المصرفية بالنسبة للأفراد:

- الإيداع المصرفي يحمي المودع من خطر ضياع أو سرقة النقود الزائدة عن حاجته^٣، كما توفر الودائع عائداً مجزياً للمودع يتناسب وطول أجل الوديعة، فضلاً عن عامل الأمان لهذه الأموال، وبخاصة إذا كانت مودعة في مصرف معروف ذي سمعة جيدة^٤.
- الودائع المصرفية تمكن العميل من الاستئثار بثقة المصرف عن طريق الاطمئنان لمركزه المالي، مما يساعده في الحصول على القروض التي يحتاجها عندما يرغب في توظيف أمواله أو استثمارها في مشروعات قد يرى أنها أكثر ربحاً وفائدة له من مجرد الإيداع في المصارف^٥.

٣.٢ أهمية الودائع المصرفية بالنسبة للاقتصاد ككل:

- تمثل عمليات استقطاب الودائع المصرفية إحياء لأموال عاطلة متفرقة قبل إيداعها، وذلك من خلال تجميعها وتوظيفها واستثمارها^٦.
- إنّ الودائع المصرفية تقوم بوظائف نقدية هامة، لاسيما منها الودائع تحت الطلب والتي تدخل في نطاق تعريف العرض النقدي بالمعنى الضيق، والذي يستخدم بشكل رئيسي لأغراض المبادلات والمعاملات، فهي تمثل وسائل دفع في المجال الاقتصادي والتجاري،

^١ الهندي، منير إبراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، مرجع سابق، ص ١٤٥

^٢ خضور، حسام، "دور المصارف العامة في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٤، ص ٥٤.

^٣ رايس، حدة، "دور المصرف المركزي في إعادة تجديد السيولة في المصارف الإسلامية في ظل نظام لا ربوي"، مرجع سابق، ص ٥٤.

^٤ G.Kaufman, "The U.S Financial System Money" M, market and institutions prentice- Hall inc, Englewood Cliffs, USA,1980, p87

^٥ رايس، حدة، "دور المصرف المركزي في إعادة تجديد السيولة في المصارف الإسلامية في ظل نظام لا ربوي"، مرجع سابق، ص ٥٤.

^٦ العجلوني، محمد محمود، "المصارف الإسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، ط١، دار الميسرة، عمان، ٢٠١٠، ص ١٨٠.

وأداة وفاء لتسوية الديون عن طريق نقل ملكيتها من شخص لآخر باستعمال الشيكات والتحويل المصرفي^١.

■ تُعدّ الودائع وسيلة للحدّ من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأنّ الودائع تمثّل حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات، مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك، وهو يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والتخفيف من الضغوط التضخمية^٢.

■ إنّ المصرف هو مؤسسة لتجميع المدخرات وإعادة توظيفها، فكلما ازداد عدد المصارف وازدادت الودائع تزداد قدرة الاقتصاد على النمو والتطور، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة دخول المواطنين وتحسن مستوى المعيشة^٣.

ثالثاً - أنواع الودائع المصرفية:

أدى تحرير المصارف من القيود في الكثير من دول العالم والطلب المتزايد في الأسواق على الودائع ذات الفائدة الى تبدلات جذرية في هيكل الودائع، حيث تختلف الودائع التي تعرضها المصارف وفقاً لعدد من النواحي أهمها أجل الاستحقاق ومدفوعات الفائدة وإمكانية تحرير الشيكات^٤.

عادةً ما يتم تبويب الودائع المصرفية وفقاً لعدد من المعايير، وهي عبارة عن أسس تبويب يمكن استخدامها جميعاً للتعرف على أنواع الودائع من زوايا متعددة، فيما يلي ايجاز لتلك المعايير والاسس :

١- الودائع حسب أجل الاستحقاق:

يمكن تبويب الودائع المصرفية حسب أجل استحقاقها الى : ودائع تحت الطلب (جارية)، وودائع التوفير، وودائع لأجل، والودائع لأجل بإخطار.

١-١ الودائع تحت الطلب (الجارية) Demand Deposits:

يطلق على الودائع تحت الطلب مسميات مختلفة منها الحسابات الجارية Current Accounts، ومنها حسابات الشيكات Checking Accounts، وحسابات عند الاطلاع Sight

^١ رايس، حدة، "دور المصرف المركزي في إعادة تجديد السيولة في المصارف الإسلامية في ظل نظام لا ربوي"، مرجع سابق، ص ٥٤

^٢ العزاوي، هدى، " دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة ١٩٤٧- ١٩٩٤ "، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ١٩٩٧، ص ٢٢

^٣ خضور، حسام، "دور المصارف العامة في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية"، مرجع السابق، ص ٥٤.

^٤ H.R.Machiraju, Modern Commercial Banking, New Age International Publishers, Second edition, 2008, P76

Accounts، وتُعدّ من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف ومؤسسات الإيداع الأخرى، وتركز على القيام بواجبات الدفع نيابةً عن العملاء^١، وتُعرّف بأنها اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه^٢، ويتم السحب منها بواسطة شيكات أو بواسطة إيصالات صرف أو أوامر دفع يصدرها صاحب الحساب وذلك بدون سابق إشعار، لذا تأخذ المصارف حالة عدم الاستقرار للدائع الجارية بعين الاعتبار من خلال الاحتفاظ في خزانتها بسيولة نقدية كافية لتلبية رغبات المودعين في هذا النوع من الودائع^٣.

خصائص ومزايا الحسابات الجارية^٤:

- أقل الحسابات كلفة بالنسبة للمصرف من حيث الفوائد، وفي بعض الدول المتقدمة تشكل مصدراً لتقاضي عمولات من خلال العمليات المصرفية التي يجريها العميل وتتعلق بحسابه الجاري.
- يفتح هذا الحساب للأشخاص العاديين والاعتباريين على حد سواء.
- حرية السحب والإيداع خلال ساعات محددة للجمهور ومن خلال بطاقات السحب الآلي.
- يمثل وسيلة لاجتذاب الأموال، وتحقيق عائد للمصارف التجارية من خلال استخدام المدخرات المجمعة فيه، وذلك بعد تحليلها وتقسيمها إلى جزء ثابت ومستقر يستثمر في أصول طويلة الأجل نسبياً، وجزء متقلب أو متغير يستثمر في أصول أكثر سيولة.

٢-١ الودائع لأجل Time Deposits :

وهي الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف لمدة محددة مقدماً، يتفق عليها الطرفان، ولا يجوز السحب منها جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، وهذا ما يعطي للمصرف الحرية في إقراضها أو استثمارها وجني أكبر قدر من العائد بالمقارنة مع الودائع الجارية، الأمر الذي يجعل المصارف تدفع معدّل أعلى من الفوائد عليها تشجيعاً على اجتذاب أكبر قدر من هذا النوع من الودائع^٥.

^١ Rose, Peter, Bank Management & Financial Services, North America ,2006, p 391

^٢ الهندي، منير إبراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، مرجع سابق، ص ١٤٧
^٣ السامرائي، يسرى مهدي، الدوري، زكريا مطلق، "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية"، ط١، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٩، ص ١٠٦

^٤ السعودي، جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العلمي)، جامعة عمان الأهلية، ١٩٩٩، ص ١٣٠
^٥ شرف، كمال، أبو عراج، هاشم، "النقود والمصارف"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، ١٩٩٤، ص ١٨٤

ومن خصائص الودائع لأجل^١:

- يحدد مبلغ كحد أدنى لقبول ربط الوديعة.
- تُعتبر من الودائع ذات التكلفة المرتفعة على المصرف مما يجعل المصرف يسعى لاستثمارها في الوضع الذي يراه مناسباً لتغطية تكلفتها وتحقيق الأرباح.
- لا يتمتع صاحب هذا الحساب بخدمة الحصول على دفتر شيكات، أو بطاقة صرّاف.
- يتم ربط الحساب تلقائياً إذا لم يرد من العميل تعليمات تبين رغبته في عدم الربط، كما ويمكن فتح الحساب لأجل بالعملات الأجنبية ويرتبط هنا تحديد سعر الفائدة بالأسعار العالمية السائدة في تاريخ ربط تلك الوديعة^٢.

٣-١ ودائع التوفير Saving Deposits:

وهي اتفاق بين المصرف والزيون يودع بموجبه الزيون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، على أن يكون للزيون الحق في السحب من الوديعة في أي يشاء بدون إخطار سابق منه^٣، وتهدف هذه الودائع الى جذب وتجميع المدخرات من صغار المدخرين الذين يريدون كسب بعض الدخل من دون التعرّض الى مخاطر رأسمالية^٤.

ومن أهم خصائص هذا النوع من الودائع :

- يُمنح صاحب هذا الحساب دفتر باسمه يطلق عليه اسم دفتر التوفير.
- لا يجوز كشف حسابات التوفير ولا تُمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها^٥.
- عادةً ما يكون السحب من حساب التوفير أقل من السحب من الحسابات تحت الطلب لضرورة حضور الساحب الى المصرف عند السحب لأنه لا يُعطى دفتر شيكات، لذلك تمتاز هذه الحسابات بالثبات والاستقرار نسبياً^٦.
- يمتلك هذا النوع من الحسابات قاعدة جماهيرية عريضة من الأفراد، حيث لا وجود للأشخاص المعنويين بالنسبة لهذا النوع من الودائع^٧.

^١ رنا أحمد خليل أبو طوق، "العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن ١٩٩٨-٢٠٠٧"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٥.

^٢ رنا أحمد خليل أبو طوق، العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن ١٩٩٨-٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ١٥.

^٣ الهندي، منير إبراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، مرجع سابق، ص ١٤٧.

^٤ Yusoff , Remali , Wilson , Rodney , An Econometric Analysis of Conventional and Islamic Bank Deposits in Malaysia, international association for Islamic economics, , vol 9 2005, p 33.

^٥ اللوزي، سليمان أحمد، رويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت إبراهيم، "إدارة البنوك"، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص ١٣٤.

^٦ شيخ عثمان، عمر فهد، "إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، اطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

١-٤ شهادات الإيداع Certificate Of Deposits :

تُعرّف بأنها "وثيقة استثمار قابلة للتداول لكونها للحامل أو متضمنة شرط الإذن، يصدرها المصرف ويشهد فيها أنّ مبلغاً من المال قد أودع لديه لأجل محدد، يتعهد برده في موعد استحقاق هذا الأجل مع فوائده المتحققة عليه"^٢، وبهذا تكون شهادات الإيداع تطوّراً لمفهوم الودائع الآجلة بكونها تتمتع بقابلية البيع قبل أجل استحقاقها. ومن أهم خصائص شهادات الإيداع^٣ :

- الضمان : إذ إنّ شهادة الإيداع هي التزام مالي مباشر مع المصرف المصدر بالنسبة لكل من القيمة الإسمية والفائدة المستحقة عليها.
- السيولة : إنّ شهادات الإيداع قابلة للتداول بحرية، ويمكن بيعها قبل الاستحقاق في السوق الثانوية بسعر الفائدة الرائج الذي تحدده أوضاع السوق النقدية.
- السريّة : حيث أنّ المشتري يعرف البائع الأخير فقط
- المرونة : يمكن إصدار شهادات الإيداع التي تستحق في التاريخ الذي يناسب كلاً من المصدر والمقرض.

١-٥ الودائع لأجل بإخطار Subject –To – Notice Deposits :

تُعتبر الودائع بإخطار حالة متوسطة بين الإيداع لأجل ثابت وبين الحساب الجاري^٤، حيث تقوم الهيئات والأفراد بإيداع الأموال في هذا النوع من الودائع على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذا النوع من الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع الآجلة. وتلجأ الهيئات والأفراد الى هذا النوع من الودائع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظاراً لفرص الاستثمار، هذا النوع من الودائع يمنح المصرف فرصة استثمار الأموال المودعة فيها دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة لمقابلة السحب منها.

^١ حبش، محمد، "مبادئ أساسية للعمليات المصرفية"، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، ٢٠٠٦، ص ٣٥

^٢ المرجع السابق، ص ٣٧

^٣ المرجع السابق، ص ٣٨

^٤ رمضان، زياد، "إدارة الأعمال المصرفية"، ط ٦، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٧، ص ٨٣

٢- الودائع حسب المصدر^١ :

وتنقسم الودائع حسب هذا المعيار الى ودائع أولية، وودائع مشتقة:

١-٢ الودائع الأولية :

وهي المبالغ التي أودعت فعلاً بالمصرف بواسطة أصحاب الأموال، حيث تنشأ هذه الودائع عن إيداع نقود أو إيداع شيكات مسحوبة على مصرف آخر في المصرف لأول مرة، وتُسمى ودائع أولية فعلية غير وهمية، أي أنّ هناك نقود حقيقية عهد بها فعلاً الى المصرف.

٢-٢ الودائع المشتقة :

وهي الودائع التي تخلفها المصارف عن طريق منح القروض وتضيفها الى قيمة النقود المتداولة لديها، وتتأثر هذه الودائع عادةً بالودائع الأولية، ونسبة الاحتياطي التي يفرضها المركزي، وتتفرد المصارف التجارية عن غيرها بقدرتها على خلق الودائع لسببين^٢:

- قدرتها على دفع قيمة الودائع عند الطلب بسبب ما تحتفظ به من سيولة.
- استمرار الطلب على القروض من المصارف التجارية.

٣- الودائع حسب نوع العملة :

يسمح تقسيم الودائع وفقاً لهذا المعيار بتحديد الطرف الذي يتحمل مخاطرة تقلب أسعار الصرف الأجنبي، حيث يكون المصرف مسؤولاً عن تقلب أسعار الصرف بالنسبة لتوظيفاته بالعملة الأجنبية الناشئة عن الإيداعات بالعملة المحلية، ويتحمل المودع بالعملة الأجنبية كافة المخاطر الناشئة عن تقلب أسعار الصرف، وتنقسم الودائع وفقاً لهذا المعيار الى :

١-٣ ودائع بالعملة المحلية :

وتمثل ودائع المصارف المراسلة وودائع غير المقيمين لدى المصرف وودائع المقيمين بالعملة المحلية.

٢-٣ ودائع بالعملة الأجنبية :

وتمثل ودائع المصارف المراسلة وودائع غير المقيمين لدى المصرف وودائع المقيمين بالعملة الأجنبية.

^١ P.S. Rose And D.R. Fraser, "Financial Institutions", (2nd. Ed; Texas: Business Publication Inc. 1995) p.149

^٢ جبر، هشام ، إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٩٨.

٤- الودائع حسب سلوكها:

وتقسم الودائع حسب هذا المعيار الى ودائع مستقرة، وودائع نشطة^١:

٤-١ الودائع المستقرة :

وهي الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبياً، وتغلب عليها الطبيعة الادخارية.

٤-٢ الودائع النشطة :

وهي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع فيها.

٥- تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين^٢:

وحسب هذا التصنيف يتم التمييز بين ودائع الأفراد وودائع المؤسسات، فمن المعروف أن طبيعة السلوك الادخاري لدى الأفراد مختلفة عما هي عليه لدى المؤسسات، حيث تحكم سلوك كل منهما عوامل مختلفة، فالأفراد يفضلون التعامل مع المصارف التي تمنح العوائد الأعلى على أرصدهم وتمتاز بالمعاملة الحسنة وسرعة الأداء والسرية في المعاملة، أما المؤسسات فهم يختارون المصارف التي تمتاز بالدقة في المواعيد والحسابات والتنفيذ، والتي تقدم مزيج واسع من الخدمات المصرفية والقدرة على التجديد والابتكار، وفي هذا الإطار يتم تصنيف المودعين حسب نشاطاتهم إلى:

٥-١ ودائع المنشآت التجارية:

تتمشى حركة الودائع بالنسبة لهذا النوع وفقاً لطبيعة النشاط التجاري وما يتصف به من استقرار أو تقلب، لذا ينبغي دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع المصرف لتقدير توقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها، وبالتالي وضع السياسات التي تتلاءم وظروف هذه الفئة سواء من حيث السيولة المطلوبة أم من حيث استثمار هذه الودائع.

٥-٢ ودائع المنشآت الصناعية:

ويرتبط السحب بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الإنتاجية، فمع بداية الدورة الإنتاجية تتزايد السحوبات لشراء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتبات، ومع إتمام الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع في التدفق نتيجة المبيعات النقدية وتحصيل الديون والمستحقات الأخرى.

^١ أبو سمرة، رانية خليل حسان، "تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم"، رسالة ماجستير، جامعة غزة، غزة، ٢٠٠٧، ص ٩٥.

^٢ حنفي، عبد الغفار، "إدارة المصارف"، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في المصارف التجارية والإسلامية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٢٣٧-٢٣٨.

٣-٥ ودائع المنشآت الزراعية والمزارعين:

وتتأثر هذه الودائع بمواسم الزراعة حيث تزداد السحوبات مع بداية موسم الزراعة ثم تتزايد الودائع مع بيع المحصول، وقد يحدث سحب منتظم وموسمي من قبل المزارع لمواجهة النفقات الشخصية التي ترتبط ببداية الموسم، وعموماً لا تشكل هذه الودائع حالياً أهمية بوجود المصارف الزراعية المتخصصة.

٤-٥ ودائع المنشآت الخدمية:

وهذه الودائع خاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، فقد يحتاج أداء الأنشطة لهذه المنشآت إلى مبالغ كبيرة ولعمليات التجديد والتوسع، لذا لا بد من رسم سياسة السيولة واستثمار الودائع بالنسبة لهذه الفئة.

٥-٥ ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين:

كودائع الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والمقاولين، وهذه الودائع متزايدة باستمرار، أما ودائع العاملين والتي تتمثل بالرواتب المحولة إلى المصارف فهي تسحب في غالب الأحيان في الأيام القليلة التالية للإيداع.

٦- تصنيف الودائع حسب قطاعات المودعين:

ويقصد بذلك تقسيم الودائع حسب مصدر الودائع، وتنقسم إلى:

١-٦ ودائع القطاع الحكومي:

تتكون من مدخرات الحكومة ومؤسسات القطاع العام، ويتوقف حجم هذه الودائع ومستواها على مرحلة التنمية الاقتصادية للدولة وعلى مدى ما وصلت إليه من نمو، وأهم مورد لهذه الودائع يتمثل في فائض ميزانيات الأجهزة الحكومية.

٢-٦ ودائع قطاع الأعمال (العام والخاص):

ويشمل هذا النوع من ودائع الوحدات الإنتاجية ووحدات النشاط الصناعي والتجاري والزراعي سواء كانت تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص أو القطاع التعاوني، ويغلب على هذا النوع من الودائع ارتباطه بالمناخ العام المحيط بجو الاستثمار.

٦-٣ ودائع القطاع العائلي:

ويتكون هذا النوع من ودائع الأفراد والجمعيات الأهلية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح بأنواعها المختلفة وبصورها العديدة.

رابعاً- الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع^١:

بما أنّ الودائع هي الحجر الأساس الذي تركز عليه المصارف في تمويل استثماراتها وأنشطتها المصرفية، لذلك تسعى الأخيرة الى تنمية ودائعها بشكل مستمر عن طريق اتباع استراتيجيات لجذب الودائع والمدخرات من كافة شرائح المودعين، وفيما يلي أهم هذه الاستراتيجيات :

١- استراتيجية المنافسة السعرية :

إنّ عملاء المصارف في الغالب يودعون أموالهم بناءً على دراسة اقتصادية تحدد لهم المصارف ذات العائد الأعلى والتكلفة الأقل، وعليه يتم التركيز في هذه الاستراتيجية بشكل أساس على الجوانب السعرية للمنتجات والخدمات المصرفية دون التركيز على جوهرها، وتتنوع طرق المنافسة السعرية التي تتبعها المصارف كوسيلة تنافسية لزيادة ودائعها بين منح المصارف أسعار فائدة أعلى من تلك التي تدفعها المصارف المنافسة، أو منح أسعار فائدة تصاعدية مع ارتفاع رصيد الوديعة، أو منح أسعار فائدة خاصة لأصحاب الودائع الكبيرة ذات النشاط المنخفض من حيث حركات السحب، علاوةً عن القيام باحتساب أسعار الفائدة على أساس يومي، بالإضافة الى العمولات والأجور التي تتقاضاها المصارف على خدماتها الأخرى. أما الأسباب التي تقود المصارف عادةً الى اتباع هذه الاستراتيجية فتتلخص فيما يلي^٢ :

- رفع القيود عن أسعار الفائدة، أو سماح المركزي بهامش منافسة أوسع بين المصارف.
- صعوبة الحصول على الأموال.
- زيادة السحوبات في القطاع المصرفي لا سيما في أوقات الأزمات.
- المنافسة القوية في أدوات سوق رأس المال ومنتجات المؤسسات المالية الأخرى.

^١ الجاعد، محمد، " استراتيجيات استقطاب الودائع (دراسة على المصارف العامة في سورية)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٣، ص ٨٥-٩٦.

^٢ الزبيدي، محمود حمزة، "إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع ومنح الائتمان)"، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٧٩.

- توفر إمكانية لدى المصارف لتوظيف هذه الأموال في مجالات مربحة تغطي الفائدة التي تنكدها المصارف وتحقق لها العائد المرغوب.
 - عند ارتفاع معدلات التضخم، حيث أنه من المتوقع أن لا يقوم العملاء بإيداع مدخراتهم بفائدة تقل عن معدل التضخم السائد في الاقتصاد.
 - في حال نمطية المنتجات المصرفية وعدم تمايزها لا سيما الودائع.
- وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية المنافسة السعرية في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، فإن التشريعات المصرفية تضع قيوداً على هذه المنافسة، وهو الأمر الذي يقلل من دور هذه الاستراتيجية في جذب الودائع^١.

٢- استراتيجية تطوير المنتجات المصرفية :

ترتكز هذه الاستراتيجية على المنتج الفردي (خصائصه وسعره)، وكذلك على الخط الكامل للمنتجات والخدمات الأساسية من أجل تسويق المنتج الجديد مثل موقع المصرف، ساعات العمل، الهيكل التنظيميالخ، حيث يحتاج تطوير وطرح منتج جديد الى استراتيجية شاملة لكل الوحدات المصرفية. وقد يأخذ شكل التطوير تحسين خصائص ومنافع الودائع الحالية، أو تقديم أنواع جديدة منها كشهادات الإيداع مثلاً بهدف جذب عملاء جدد فضلاً عن زيادة الطلب على الودائع الحالية.

٣- استراتيجية تطوير الخدمات المصرفية :

ترتكز هذه الاستراتيجية على تقديم خدمات مصرفية جديدة، أو تطوير الخدمات المصرفية الحالية، فإما أن يعرض المصرف خدمات مصرفية جديدة كما حدث بالنسبة لبطاقات الصراف الآلي ATM، والخدمات المصرفية الهاتفية Telephone Banking ، أو المصرف المنزلي Home Banking، وغيرها من الخدمات المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات، وإما أن يُحدث المصرف تعديلاً على أو تطويراً في الخدمات المصرفية الحالية، كالتركيز على سرعة أداء الخدمة والاقتصاد في الوقت والتكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل والصرف والإيداع، أو إنشاء آلات الصراف الآلي ATM في مناطق جديدة لتيسير عمل العملاء في مناطق مختلفة.

^١ آل علي، رضا، " إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والطباعة، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٣٨.

٤- استراتيجية تطوير الأسواق :

ترتكز هذه الاستراتيجية على استراتيجيتين فرعيتين وهما: استراتيجية تطوير اسواق جديدة، واستراتيجية التغلغل في الأسواق الحالية:

■ استراتيجية تطوير أسواق جديدة :

تُستخدم هذه الاستراتيجية في جذب نوع جديد من العملاء الى جانب العملاء التقليديين للمصرف، أو إحلال السوق الجديد محلّ السوق القديم، أو تنمية نوع معيّن من الأسواق بشكل جديد، ويتم تحقيق ذلك عن طريق إنشاء فروع ووحدات للمصرف في مناطق جديدة لضمان وصول خدماته الى شرائح جديدة من العملاء، أو إحداث تغيير في سعر تقديم خدماته بحيث يستطيع المصرف جذب قطاعات جديدة من العملاء لم تكن تتعامل معه من قبل.

■ استراتيجية التغلغل في الأسواق الحالية^١:

تبعاً لهذه الاستراتيجية تسعى إدارة المصرف الى زيادة الحصة السوقية لها من خلال الأسواق الحالية ومن خلال عملاء المصرف الحاليين، وهناك أسلوبين رئيسيين أمام المصرف لاتباع هذه الاستراتيجية:

أ- أن يعمل المصرف على حث عملاءه الحاليين على زيادة حجم ودائعهم بشكل عام، أو استخدام القروض بشكل أكبر، أو زيادة التعامل مع أجهزة الصراف الآلي في عمليات السحب النقدي أو الإيداع أو غيره. ويُستخدم هذا الأسلوب إذا كان استخدام العملاء لهذه الخدمات محدوداً.

ب- أن يعمل المصرف على جذب عملاء المصارف المنافسة إذا ما التمس نقاط ضعف عند الأخيرة.

٥- استراتيجية التنوع (الصيرفة الشاملة) :

ترتكز هذه الاستراتيجية الى فلسفة التنوع التي قدمها هاري ماركويتز Harry Markowitz وطوّرها وليم شارب William F.Sharpe في إطار نظرية المحفظة المالية^٢، وذلك إما باستخدام المصارف للتنوع المترابط من خلال أنشطة مترابطة مع مجال عملها الحالي في

^١ الحداد، عوض بدير، " تسويق الخدمات المصرفية"، البيان للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٧١.

^٢ الهندي، ابراهيم منير، "إدارة المصارف التجارية - مدخل اتخاذ القرارات"، ط١، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٦، ص ٦٠.

الصيرفة مثل قبول الودائع من كل القطاعات ومنح القروض والسلف الى كافة القطاعات مما يعني زيادة ودائع المصرف كنتيجة لتتوسع قاعدة عملاءه سواء جغرافياً أو قطاعياً، حيث أن انخفاض ودائع قطاع معين يعوضه زيادة ودائع قطاع آخر. أو باتباع التتبع غير المترابط وذلك بالدخول في مجالات غير مصرفية ولكنها تُعتبر مكملة لها، كالتوسع في تقديم خدمات النصح والمشورة في مجال الاستثمار وإدارة الأموال العائدة الى المودع، والسعي لإدارة محفظة استثماراته وأنشطته وإدارة أعماله، وذلك لقاء نسبة من الأرباح يتم الاتفاق عليها^١.

٦- استراتيجية التوسع الجغرافي :

تركز هذه الاستراتيجية على زيادة الطلب على المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف عن طريق توسيع شبكة فروعه العاملة، ونشرها في كل مكان يمكن أن يكون فيه أو عليه تعامل، وهذا يشمل كل من الفروع الطبيعية والآلية للمصرف بالإضافة الى فروعه داخل الوطن ووحداته المصرفية في الدول الأخرى. وتعتمد استراتيجية التوسع الجغرافي على سياستين رئيسيتين وهما^٢: أ- سياسة التكثيف التواجدي للمصرف في المناطق ذات الكثافة الاقتصادية والتي تتواجد فيها وحدات نشاط عديدة.

ب- سياسة الانتشار في المناطق الجغرافية المختلفة سواء في الداخل أو في الخارج. وتعدّ استراتيجية التوسع الجغرافي واختيار موقع وشبكة توزيع فروع المصرف من أهم الموضوعات التي تعالجها إدارة التسويق في المصرف، وذلك لأن شبكة الفروع والمنافذ واجهة للمصرف لتقديم ونشر وتوزيع خدماته على عملاءه الحاليين والمرتقبين، وعليه فإن نجاح المصرفي اختيار مواقع فروعه وحسن توزيعها يسهم في استقطاب أكبر شريحة من العملاء ومنهم المودعين وبما يناسب العميل وفقاً لاعتبارات التكلفة والعائد^٣.

٧- استراتيجية التمييز :

تركز هذه الاستراتيجية على تسويق المصرف لتشكيلة متميزة من الخدمات والمنتجات المصرفية الى قطاعات سوقية مختلفة من الأفراد ومنشآت الأعمال، والذين يرغبون بخدمات خاصة حتى

^١ الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١١٩.

^٢ الخضير، محسن أحمد، "التسويق المصرفي (مدخل متكامل لامتلاك منظومة المزايا التنافسية في عالم ما بعد الجات)"، ابتراك للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص ٣٣٢.

^٣ غانم، عبدالله محمد سالم، "تسويق الخدمات المصرفية"، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ١٩٩٨، ص ٢٨٥.

لو تمّ عرضها بأسعار مرتفعة، حيث يتصف هؤلاء العملاء عادةً بحساسيتهم ونشاطهم المالي وطلباتهم المعقدة والدقيقة، وخاصة أصحاب الشركات. وتتحقق هذه الاستراتيجية عندما يشعر العميل بأنّ المنتج أو الخدمة المصرفية التي حصل عليها حقق له منافع أكثر مما هو متوقع، وأنّ ما قدمه المصرف من أنشطة إعلانية ووعود كانت صادقة، وأنه لا توجد فجوة ما بين ما كان يتوقع أن يحصل عليه العميل من الخدمة وما حصل عليه فعلاً بعد الاستفادة منها^١.

٨- استراتيجية التركيز:

تبعاً لهذه الاستراتيجية فإنّ المصرف سوف يحشد كافة إمكانياته وطاقاته على نشاط أو مجموعة أنشطة وفعاليات محددة، وبالتالي يتجنب المصرف القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات في وقت واحد على اعتبار أنّ ذلك يمكن أن يؤدي الى التشتت في الفعاليات، ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجية تركيز المصرف لأنشطته وفعالياته في قطاع سوقي محدد في مناطق جغرافية محددة من أجل كسب المزيد من العملاء، وبالتالي تحقيق زيادة في الحصة السوقية عن طريق التغلغل في جزء أو أجزاء محددة من السوق المصرفية^٢. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تحقق نجاحاً في مجال الإيداع خصوصاً في المدن الرئيسية التي تذخر بنشاطات تجارية أو سياحية مزدهرة.

٩- استراتيجية مرتكزة على المعتقدات الدينية:

وهي استراتيجية المصارف الإسلامية التي تركز على المؤسسات والأشخاص الذين يودون التعامل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وتعتمد هذه الاستراتيجية على كسب عملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية. وأهم ما يميز هذه الاستراتيجية هو إلغاء سعر الفائدة في التعاملات المصرفية.

من الجدير بالذكر أنّ الاستراتيجيات المتبعة في جذب الودائع لدى المصارف السورية العامة تكاد تكون محدودة ونمطية بسبب تبعيتها شبه الكاملة لمصرف سورية المركزي، وبهذا لا يوجد دور لاستراتيجية المنافسة السعرية فيها، كما أنّ المصارف العامة ضعيفة نسبياً في تطوير منتجاتها وخدماتها وأسواقها مقارنةً بالمصارف الخاصة. ويمكن القول أنّ المصارف السورية العامة تعتمد على استراتيجيتين أساسيتين : الأولى هي استراتيجية التوزيع الجغرافي، كونها تمتلك

^١ كنجو، كنجو، شيا، أيمن، نعساني، عبد المحسن، "التسويق المصرفي"، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٥، ص ١١٤
^٢ المرجع السابق ص ٢٠٤.

أكبر حصّة سوقية من حيث الانتشار، ففي العام ٢٠١٦ كانت تمتلك ما نسبته ٥٥% من إجمالي فروع المصارف المنتشرة في سورية. أما الاستراتيجية الثانية : فهي استراتيجية التركيز - لاغيةً بذلك استراتيجية التنوع "الصيرفة الشاملة"-، حيث أنّ لكل مصرف من المصارف السورية العامة توجّه نحو قطاع معيّن، فالمصرف الصناعي يوجّه تركيزه باتجاه القطاع الصناعي، والمصرف الزراعي يوجّه تركيزه نحو القطاع الزراعي... وهكذا. أما بالنسبة للاستراتيجية المرتكزة على المعتقدات الدينية فلا نجدها إلا عند الإيداع في المصارف العامة، حيث تتيح الأخيرة مجالاً للإيداع بدون فوائد.

خامساً- طرق ومجالات توظيف الودائع واستثمارها:

إنّ الغاية الأساسية من جذب المصارف للودائع هي توظيف هذه الودائع واستثمارها بغية تحقيق الأرباح، ومن أهمّ المجالات التي يتم فيها توظيف هذه الودائع هو الاستثمار في الائتمان المصرفي، والاستثمار في الأوراق المالية عن طريق تكوين وإدارة محفظة الأوراق الخاصة بالمصرف، وفيما يلي تلخيص لهذه المجالات:

١.٥. الاستثمار في الائتمان المصرفي:

١.١.٥. مفهوم الائتمان المصرفي : يُعرّف الائتمان المصرفي على أنه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد^١، كما يُعرّف أيضاً على أنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة يتفق عليها ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف^٢. ومن التعريفين السابقين يمكن القول أنّ الائتمان المصرفي هو عبارة عن منح المصرف لقرض أو تقديم تسهيل لعميل مقابل تسديد العميل له في المستقبل إضافةً الى الفوائد المترتبة عليه.

^١ الجزائري، نائل رسول سعيد، "السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي"، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٦٩.

^٢ السيسي، صلاح الدين حسن، "التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد"، دار الوسام للطباعة، مصر، ١٩٩٨، ص ٤٤.

٢.١.٥. أشكال الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي عدة أشكال أهمها :

أ- التسهيلات الائتمانية المباشرة : وهي الائتمان الذي يُقدّم بصورة مباشرة إلى الزبون ويسمى

أيضاً بالائتمان النقدي ويشمل:

■ القروض: تُعتبر القروض من المكونات الرئيسية للائتمان المصرفي وأكثرها شيوعاً، حيث يُقدّم القرض بصورة مباشرة للعميل، ويُعرّف القرض على أنه إمكانية شراء مادة أو استدانة مبلغ بموجب وعد بالسداد^١، وتُعتبر القروض من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقق أرباحاً للمصارف وإنّ منح القروض يُعتبر أهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع^٢.

■ السلف: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية إلى موظفيها وزبائنها الدائمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة^٣.

■ عمليات الخصم: الخصم هو عملية ائتمانية يضع المصرف بمقتضاها قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند أذني) تحت تصرف عميله ودون انتظار أجل السداد ويقوم المصرف بتحمّل أجل الدين وتحصيل الورقة التجارية من المدين بقيمتها في موعدها.

■ الدفع على الحساب: وفيه يسمح المصرف لعميله أن يصبح حسابه مديناً في حدود مبلغ معيّن أي أن يغطي الحساب في حدود معيّنة^٤.

ب- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة : هو الائتمان الذي يُقدّم بصورة غير مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضاً الائتمان التعهدي ويشمل :

■ الاعتماد المستندي: وهو عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه المصرف بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية أي إنّ المصرف يضم ذمته إلى ذمة الزبون في أداء الالتزامات التي تتجم عن هذا الاعتماد ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية الخاصة بالاستيراد والتصدير^٥.

^١ الرفاعي، أمل بسيم، "معجم مصطلحات إدارة الأعمال"، دار شعاع للنشر والتوزيع، حلب، ٢٠٠٨، ص ١٤٦.

^٢ الجزار، جعفر، "البنوك في العالم : أنواعها وكيف تتعامل معها"، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧٢.

^٣ الجزائري، نائل رسول سعيد، "السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي"، مرجع سابق، ص ٧١.

^٤ عوض الله، زينب، الفولي، أسامة، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٠٧.

^٥ خلف، فليح حسن، "البنوك الإسلامية"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١٠٨.

▪ خطاب الضمان: يُعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لعملائها لتسهيل أعمالهم مع الحكومات والشركات ويُعرّف بأنه تعهد كتابي يتعهد المصرف فيه بكفالة احد عملاءه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث^١.

▪ بطاقة الائتمان : وهي البطاقة التي تصدرها المصارف تمكّن حاملها الحصول على حاجياته من البضائع ديناً^٢.

ج- الائتمان الايجاري: يتضمّن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب إلى المصرف يتضمن عدد الأصل ونوعه، ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم تأجيرها إلى المستفيد منه وفي نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه^٣.

٣.١.٥. أسس منح الائتمان :

يستند منح الائتمان على عدة قواعد وأسس أهمها^٤ :

▪ الأمان: يجب أن يتوفر الأمان لأموال المصرف أي انه والاطمئنان بان هذا القرض الممنوح سوف يسترد في المدة المحددة إضافة إلى الفوائد المترتبة بذمة الزبون.

▪ الربح: يجب أن يكون الائتمان الممنوح يحقق أرباحاً صافية للمصرف من الفوائد المترتبة عليه.

▪ السيولة: إنّ المصرف مانح الائتمان يجب أن يكون ذا مركز مالي يتصف بالسيولة.

▪ التوافق: ينبغي أن يكون الغرض من القرض متوافقاً مع سياسة الدولة الاقتصادية.

٢.٥. الاستثمار في الأوراق المالية :

تقوم المصارف بتوظيف جزء من الأموال المودعة لديها في صناديق الاستثمار وغيرها من الجهات التي تقوم بالاستثمار في الأوراق المالية بغية تحقيق عائد من الربح، وتقوم المصارف بذلك عن طريق تكوين محافظ أوراق مالية وإدارتها، وتُعرّف المحفظة المالية بأنها تشكيلة من أوراق مالية مختلفة يتم استثمارها كمدخل لتعظيم الربح وتدني المخاطر، فالمستثمر الذي يميل

^١ الشريف، وفاء، "نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٧٨.

^٢ الأشقر، عمر سليمان، "دراسة شرعية في البطاقات الائتمانية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٩.

^٣ الجزائري، نائل رسول سعيد، "السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي"، مرجع سابق، ص ٧٢.

^٤ الأمين، ماهر، الدغيم، عبد العزيز، إيمان، انجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي"، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٣، المجلد ٢٨، ٢٠٠٦، ص ١٩٥.

إلى تجنب المخاطر يتجه إلى تشكيل محفظة مالية فيها نسبة من السندات^١، كما تُعرّف المحفظة المالية بأنها مجموعة من الأصول المالية أو الاستثمارات^٢.

١.٢.٥. هدف المصارف من الاستثمار في الأوراق المالية:

إنّ المصارف ومن خلال استثمارها في محافظ الأوراق المالية تسعى إلى هدفين أساسيين وهما:

أ- تحقيق دخل صافي :

تقوم بعض المصارف بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية عند ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاستثمار في هذه المحافظ، بينما تسعى هذه المصارف إلى أن تتجنب الخسائر إذا كان هناك توقع بانخفاض سعر الفائدة في السوق عن طريق التخلص من بعض الأوراق المالية. وبهذا يكون الاستثمار الأمثل في الأوراق المالية هو الاستثمار الذي يحقق السيطرة على عنصرى الاستثمار وهما العائد والمخاطرة.

ويتحقق عائد الدخل من الأوراق المالية في صورة فوائد وأرباح، وهي الفوائد المكتسبة من الأوراق المالية، وأرباح بيعها في حال ارتفاع أسعارها بحسب سعر السوق عن أسعارها بحسب سعر الشراء.

ب- توفير سيولة إضافية :

عادةً ما يحتفظ المصرف بجزء من أمواله في صورة نقود سائلة لمواجهة عمليات سحب بعض عملاءه لودائعهم، ولكن في بعض الحالات تزداد عمليات السحب للودائع، مما يؤدي إلى استنفاد الاحتياطي النقدي الذي يحتفظ به المصرف. لذلك تستعد المصارف لمواجهة هذه الحالة عن طريق توظيف جزء من أموالها لاستثماره في محافظ الأوراق المالية، حيث تستطيع عند الحاجة تحويلها إلى نقود سائلة لمواجهة ما قد يطرأ من سحبات غير متوقعة للمودعين.

^١ عبد الغفار حنفي، "البورصات والمؤسسات المالية، المكتب العربي الحديث"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٢٠.

^٢ محمد صالح الحناوي، "تحليل الأسهم والسندات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٤، ص ٢٦٧.

المبحث الثاني : محددات الودائع المصرفية :

يمكن تقسيم محددات الودائع المصرفية الى ثلاث أقسام فرعية رئيسية وهي: المتغيرات التفسيرية، المحددات على مستوى الجهاز المصرفي، والمحددات على مستوى الاقتصاد الوطني، وفيما يلي تلخيص لهذه المحددات:

أولاً : المتغيرات التفسيرية : تتأثر الودائع المصرفية بعدة متغيرات تفسيرية أهمها:

- سعر الفائدة على الودائع.
- الدخل.
- التضخم .
- سعر الصرف.
- عائد البدائل.

١.١ سعر الفائدة على الودائع :

يُعرّف سعر الفائدة على الودائع بأنه "نسبة مئوية تمثل العائد على استعمال الأموال واستثمارها لفترة معينة، ويُعدّ التعويض المادي عن حجم المخاطر التي يتعرّض لها صاحب المال"^١، كما يُعرّف بأنه "التمن الذي يُدفع للأفراد مقابل التضحية بالاستهلاك الحالي"^٢، وهو المعدّل الذي يدفعه المصرف لقاء استقطاب أموال المودعين، ويمثّل بذات الوقت العائد الذي يطلبه المودع كمقابل للمخاطرة التي يتعرّض لها بسبب تخليه للمصرف عن قوّته الشرائية لفترة من الزمن. وبهذا يكون سعر الفائدة بالنسبة للمصارف يعدّ تكلفة عندما يُدفع على الودائع المصرفية^٣. وتوصف العلاقة بين سعر الفائدة الذي يعرضه المصرف على المودعين وحجم الودائع بأنها علاقة طردية، أي أنّ زيادة سعر الفائدة على الودائع يؤدي الى زيادة حجم الودائع والتحفيز على الإيداع، والعكس صحيح.

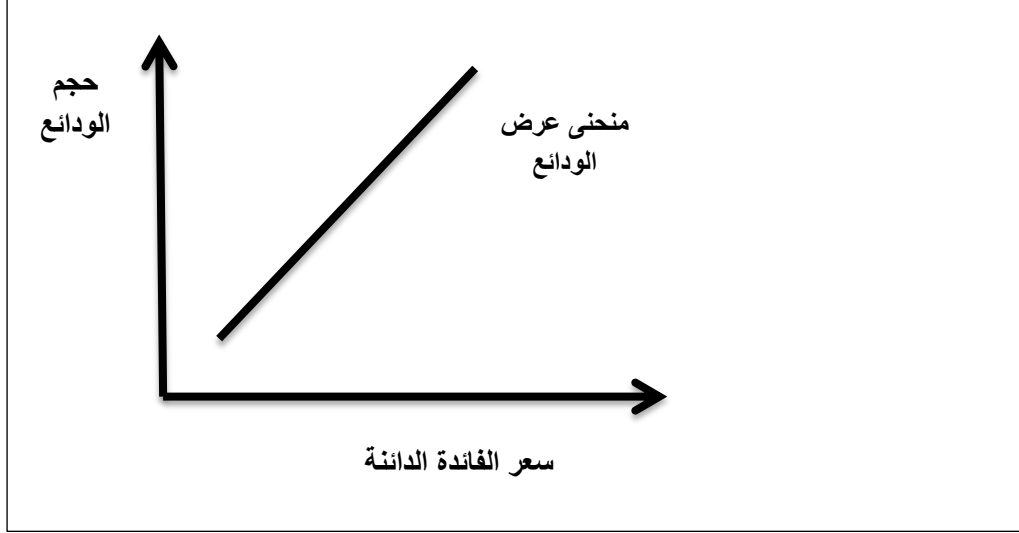
وبناءً على هذه العلاقة يكون منحني عرض الودائع مماثلاً لمنحني العرض العادي، بحيث يتجه من اليسار الى اليمين وللأعلى، والشكل البياني التالي رقم(٦) يوضّح العلاقة ما بين الودائع وسعر الفائدة الدائنة :

^١ ابراهيم، سليمان، محمد، شلاش، " أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد التاسع عشر، ٢٠٠٧، ص١٣٩.

^٢ صخري، عمر، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٦٣.

^٣ السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، ط٤، دار الحامد للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٩٨.

الشكل البياني رقم(٦) : العلاقة بين الودائع وسعر الفائدة الدائنة



المصدر : من إعداد الباحث

وقد أشارت العديد من الدراسات^١ الى أنّ الودائع المصرفية تزداد مع زيادة أسعار الفائدة، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية موجبة*، فإذا ما تحقق ذلك فإنّ الودائع ستكون مشجّعاً رئيسياً للادخار ولتراكم رأس المال داخل الاقتصاد الوطني^٢.

ويتم تحديد أسعار الفائدة على الودائع وفق إحدى السياستين التاليتين :

أ- سياسة تحديد أسعار الفائدة إدارياً :

ويتم ذلك من خلال التحديد الثابت لمعدل الفائدة بقرار من المصرف المركزي وإتاحة المجال أمام المصارف لتعديل معدلات الفائدة على ودائعها ضمن هوامش تُحدد ضمن هذا القرار، أو بدونها. وفي هذا الإطار تكون أسعار الفائدة هي من قبيل المتغيرات الخارجية بالنسبة للمصارف، حيث تتعامل معها إدارات المصارف على أنها معطيات ثابتة يصعب التحكم بها عند رسم سياساتها لاستقطاب الودائع.

^١ ومنها دراسة: الحسامي، نائل، "السياسة النقدية وسياسة أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن"، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠.

*يقصد بأسعار الفائدة الحقيقية الموجبة أن يتغير سعر الفائدة وفقاً للتغير في معدل التضخم السائد في الاقتصاد، أي الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في القوة الشرائية للنقود، فإذا كان سعر الفائدة الحقيقي أكبر من معدل التضخم فإنّ سعر الفائدة الحقيقي يكون موجباً، أما إذا حصل العكس فيكون سعر الفائدة سالباً.

² Lazors E.Molho, "Investment Rates, Saving , And Investment In countries", I.M.F staff Paper Vol.33.No1,March 1986, p.91.

ب- سياسة التعويم لسعر الفائدة :

وتعني تحرير أسعار الفائدة وإتاحة الحرية للمصارف في تحديدها، ومع سيادة تحرير أسعار الفائدة واختلاف الفوائد على الودائع من مصرف لآخر حسب البعد الزمني، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، تكون العلاقة طردية بين حجم الودائع وسعر الفائدة الذي يعرضه المصرف عليها^١. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة تؤثر في عمليات الإقراض أيضاً، حيث أن العلاقة عكسية بينهما، وعليه فإن تحرير أسعار الفائدة واختلافها من مصرف لآخر سوف يكون إحدى أهم الأدوات التنافسية بينها، ويؤدي التغير فيها إلى تغير حجم الودائع والقروض، وبشكل عام يمكن القول أن انخفاض أسعار الفائدة على الودائع يعد أهم العوامل المثبطة للادخار وبالتالي يؤدي إلى ضعف في عمليات الإقراض^٢.

وتجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة في سورية ثابت نسبياً ومنخفض ومبرر السلطات النقدية والمصرفية لذلك هو أن الحفاظ على معدل فائدة ثابت ومنخفض يؤدي إلى عدم رفع تكلفة الاقتراض وخاصة بالنسبة لمؤسسات الدعم التمويني والمؤسسات المهمة بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار تشجيعية، مما يساهم في تشجيع الإنتاج المحلي والحفاظ على مستويات مستقرة وثابتة للأسعار وبالتالي عدم تأثر مستوى المعيشة لأصحاب الدخل المحدود^٣.

ومن الجدير بالذكر أن مصرف سورية المركزي يعتمد على سياسة سعر الفائدة للتأثير في الودائع بشكل أساسي، وخلال سنوات الأزمة عمل مصرف سورية المركزي على جذب الودائع بالليرة السورية والحد من السحوبات التي طرأت عليها مع بداية الأزمة من خلال رفع معدلات الفوائد على هذه الودائع. فقد تم رفع أسعار الفوائد الدائنة على الودائع بالليرة السورية مرتين خلال فترة الدراسة، الأولى كانت مع بداية الأزمة حيث تم بتاريخ ٢٠١١/٥/٢ رفع معدلات الفوائد بالليرة السورية بمقدار ٢% مع هامش حركة $\pm 1\%$ ^٤، ومن ثم عاود المصرف المركزي رفعها بمقدار ٢% أيضاً في ٢٠١١/١٢/١٤^٥، وقد قام المصرف المركزي بتاريخ

^١ أبو سمرة، رانية خليل حسان، "تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٨٧.

^٢ K Mujeri , Mustafa , Younus , Sayera , "An Analysis of Interest Rate Spread in the Banking Sector in Bangladesh", The Bangladesh Development Studies, 2009, p 3.

^٣ الحوراني، أكرم، "أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية - السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٦.

^٤ قرار مجلس الوزراء رقم ٥٩٣٧، تاريخ ٢٠١١/٥/٢.

^٥ قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٩٥، تاريخ ٢٠١١/١٢/١٤.

٢٠١١/٧/١٨ بتعديل هامش حركة معدل الفائدة على الودائع لأجل الى $\pm 2\%$ ، وهامش حركة معدل الفائدة على الودائع لأجل الى $\pm 1\%$. كما عمل مصرف سورية المركزي على خفض معدل الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي في محاولة منه لرفع الثقة بالليرة السورية، حيث قام المركزي بتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ بتخفيض سعر الفائدة المطبق على الودائع بالقطع الأجنبي بمقدار 1% ، ولاحقاً في عام ٢٠١٤ تم تخفيض الحد الأدنى على معدل الفائدة المطبق على الودائع بالقطع الأجنبي ليصبح معدل الفائدة على الدولار الأميركي (Libor+2-Labor) ومعدل الفائدة على الودائع باليورو (Libor+1-0).^٣

٢.١ الدخل :

يُعرف الدخل الفردي بأنه " مجموع لدخل الذي تحصل عليه الأسر لمعيشية"،.....، ويمثل الدخل الفردي المتاح، أو الدخل بعد الضريبة مقدار الدخل الذي يمكن للأسر المعيشية انفاقه أو ادخاره. ويعد الدخل الفردي متاح مقياساً مهماً في معرفة إمكانيات لاستهلاك الكلي، وإمكانيات الادخار الكلي.^٤

ومن المعروف أنّ الدخل على المستوى الفردي والقطاعي والقومي يساوي مجموع كل من الاستهلاك والادخار، أي :

الدخل = الاستهلاك + الادخار .

أي أنّ الدخل من العوامل المؤثرة من الدرجة الأولى على الادخار ويعتبر المصدر الأساسي له، والادخار بدوره هو المصدر الأساسي للودائع المصرفية، وعليه فإنّ زيادة الادخار تعني زيادة في الودائع المصرفية. وقد لوحظ في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وجود علاقة ارتباط قوية بين الانفاق الحكومي والودائع أيضاً كانت الظروف السائدة، ولكن تأثير الدخل في الإيداعات والمدخرات المحلية في سورية غير متوازن وذلك يعود إلى أنّ حجم الإيداعات أكبر من حجم الادخار الوارد في الحسابات القومية، بسبب التحويلات غير النظامية للمغتربين التي تدخل ضمن حساب الدخل ووجود اقتصاد الظل والتهريب للدول المجاورة، كما أن انخفاض حجم الادخار في الدول النامية يدفع هذه الدول إلى الاستدانة الخارجية لتمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية وتعويض النقص الحاصل في مدخراتها الوطنية.^٥

^١ قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٤٧، تاريخ ٢٠١١/٧/١٨

^٢ قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٤٧، المرجع السابق

^٣ قرار مجلس النقد رقم ١١٤٨، تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠

^٤ خضور، رسلان، "حسابات الناتج والدخل القومي"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠١٩، ص ١٧٧.

^٥ سلطان، محمد سعيد، "إدارة المصارف"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٣، ص ٢٤١.

^٦ كنعان، علي، "النظام النقدي والمصرفي في سورية"، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٥٤.

٣.١ التضخم :

يُعدّ التضخم أحد أهم متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن أهم القضايا التي تتم دراستها باستمرار على مستوى الاقتصاد. ويُعرّف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بصورة متواصلة يؤدي الى خسارة النقود لقدرتها الشرائية"^١، ومن التعريف السابق نجد أنّ التضخم ينطوي على مجموعة من القضايا الرئيسية وهي :

- إن ارتفاع الأسعار لمرة واحدة لا يعني حدوث التضخم وإنما يشترط أن يكون هذا الارتفاع متواصلاً.
- إن ارتفاع سعر سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع لا يعني حدوث التضخم وإنما يجب أن يكون هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- يُعدّ التضخم بمثابة مشكلة حقيقية للاقتصاد لأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

ويُميز مصطلح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك يتكون من مجموعة من المصطلحات:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخل النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ويختلف الاقتصاديين في تحديد أثر التضخم في السلوك الادخاري بشكل عام، وفي الطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص، حيث يرى البعض أنّ التضخم وما يسببه من ارتفاع عام في مستوى الأسعار وتدهور القوى الشرائية للنقود إنما يخلق جواً نفسياً يساعد على زيادة الاستهلاك، مما يضعف رغبة الفرد في الادخار بشكل عام^٢. ويفقد اتجاهه نحو الأوعية الادخارية التي تعرضها المصارف التجارية والمؤسسات الادخارية الأخرى، أو عندما يشعر المدخرون أنّ العائد على مدخراتهم أقل من معدلات التضخم السائدة. وعلى العكس يرى البعض الآخر من الاقتصاديين أنّ التضخم وتوقعات ارتفاع معدلاته إنما يؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الطلب على الأوعية الادخارية المصرفية، فبعض الدراسات توصلت الى أنّ هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم الودائع، ومنها دراسة (ندور، زيرير، ٢٠١٦).

^١ شعيب، يماني، " دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٢.

^٢ عطون، مروان، "أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٢١٢.

ويمكن القول بشكل عام أنّ ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى زيادة السحوبات من المصارف من خلال ثلاث متغيرات رئيسية :

أ- زيادة الطلب على المواد القابلة للتخزين والحافطة للقيمة:

وخاصةً في الدول النامية، حيث يعمل الأفراد في الفترات التي يرتفع فيها معدل التضخم بشكل حاد على شراء المواد الغذائية القابلة للتخزين، وكذلك شراء المواد الثمينة -كالذهب مثلاً- لتحويل أموالهم الى أصول حقيقية تحافظ على قيمتها مع مرور الزمن، وبشكل عام فإنّ مثل هذه المعاملات تؤدي الى زيادة سحب المدخرات ومنها الأموال المودعة في المصارف.

ب-ارتفاع الضرائب في فترات التضخم :

حيث تلجأ بعض السياسات الاقتصادية الى رفع معدلات الضرائب في محاولة منها للتخفيف من التضخم الحاصل في الاقتصاد، الأمر الذي يدفع الأفراد والشركات الى سحب أموالهم المودعة في المصارف عند رفع معدلات الضرائب، وذلك في محاولة منهم لإخفاء ثرواتهم عن مقدري الضرائب. وتجدر الإشارة هنا الى أنّ الضرائب على الدخل تلعب دوراً متواضعاً في النظام الضريبي في الدول النامية ومنها سورية، وعليه فإنّ من المتوقع أن يكون لهذا العامل دور محدود.

ت- هروب رأس المال الوطني :

حيث يسعى الأفراد عند حدوث تضخم الى اقتناء العملات الأجنبية على حساب اقتناء العملة الوطنية من خلال تحويل العملة الوطنية الى عملة أجنبية بشكل قانوني أو عن طريق وسائل لا يسمح بها القانون^١، الأمر الذي يؤدي الى سحب المدخرات من المصارف. ومن ناحية أخرى يمكن لمعدلات التضخم أن تؤثر سلباً على سحب الأموال المودعة في المصارف، حيث يؤكد دعاة هذا الاتجاه أنه في الوقت الذي كان فيه معدل التضخم يزداد بسرعة في أوروبا فإنّ إيداعات العملاء ازدادت بنسبة أكبر من النسبة المتوقعة من دخلهم^٢، وتفسير ذلك هو ربما الارتفاع العام في الاسعار يدفع المجتمع الى التشاؤم والخوف من المستقبل مما يشجع أفرادهم على الادخار فتزداد ايداعاتهم في المصارف.

^١ علميات، ضيف الله خلف، "العوامل المؤثرة على النقد المتداول على الودائع الجارية"، رسالة ماجستير، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٤٩.
^٢ R.T.Clements . "Saving In New Zealand During Inflationary Times", Journal Of Business And Economics Statistics ,Vol.3.No3,July 1995,P.188.

٤.١ سعر الصرف :

مفهوم سعر الصرف

توجد تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها "عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات"^١، و يُعرّف أيضاً بأنه "الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات"^٢، كما يُعرّف بأنه "النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي"^٣.

تتفق جميع التعاريف السابقة على أنّ سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة دولة ما الواجب دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى، حيث أن لكل دولة عملتها الخاصة بها، إنّ هذه العملة تؤدي وظائفها داخل حدود هذه الدولة ولكن يعجز بعضها عن أداء ذلك خارج هذه الحدود وذلك لعدم تمتع العملات المختلفة بالقبول العام في الخارج، ومثال ذلك الليرة السورية، ولذلك يقوم سعر الصرف الأجنبي ليتمكن هذه العملات من أداء وظائفها في المعاملات الخارجية للدولة .

١.٤.١. أنواع سعر الصرف

أ. **سعر الصرف الإسمي** : يُقصد به سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، وينقسم سعر الصرف الإسمي الى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، أي أنه من الممكن وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد .

ب. **سعر الصرف الحقيقي** : وهو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية^٤، كما أنّ سعر

^١ قدي، عبد المجيد، "مدخل الى السياسات النقدية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٠٣.

^٢ حميدات، محمود، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٦٦، ص ١٠٥.

^٣ شمعون، شمعون، "البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٤، ص ١٣٤.

^٤ بلقاسم، العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد ٢٣، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٣.

^٥ قدي، عبد المجيد، "مدخل الى السياسات النقدية الكلية"، مرجع سابق، ص ١٠٣.

^٦ المرجع السابق، ص ١٠٥.

الصرف الحقيقي يعكس معدل التضخم في البلد، حيث أنه كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي أصغر كان معدل التضخم منخفضاً^١. كما أنّ سعر الصرف الحقيقي هو الذي يعكس أساسيات النمو واستراتيجيات التطور و الاستقرار و الضبط الهيكلي، وهو الذي يسمح للاقتصاد بأن يسير على طريق النمو و تحقيق التوازن الداخلي^٢.

ج. سعر الصرف التوازني : وهو سعر الصرف الناجم عن معدل نمو طبيعي للناتج المحلي الإجمالي وعن توازن طويل الأجل لميزان المدفوعات^٣، أي أنّ سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستدام لميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة الى أنّ انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى يؤثر سلباً على الأموال المودعة، ويؤدي الى إشاعة جو من عدم الثقة في العملة الوطنية في قدرتها على المحافظة على قوتها الشرائية مقابل العملات الأخرى، مما يؤدي الى سحب ودائع العملات بالعملة المحلية من المصارف وإقبالهم على شراء الاصول المقاومة للتضخم كالمعادن النفيسة والعقارات، أو الى المضاربة على سعر الصرف.

٥.١ عائد البدائل :

المقصود بالبدائل : تلك البدائل التي تتنافس الودائع المصرفية من حيث الأداء كمخزن للقيم. وعائد البدائل هو لمقابل الذي يطمح المستثمر للحصول عليه مستقبلاً نظير استثمار أمواله في هذه البدائل. ويمكن التفرقة بين عدد من البدائل أهمها:

أ- البدائل المالية :

يُقصد بالبدائل المالية الأدوات التي يتم تداولها في الأسواق المالية كالأسهم والسندات والتي تتنافس الودائع المصرفية على استقطاب المدخرات. ومن المتصور وجود علاقة عكسية أو سالبة بين البدائل المالية والودائع المصرفية، فارتفاع سعر الفائدة على السندات مثلاً يؤدي الى انخفاض حجم الودائع^٤. وكذلك الحال بالنسبة للأسهم، فإذا كان عائد السهم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق فإن المستثمر لا يُقبل على شراء ذلك السهم ويقوم بإيداع أمواله في المصرف

^١ حامد، صلاح الدين، "أسعار صرف العملات"، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد ١٢، الكويت، ٢٠١١، ص ٢

^٢ Williamson, G , " Estimating Equilibrium exchange rate", institute for international economics, 1994.p16

^٣ جبيلي، عبد العلي، " اختيار نظام الصرف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣، ص ٦.

^٤ سلطان، محمد سعيد، "إدارة المصارف"، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

والحصول على مقابل يساوي سعر الفائدة في المصارف والذي يزيد على عائد الأسهم، ويحصل العكس في الحالة التي يكون فيها عائد السهم أعلى من سعر الفائدة^١.

ب- البدائل العينية :

وهي البدائل مثل الذهب والفضة والمجوهرات والأحجار الكريمة، فارتفاع أسعار الذهب له علاقة عكسية مع الودائع، فالذهب أصل ثابت القيمة ويدفع الكثيرين ممن يحتفظون بمدخراتهم في المصارف الى سحب وودائعهم والتحوّل لشراء الذهب وخاصة في حالات التضخم.

وتجدر الإشارة الى أنّ الأثر العكسي لارتفاع أسعار الذهب على عرض الودائع لا يكون كبيراً إلا في الأجل القصير، ففي الأجل الطويل تزداد الودائع نتيجة لقيام الصاغة بإيداع نسبة هامة من حصيلة مبيعاتهم الذهبية في المصارف، وهذا يعني وجود نسبة تسرّب من الإيداعات تتجه نحو التداول^٢.

ثانياً : محددات الودائع على مستوى الجهاز المصرفي :

ويمكن تلخيص أهم هذه المحددات بمجموعة العوامل التالية :

- السمات المادية والشخصية للمصرف.
- مستوى ونوعية وتكلفة الخدمات المصرفية.
- موقع المصرف.
- انتشار الوعي المصرفي.
- السياسات الرئيسية للمصرف وقوة مركزه المالي.
- عراقة المصرف.

١.٢ السمات المادية والشخصية للمصرف:

وتُعتبر من الموارد المعنوية الهامة التي تؤثر في جذب الودائع، وتتمثل في الخصائص الشخصية التي يتمتع بها العاملون في المصرف من حيث تأدية مهامهم بكفاءة وتعاملهم مع العملاء، بالإضافة الى التسهيلات المادية التي يوفرها المصرف لعملائه من حيث قرب المصرف ووجود ساحة للعملاء وتخفيض فترات الانتظار...إلخ^٣.

^١ خلف، فليح حسن، "الأسواق المالية والنقدية"، جدارة للكتاب العالمي، الأردن، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٨٩.

^٢ سلطان، محمد سعيد، "إدارة المصارف"، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

^٣ الحناوي، محمد صالح، عبد السلام، عبد الفتاح، "المؤسسات المالية (البورصة والمصارف التجارية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٨٧.

كما تشمل أيضاً الخصائص المادية للمصرف، حيث يجذب العملاء التعامل مع المصارف التي تقع في الأحياء الراقية ذات السمعة الحسنة، وهذا ما يدفع المصارف للاهتمام بتحسين مبانيها واستبدال القديمة بأخرى حديثة، والاهتمام بنوعية خدماتها وإدخال الأجهزة الحديثة كالحاسبات الآلية وإعادة تنظيم أماكن العمل الداخلية واستخدام أجهزة التكييف والكمبيوتر، وذلك لتوفير الراحة للعملاء والدقة في الأداء.

٢.٢ مستوى ونوعية وتكلفة الخدمات المصرفية:

إنّ التنوّع في الخدمات المصرفية كما ونوعاً قد أصبح من سمات النشاط المصرفي المعاصر، ولذلك يتعيّن على المصارف تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية لمقابلة الاحتياجات المتنوّعة والمتباينة لرغبات العملاء، وهذا ما يدفع المصارف لتكون دائمة التطوّر والابتكار لتقديم الجديد لعملائها، ليس فقط من أجل الاحتفاظ بهم لكن أيضاً من أجل جذب عملاء المصارف الأخرى، وبالتالي فإنّ الخدمات المصرفية بحاجة الى بعضها البعض، فوجود خدمة معيّنة يشجع ويدفع على التعامل مع الخدمات الأخرى، وإنّ عدم وجود هذه الخدمة قد يؤدي الى عدم التعامل مع الخدمات الأخرى بل الى اتجاه العملاء الى مصرف آخر يقدّم هذه الخدمات مجتمعة^١.

ومن الخدمات التي تقدمها المصارف والتي تكون من الخدمات المهمة لجذب المودعين والعملاء ما يلي:

- تقديم نظام السحب من الحسابات الجارية في غير أوقات العمل الرسمية.
 - تقديم خدمات الصناديق الحديدية.
 - توفير مكان انتظار السيارات في المناطق المزدحمة.
 - السماح بالحصول على مبالغ بسيطة بدلاً من سحب الودائع.
 - السماح بالاقتراض على الوديعة بدلاً من كسرها وخسارة الفائدة عليها.
- هذه العوامل والعديد من العوامل الأخرى تكون أساسية لمودع في تفضيله التعامل مع مصرف دون آخر.

٣.٢ موقع المصرف وعدد فروعته :

للموقع الجغرافي للمصرف الأثر الكبير والقدرة على التأثير على جذب المودعين، ويعتبر موقع المصرف من أهم قوى جذب المودعين المحتملين الجدد بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان لآخر، بالإضافة لازدياد حركة المرور وزيادة الازدحام، فالمقترض لا يهتم بموقع المصرف

^١ كنجو، كنجو، شبحا، أمين، نعلاني، عبد المحسن، " التسويق المصرفي "، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سورية، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

لأنه مستعد الانتقال لمسافات طويلة للحصول على القرض، أما المودع فإنه يهتم بوقع المصرف ومدى توفر موقف للسيارات قريب منه^١.

ومن أجل ذلك يتوجب على المصارف التحرك نحو مواقع وجود الأفراد بدلاً من توزيعها التقليدي في الشوارع الراقية، وإنشاء شبكة فروع بأنواعها المتعددة لزيادة أرصدة ودائعها واجتذاب المدخرات.

٤.٢ انتشار الوعي المصرفي:

ويُقصد بالوعي المصرفي اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية التعامل مع المصارف، وتحديدًا، على ايداع أرصدهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشيكات المصرفية في تسوية معاملاتهم الاقتصادية. وبذلك تتعاظم قدرة المصرف أو الجهاز المصرفي على جذب واستقطاب الودائع كلما انتشرت ثقافة الشيكات، في حين يسبب تخلف الوعي المصرفي إلى تحوّل جزء كبير من الفوائض النقدية إلى أشكال أخرى من الموجودات أو الاكتناز العقيم. وتكون المصارف مسؤولة بشكل مباشر عن عملية نشر الوعي المصرفي من خلال العمل الجاد والاتصال الواسع مع الأفراد وإطلاعهم على المزيد من الخدمات التي يمكن أن تؤدي بواسطة المصرف^٢.

فالوعي المصرفي ورغبة الأفراد بالتعامل مع الجهاز المصرفي يرتبط بالخدمات المصرفية وبوجود فروع مصرفية منتشرة في كافة المناطق بالإضافة إلى تسهيل التعامل، أما تعقيد إجراءات التعامل المصرفي لا يشجع على زيادة الوعي المصرفي^٣.

٥.٢ السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف :

تتعلق هذه السياسات بالقروض والاستثمارات والنواحي الأخرى التي يمارس فيها المصرف نشاطاته، فهذه الجوانب تعطي للمتعاملين مع المصرف وغيرهم إمكانية الحكم على كفاءة ومهارة إدارة المصرف. فكلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة، دلّ ذلك على مهارة الإدارة وكفاءتها. فقد يحدث أنّ مصرف معيّن يسمح بنظام السحب على المكشوف بينما مصرف آخر يشترط، إذا وجد ذلك فقد يفضل العملاء المصرف الأول على الثاني، وبالتالي تتجه ودائعهم إلى هذا المصرف^٤. كما أنّ

^١ رضا آل علي، "إدارة المصارف -مدخل تحليلي كمي معاصر-"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٤٥.

^٢ رمضان، زياد، جودة، محفوظ، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصارف"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٦، ص ٨٥.

^٣ حمزة محمود الزبيدي، "إدارة المصارف- استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٦٧.

^٤ حنفي، عبد الغفار، "إدارة المصارف (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في المصارف التجارية و الإسلامية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٤٢.

المصارف التي تتمتع بسيولة - وخاصةً في أوقات الأزمات - تكون سمعتها جيدة بين الجمهور ومصدر للثقة، كذلك يفضل العملاء التعامل مع المصارف التي تتسم بقوة ومثانة مركزها المالي والذي يمكن الاستدلال عليه من خلال التقارير المالية المنشورة للمصارف.

٦.٢ المخاطر المحيطة بالإيداع المصرفي :

بما أنّ العلاقة المصرفية هي علاقة مستمرة، تحظى المصارف التي تبدأ نشاطها مبكراً في قطاع معين بميزة لسيطرة في ذلك القطاع، فالعميل يفضل التعامل مع المصرف الذي تعامل معه أول مرة، وقد يفضل الأبناء التعامل مع المصارف التي تعامل معها الآباء، ويتعامل المديرون الجدد في منشآت الأعمال مع المصارف التي تعامل معها المديرون السابقون، وهكذا^١.

وقد دلّت الدراسات على أنّ المصرف الذي تمّ تكوينه منذ فترة طويلة له ميزة الأولوية على المصارف الأخرى^٢، وقد يعود ذلك لرغبة العميل في التعامل مع المصرف الذي تعامل معه أول مرة، بالإضافة الى عامل الثقة الذي يتولد مع قدم المصرف، حيث يزداد التعامل مع المصرف كلما زاد الأفراد والقطاعات الاقتصادية من ثقتهم بالمصرف الذي يودعونه فيه أموالهم، لأن الثقة هي تجسيد لرغبتهم في ترك أموالهم لدى المصرف.

ثالثاً : محددات الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني :

يتأثر حجم الودائع الكلي بمجموعة من العوامل تقع خارج نطاق إدارة المصرف ومن أهمها:

- مستوى النشاط والوضع الاقتصادي.
- السياسات الاقتصادية العامة.
- مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي.

١.٣ مستوى النشاط والوضع الاقتصادي :

هناك علاقة قوية بين حجم الودائع وأوجه الدورة الاقتصادية، حيث تزداد الودائع خلال فترات الرواج الاقتصادي، ويحدث العكس خلال فترات الركود الاقتصادي.

ففي فترة الرواج الاقتصادي تزداد المبيعات، مما يؤدي الى زيادة الودائع، فالزيادة في الطلب على بعض السلع يعني زيادة في السعر، مما يعني زيادة في الودائع، فمثلاً الزيادة في اسعار البترول يعني زيادة في الودائع لدى المصارف التي تقع في مناطق انتاج البترول أو التي تتعامل معها شركات البترول^٣.

^١ آل علي، رضا صاحب أبو حمد، "إدارة المصارف : مدخل كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ١٤٥.

^٢ الراوي، خالد وهيب، "إدارة العمليات المصرفية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط٢، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ١٩٩.

^٣ حنفي، عبد الغفار، "إدارة المصارف (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في المصارف التجارية والإسلامية)"، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

أما في مرحلة الركود الاقتصادي يتباطأ الطلب الاستهلاكي، مما يقلل من قدرة أرباب العمل على رفع الأسعار وفي فترة لاحقة يقلل أرباب العمل من انتاجهم، الأمر الذي يقلل من ارتفاع الأجور، وبذلك تنخفض الدخول المتاحة بأيدي الأفراد مما يقوّض قدرتهم على الادخار، فضلاً عن قيامهم بسحب جزء من ودائعهم لتلبية حاجاتهم الاستهلاكية، كذلك الحال بالنسبة للشركات ومنشآت الأعمال، حيث تقلل من حجم استثماراتها الجديدة نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها، وهذا يؤدي الى انخفاض دخلها، وبالتالي انخفاض قدرتها على الإيداع في المصارف.

ومن جهة أخرى فإنّ المصرف المركزي يزداد نشاطاً خلال فترة الركود الاقتصادي، وتتمثل إحدى الإجراءات التي يتخذها في شراء سندات الخزينة التي تحتفظ بها المصارف، مما يؤدي الى زيادة سيولة المصرف جراء بيعه سندات الخزينة، مما ينعكس على أسعار الفائدة على الإقراض ويؤدي الى انخفاضها، فيزداد سحب الودائع ويقلّ عرضها^١.

٢.٣ السياسات الاقتصادية العامة :

تقوم الدول سعياً منها لتحقيق أهدافها باتباع سياسات اقتصادية بما تراه مناسباً لها، ويكون لهذه السياسات آثار هامة على حجم الودائع في المصارف، ومن أهم هذه السياسات^٢ :

١.٢.٣ السياسات المالية :

ويُقصد بها استخدام الحكومة لمجموعة من الأدوات مثل الضرائب، والانفاق الحكومي لتحقيق أهدافها في رفع مستويات التشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم والانكماش، فضلاً عن رفع مستويات النمو. ولهذه السياسات انعكاساتها على معروض الودائع المصرفية، والتي تتضح من خلال ما يلي :

أ- سياسة الانفاق العام : كلما زاد الانفاق العام، كلما زاد حجم الودائع المصرفية. ويعود ذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

- ظهور فئات جديدة في المجتمع تحقق دخلاً غير عادية.
- زيادة الانفاق العام على المشاريع العامة يزيد دخول الفئات المستفيدة منها والتي تتعامل معها، فتزداد قدرة هذه الفئات على الإيداع.

^١ برغام، أجين، ترجمة محمود فتوح، " الإدارة المالية (١) مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية" ، دار الشعاع للنشر، سورية، ٢٠١٠، ص ٧٤.

^٢ سلطان، محمد سعيد، "إدارة المصارف"، مرجع سابق، ص ٢٥٥-٢٥٦

ب - السياسة الضريبية : يمكن القول بشكل عام أنّه كلما زادت الضرائب كلما حدّ ذلك من نمو الودائع، فعلى سبيل المثال تؤدي زيادة الضرائب المباشرة الى الحدّ من الدخل المتاحة للإئفاق وبالتالي الحدّ من القدرة على الادخار. ومن جهة أخرى فإنّ الضرائب غير المباشرة تسهم في رفع أسعار السلع والخدمات، مما يدفع الأفراد الى زيادة انفاقهم للمحافظة على مستوى المعيشة نفسه، وهذا يعني الحدّ من قدرتهم على الادخار أيضاً.

٢.٢.٣ السياسات النقدية والائتمانية :

تُعرّف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية (المصرف المركزي) في سبيل التحكم بحجم العرض النقدي أو مكوناته وذلك بغرض التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية^١، والمتمثلة في الحد من البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار^٢، ولتحقيق هذه الأهداف فغنها تستخدم أدوات لها تأثير على عرض الودائع المصرفية، ومن أهم هذه الأدوات:

- سياسة الإصدار النقدي : كلما زاد الإصدار النقدي، زاد عرض النقود، مما يؤدي الى زيادة القدرة على الادخار وبالتالي القدرة على الإيداع.
- نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة: كلما زادت هاتين النسبتين بشكل عام، كلما قلّت مقدرة المصارف على خلق الودائع.
- سياسة أسعار الفائدة: كلما زاد سعر الفائدة على الإقراض، كلما زاد حجم الودائع، وكلما زاد سعر الفائدة على الودائع كلما حدّ ذلك من عمليات الإقراض مما يؤدي الى الحدّ من عمليات خلق الودائع المصرفية.

٣.٣ مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

إنّ الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يؤدي إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الإقبال على التعامل مع المصارف، فحالة عدم الاستقرار السياسي تؤثر سلباً على حجم المدخرات وتؤدي إلى قلق الناس وعزوفهم عن حيازة أموالهم وبالتالي تقلل من الإيداع لدى المصارف.

وعليه فإنّ الاستقرار السياسي يؤدي إلى بث الثقة والطمأنينة لدى الجمهور، مما يدفعهم لإيداع مدخراتهم في المصارف. كما أن ضعف الاقتصاد المحلي وانخفاض مستوى المعيشة نتيجة تدني الدخل وارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض حجم التعامل مع المصارف، وبالتالي فإن توسع

^١ حساني، عبد الرزاق، الحوراني، أكرم، " النقود والمصارف"، منشورات جامعة دمشق، سورية، ٢٠١١، ص ٢١٧
^٢ عبد المجيد، ضياء، "اقتصاديات النقود والمصارف"، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

النشاط الاقتصادي وازدهار الاقتصاد وارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات التي يمكن أن تستقطبها المصارف^١.

ومن جهة أخرى، إنّ عدم وجود تشريعات مصرفية ومالية متطورة، نازمة لعمل المصارف ومشجعة لجذب الودائع يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات المحلية وتدني مستواها، ويبرز دور التشريعات في إمكانية إلزام المصارف بالالتقيّد بالقوانين، ومثال ذلك تحديد أسعار الفائدة ونسب السيولة ونسب الاحتياطي القانوني، فالمصارف تلتزم بتعليمات المصرف المركزي وعدم التزامها يعرّضها لغرامات مالية كبيرة ويعرّضها للإغلاق^٢.

^١ كرم الحوراني، عبد الرزاق الحساني، "النقود والمصارف"، مرجع سابق، ص ١٢٦.
^٢ حساني، عبد الرزاق، "التسويق المصرفي، منشورات جامعة دمشق"، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ٢٠١١، ص ٥٥.

المبحث الثالث : تطوّر بنية الودائع في المصارف السورية العامّة

يعكس تحليل الودائع المصرفية شكل الدور الذي يؤديه النظام المصرفي داخل الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات. وفي سورية يتميز النظام المصرفي السورية بدور محدود في تعبئة المدخرات المحلية وخاصة بالنسبة لمدخرات القطاع الخاص، وبشكل عام ترجع أسباب محدودية هذا الدور إلى نقص الخدمات المصرفية، ومحدودية القدرة على استيعاب المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حركة الإيداع الادخاري، وعدم تبني سياسة ادخارية واضحة ورشيطة يعمل النظام المصرفي بموجبها، ومحدودية استجابة النظام المصرفي لإحداث تغيير في شكل الأوعية الادخارية المطروحة من قبله بما يتناسب مع التطور في الاقتصاد الوطني والتي من خلالها يستطيع أن يحفز الأفراد ادخارياً، بالإضافة الى ضعف مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد.

وشكّلت الحرب الدائرة في سورية منذ العام ٢٠١١ مجموعة عوامل إضافية أثّرت في تعبئة المدخرات في الأوعية المصرفية، كان أهمها كل من عامل التضخم وعامل تقلبات سعر الصرف، حيث أنّ ارتفاع التضخم جرّاء الحرب الى مستويات غير معهودة، والتقلبات الحادة التي حصلت على سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية كان لهما الأثر الكبير على الودائع المصرفية. وفيما يلي نستعرض تطوّر حجم وبنية الودائع في المصارف العامّة خلال فترة الحرب على سورية:

أولاً : تطوّر حجم اجمالي الودائع لدى المصارف السورية العامّة :

يوضّح الجدول التالي تطوّر اجمالي الودائع لدى المصارف العامة العاملة في سورية بشكل سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول من العام ٢٠١١ وحتى الربع الرابع من العام

: ٢٠١٦

الجدول رقم (١٤) : تطوّر إجمالي الودائع في المصارف السورية العامة خلال الفترة

(٢٠١٦/١٢-٢٠١١/٣) (مليار ليرة)

السنة	2011/3	2011/12	2012/12	2013/12	2014/12	2015/12	2016/12
المصرف التجاري السوري	379	276	315	374	456	631	890
معدل النمو السنوي	-	-27.18%	14.13%	18.73%	21.92%	38.38%	41%
المصرف العقاري	202	181	177	190	222	207	240
معدل النمو السنوي	-	-10.4%	-2.21%	7.34%	16.84%	-6.76%	15.94%
المصرف الزراعي	30	29	32	35	37	39	44
معدل النمو السنوي	-	-3.33%	10.34%	9.37%	5.71%	5.4%	12.82%
مصرف التسليف الشعبي	91	87	74	75	83	85	89
معدل النمو السنوي	-	-4.4%	-14.94%	1.35%	10.66%	2.4%	4.7%
المصرف الصناعي	30	29	26	32	29	31	35
معدل النمو السنوي	-	-3.33%	-10.34%	23.08%	-9.37%	6.9%	12.9%
مصرف التوفير	114	90	86	96	116	127	142
معدل النمو السنوي	-	-21.05%	-4.44%	11.63%	20.83%	9.48%	11.81%
المجموع	846	692	710	802	943	1,120	1,440
معدل النمو السنوي	-	-18.2%	2.6%	12.96%	17.58%	18.77%	28.57%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

من الجدول السابق رقم (١٤) يمكن ملاحظة ما يلي :

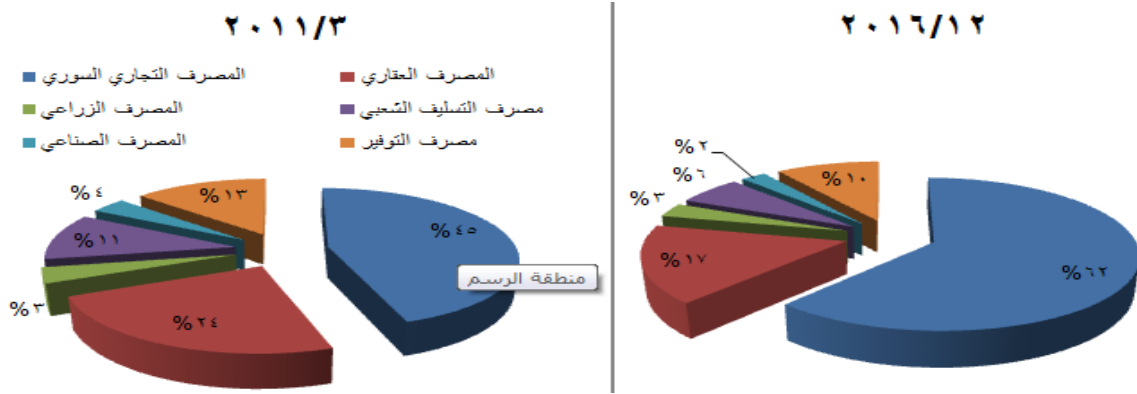
- انخفاض إجمالي حجم الودائع في جميع المصارف العامة خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من العام ٢٠١١ وحتى نهاية العام ٢٠١١، فقد انخفض إجمالي حجم الودائع في المصارف العامة بنسبة (-١٨.٢%) حيث انخفض من ٨٤٦ مليار ليرة سورية الى ٦٩٢ مليار ليرة سورية في هذه الفترة. وقد سجل المصرف التجاري أكبر نسبة انخفاض في حجم ودائعه في هذه الفترة، فقد انخفضت نسبة الودائع لديه بمقدار (-٢٧.١٨%) منخفضةً بذلك بمقدار ١٠٣ مليار ليرة سورية.

■ في الفترة الواقعة ما بين نهاية العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٢، ازداد اجمالي حجم ودائع في المصارف العامة مجتمعةً على الرغم من انخفاض حجم ودائع في معظم المصارف العامة خلال نفس الفترة. ففي نهاية العام ٢٠١٢ انخفض حجم ودائع كل من المصرف العقاري ومصرف التسليف والمصرف الصناعي ومصرف التوفير عما كانت عليه في نهاية العام ٢٠١١، حيث انخفض حجم ودائع المصرف العقاري من ١٨١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١١ ليصبح ١٧٧ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٢، وانخفض حجم ودائع كل من مصرف التسليف، والمصرف الصناعي، ومصرف التوفير بمقدار ١٣، ٣، ٤ مليار ليرة سورية على التوالي في نفس هذه الفترة. ولكن زيادة حجم ودائع في كل من المصرف التجاري والمصرف الزراعي كانت أكبر من الانخفاض الحاصل في باقي المصارف العامة، ما أدى الى زيادة معدل النمو السنوي لإجمالي ودائع المصارف العامة ليصل الى (٢.٦%) خلال هذه الفترة.

■ ازداد اجمالي حجم ودائع المصارف العامة خلال الفترة الواقعة ما بين نهاية العام ٢٠١٣ و نهاية العام ٢٠١٦ وترافق ذلك مع زيادة حجم ودائع في معظم المصارف العامة. فخلال هذه الفترة ازداد حجم ودائع في معظم المصارف العامة باستثناء كل من المصرف العقاري والمصرف الصناعي، فقد ازداد حجم ودائع المصرف العقاري في الفترة الواقعة ما بين نهاية العام ٢٠١٣ وحتى نهاية العام ٢٠١٤، ومن ثم انخفض حجم ودائع لديه في نهاية العام ٢٠١٥ ليسجل معدل نمو سنوي سالب قدره (-٦.٦٧%) عن العام السابق، ومن ثم عاد حجم ودائع لديه للارتفاع، فقد سجل حجم ودائع في نهاية العام ٢٠١٦ معدل نمو سنوي موجب وقدره (١٥.٩٤%). أما المصرف الصناعي فقد حقق معدلات نمو سنوية موجبة في معظم سنوات الفترة الواقعة ما بين نهاية العام ٢٠١٣ ونهاية العام ٢٠١٦ باستثناء نهاية العام ٢٠١٤، فقد كان معدل نمو حجم ودائع السنوي فيه سالباً بمقدار (-٩.٣٧%) عن نهاية العام ٢٠١٣.

وفيما يلي يستعرض الشكل البياني رقم (٧) نسبة ودائع في كل مصرف من المصارف العامة الى اجمالي ودائع المصارف العامة مجتمعةً ما بين نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٦ :

الشكل البياني رقم (٧) : تطوّر الحصة السوقية لودائع المصارف العامة الى اجمالي ودائع المصارف العامة بين نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٦ (%)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

نلاحظ من الشكل البياني السابق رقم (٧) ما يلي :

- انخفاض الحصة السوقية لودائع المصارف الى اجمالي ودائع المصارف العامة في كل من المصرف العقاري ومصرف التوفير ومصرف التسليف الشعبي والمصرف الصناعي بمقدار ٧%، ٣%، ٥%، ٢% على التوالي.
- زيادة الحصة السوقية لودائع المصرف التجاري الى اجمالي ودائع المصارف العامة بمقدار ١٧%.
- بقيت الحصة السوقية لودائع المصرف الزراعي الى اجمالي ودائع المصارف العامة ثابتة بمقدار ٣%.

ثانياً - تطوّر الودائع حسب نوع الوديعة^١ :

٢-١ : تطوّر الودائع تحت الطلب (الجارية) :

يوضّح الجدول التالي تطوّر اجمالي الودائع لدى معظم المصارف العاملة في سورية بشكل سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول من العام ٢٠١١ وحتى الربع الرابع من العام ٢٠١٦ :

^١ * تم استثناء مصرف التوفير لعدم توافر البيانات لديه.

الجدول رقم (١٥) : تطوّر اجمالي الودائع تحت الطلب في المصارف السورية العامة خلال الفترة

(٢٠١١/٣ - ٢٠١٦/١٢) (مليار ليرة)

السنة	3/2011	12/2011	12/2012	12/2013	12/2014	12/2015	12/2016
التجاري	269	235	228	262	295	407	523
العقاري	81	60	63	58	67	68	101
الزراعي	27	27	30	33	34	36	40
صناعي	19	19	16	18	15	16	22
تسليف	21	24	22	25	28	30	32
المجموع	417	365	359	396	439	557	718

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

نلاحظ من الجدول السابق رقم (١٥) ما يلي :

- انخفاض مجموع الودائع الجارية في معظم المصارف العامة خلال الفترة الواقعة بين نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٢، حيث انخفض مجموع الودائع الجارية في معظم المصارف (المصرف التجاري، المصرف العقاري، المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي) في نهاية العام ٢٠١٢ بمقدار ٥٨ مليار ليرة سورية عما كان عليه في نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١.
- ازداد مجموع الودائع الجارية في معظم المصارف العامة في الفترة الواقعة بين نهاية العام ٢٠١٢ و نهاية العام ٢٠١٦، فقد سجلّ مجموع الودائع الجارية في معظم المصارف العامة ما قدره ٧١٨ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٦ بعد أن كان ٣٥٩ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٢.
- ازداد حجم الودائع الجارية في معظم المصارف العامة خلال الفترة الممتدة بين نهاية العام ٢٠١٢ ونهاية العام ٢٠١٦ باستثناء المصرف الصناعي الذي زاد حجم ودائعه الجارية في نهاية العام ٢٠١٣ عن نهاية العام ٢٠١٢ بمقدار ٢ مليار ليرة سورية، ومن ثم انخفض حجم هذه الودائع لديه في نهاية العام التالي ٢٠١٤ بمقدار ٣ مليار ليرة سورية.

٢-٢ : تطور ودائع التوفير :

يوضح الجدول التالي تطوّر اجمالي ودائع التوفير لدى معظم المصارف العامة العاملة في سورية بشكل سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول من العام ٢٠١١ وحتى نهاية العام ٢٠١٦ :

الجدول رقم (١٦) : تطوّر اجمالي ودائع التوفير في المصارف السورية العامة خلال الفترة (٢٠١١/٣-٢٠١٦/١٢) (مليار ليرة)

السنة	3/2011	12/2011	12/2012	12/2013	12/2014	12/2015	12/2016
التجاري	48	36	34	39	47	48	52
العقاري	19	15	19	19	23	23	25
الزراعي	2	2	2	2	3	3	3
صناعي	4	3	3	2	3	3	3
تسليف	34	28	26	29	33	34	37
المجموع	107	84	84	91	109	111	120

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

نلاحظ من الجدول السابق رقم (١٦) ما يلي :

- انخفض مجموع ودائع التوفير لدى معظم المصارف العامة خلال الفترة الممتدة بين نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١١، وترافق ذلك مع انخفاض في حجم ودائع التوفير لدى معظم المصارف العامة خلال هذه الفترة. وقد سجل المصرف التجاري أكبر انخفاض في حجم ودائع التوفير في هذه الفترة، فقد وصل حجم ودائع التوفير لديه في نهاية العام ٢٠١١ الى ٣٦ مليار ليرة سورية بعد أن كان ٤٨ مليار ليرة سورية في نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١، يليه مصرف التسليف الشعبي الذي وصل حجم ودائع التوفير لديه في نهاية العام ٢٠١١ الى ٢٨ مليار ليرة سورية بعد أن كان ٣٤ مليار ليرة سورية في نهاية الربع الأول من نفس العام.
- بقي اجمالي حجم ودائع التوفير في معظم المصارف العامة ثابتاً نسبياً خلال الفترة لممتدة ما بين نهاية العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٢، فقد شهدت ودائع التوفير في كل من المصرف التجاري ومصرف التسليف تراجعاً بمقدار ٢، ٢ مليار ليرة سورية على التوالي، قابله ازدياد

في حجم ودائع التوفير لدى المصرف العقاري بمقدار ٤ مليار ليرة سورية، في حين بقي حجم ودائع التوفير ثابت نسبياً في كل من المصرف العقاري والمصرف الزراعي.

■ ازداد اجمالي حجم ودائع التوفير في معظم المصارف العامة خلال الفترة الممتدة بين نهاية العام ٢٠١٢ و نهاية العام ٢٠١٣ بمقدار ٧ مليار ليرة سورية، فقد ازداد حجم ودائع التوفير لدى معظم المصارف العامة خلال هذه الفترة باستثناء المصرف الصناعي الذي انخفضت ودائع التوفير لديه بمقدار ١ مليار ليرة سورية. وقد شهد المصرف التجاري أكبر مقدار للزيادة في حجم ودائع التوفير لديه خلال هذه الفترة، حيث بلغ مقدار الزيادة لديه ٥ مليار ليرة سورية، يليه مصرف التسليف الشعبي الذي سجل زيادة في ودائع التوفير لديه بمقدار ٣ مليار ليرة سورية.

■ ازداد حجم اجمالي ودائع التوفير في معظم المصارف العامة خلال الفترة الممتدة بين نهاية العام ٢٠١٣ ونهاية العام ٢٠١٦، وترافق ذلك مع زيادة في حجم ودائع التوفير في المصارف المدروسة. وقد سجل المصرف التجاري أكبر زيادة في حجم ودائع التوفير خلال هذه الفترة، حيث وصل حجم ودائع التوفير لديه في نهاية العام ٢٠١٦ الى ٥٢ مليار ليرة سورية بعد أن كان ٤٨ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٥، يليه مصرف التسليف الشعبي الذي وصل حجم ودائع التوفير لديه في نهاية العام ٢٠١٦ الى ٣٧ مليار ليرة سورية بعد أن كان ٣٤ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٥.

٣-٢ : تطور الودائع الآجلة :

يوضح الجدول التالي تطور اجمالي الودائع الآجلة لدى معظم المصارف العامة العاملة في سورية بشكل سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول من العام ٢٠١١ وحتى نهاية العام ٢٠١٦ :

الجدول رقم (١٧) : تطور اجمالي الودائع الآجلة في المصارف السورية العامة خلال الفترة

(٢٠١٦/١٢-٢٠١١/٣) (مليار ليرة)

السنة	3/2011	12/2011	12/2012	12/2013	12/2014	12/2015	12/2016
التجاري	62	54	53	73	114	176	315
العقاري	102	105	95	113	133	115	113
الزراعي	1	1	1	1	1	1	1
صناعي	7	7	7	11	12	12	9
تسليف	36	36	27	22	22	20	20
المجموع	207	202	182	219	281	323	457

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

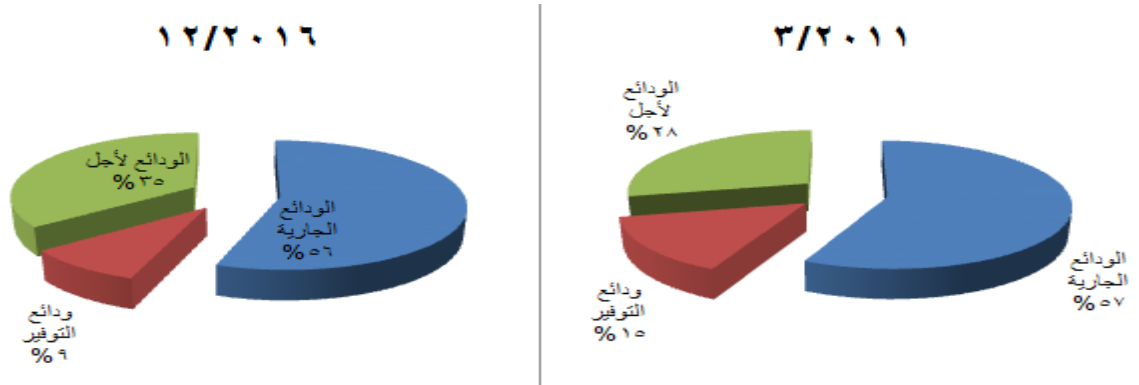
نلاحظ من الجدول السابق رقم (١٧) ما يلي :

- انخفاض حجم اجمالي الودائع الآجلة في معظم المصارف العامة خلال الفترة الممتدة بين نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١ وحتى نهاية العام ٢٠١٢، فقد سجل كل من المصرف التجاري ومصرف التسليف الشعبي أكبر انخفاض في حجم الودائع الآجلة لديهما، حيث بلغ الانخفاض في نهاية العام ٢٠١٢ ما مقداره ٩ مليار ليرة سورية في كلا المصرفين عما كانت الودائع الجلة عليه في نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١، يليهما المصرف العقاري الذي سجل انخفاضاً بمقدار ٧ مليار ليرة سورية في نفس الفترة، في حين بقي حجم الودائع الآجلة في كل من المصرف الزراعي والمصرف الصناعي ثابتة خلال هذه الفترة.
- ازداد اجمالي حجم الودائع الآجلة خلال الفترة الممتدة بين نهاية العام ٢٠١٢ ونهاية العام ٢٠١٦ على الرغم من انخفاض حجم الودائع الآجلة لدى بعض المصارف، ففي نهاية العام ٢٠١٦ شهد كل من المصرف العقاري والمصرف الصناعي انخفاضاً في حجم ودائعهما الآجلة بمقدار ٢، ٣ مليار ليرة سورية على التوالي، وبقي حجم الودائع الآجلة في كل من المصرف الزراعي ومصرف التسليف الشعبي ثابتاً، ولكن الزيادة في حجم الودائع الآجلة في المصرف التجاري كانت أكبر بكثير من الانخفاض الذي شهدته الودائع الآجلة في بعض المصارف قيد الدراسة، حيث شهد حجم الودائع الآجلة في المصرف التجاري في نهاية العام ٢٠١٦ زيادة بمقدار ١٣٩ مليار ليرة سورية.

والشكل البياني التالي رقم (٨) يبيّن تطور نسبة الودائع حسب نوع الوديعة في المصارف السورية العامة المدروسة خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول من العام ٢٠١١ وحتى نهاية العام ٢٠١٦ :

الشكل البياني رقم (٨) : تطور نسبة الودائع حسب نوع الوديعة في المصارف العامة السورية بين نهاية

الربع الأول من العام ٢٠١١ ونهاية العام ٢٠١٦ (%)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

نلاحظ من الشكل البياني السابق انخفاض كل من نسبة الودائع الجارية ونسبة ودائع التوفير بمقدار ١%، ٦% على التوالي، وزيادة في نسبة الودائع الآجلة بمقدار ٧% خلال فترة الدراسة.

كما نلاحظ أيضاً أن الودائع الجارية تستحوذ على النصيب الأكبر من اجمالي الودائع في المصارف العامة، تليها الودائع الآجلة، وتليها ودائع التوفير، وهذا ما يدل على أن ثقافة الادخار ما زالت ضعيفة نسبياً في سورية.

سيتم في الفصل التالي والأخير تحليل ومناقشة أهم العوامل المؤثرة في حجم ونسبة وتركيب الودائع.

الفصل الثالث

أثر الأزمة في ودائع المتعاملين مع المصارف السورية العامة

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في ودائع المتعاملين مع المصارف السورية العامة
(دراسة قياسية ٢٠١١-٢٠١٦).

المبحث الثاني : دراسة تحليلية على الخسائر التي تعرّض لها المتعاملون مع المصارف السورية العامة.

**المبحث الأول : العوامل المؤثرة في ودائع المتعاملين مع المصارف السورية العامة
(دراسة قياسية ٢٠١١-٢٠١٦).**

يتطرق هذا المبحث الى دراسة أثر العوامل المؤثرة على الودائع في كل من اجمالي الودائع، واجمالي الودائع الآجلة، واجمالي ودائع التوفير في المصارف السورية العامة خلال الفترة الممتدة ما بين العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٦. حيث يتم استخدام الأساليب الاحصائية المناسبة لتبيان هذا الأثر من خلال بناء ثلاث نماذج قياسية لاستخلاص العلاقة ما بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة.

أولاً- متغيرات الدراسة

تمّ في هذه الدراسة استبعاد كل من العوامل التالية :

العامل	سبب الاستبعاد
عائد البدائل	عدم توفر بيانات دقيقة بهذا الشأن
السمات المادية والشخصية للمصرف	
مستوى ونوعية وتكلفة الخدمات المصرفية	
انتشار الوعي المصرفي	
مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي	
السياسات الاقتصادية العامة	
الدخل	عدم توفر بيانات ربعية
مستوى النشاط الاقتصادي	
سعر الفائدة	قامت هذه الدراسة على مجموع الودائع في المصارف العامة العاملة في سورية وليس على شرائح الودائع حسب تاريخ استحقاقها، حيث أنّ لكل نوع من لودائع سعر الفائدة الخاص به، كما أنّ لكل مصرف الحرية في وضع هامش لسعر الفائدة.

وبذلك يكون الجانب العملي في هذه الدراسة قد تضمن على متغيرين تفسيريين هما **وسطي سعر الصرف للمصارف والتضخم** كمحددتين للمتغير التابع في ثلاثة نماذج وهي : إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في سورية الذي اعتمد كمتغير تابع في النموذج الأول، وإجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة والذي اعتمد كمتغير تابع في النموذج الثاني، وإجمالي التوفير والذي اعتمد كمتغير تابع في النموذج الثالث.

ثانياً- مصادر البيانات

- **إجمالي الودائع - إجمالي الودائع الآجلة - إجمالي ودايع التوفير في المصارف العامة :**
تم اعتماد تصنيف الودائع حسب تاريخ الاستحقاق في هذا البحث، حيث تم الحصول على البيانات الربعية للسلسلة الزمنية الخاصة بودائع كل مصرف من المصارف العاملة العاملة في سورية على مدى والبالغ عددها (٦) مصارف، وذلك من خلال قيام الباحث بزيارة ميدانية الى إدارات المصارف جميعها، وتم جمعها من قبل الباحث وإرفاق نسخة عنها في ملحقات البحث.
- **سعر الصرف :** تم الحصول على البيانات الربعية للسلسلة الزمنية الخاصة بسعر الصرف الرسمي للمصارف من خلال قيام الباحث بزيارة ميدانية الى مصرف سورية المركزي وقد تم اعتمادها في هذه الدراسة وإرفاق نسخة عنها في ملحقات البحث.
- **التضخم :** تم حساب السلسلة الربعية للتضخم من قبل الباحث، بدايةً حصل الباحث على سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI الشهرية للفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠١٦) من موقع مصرف سورية المركزي وتحويلها الى سلسلة ربعية وذلك بأخذ المتوسطات العادية لها (كل ثلاثة أشهر تمثل ربع)، ومن ثم حساب التضخم الربعي للسلسلة باعتماد الرقم القياسي السنوي لأسعار المستهلك في عام ٢٠١٠ كسنة أساس، عن طريق تطبيق المعادلة التالية :

$$\text{التضخم الربعي} = \frac{CPI T - CPI 2010}{CPI 2010} * 100$$

وقد تم إرفاق نسخة عن السلسلة الربعية المحسوبة للتضخم في مرفقات البحث.

ثالثاً- الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة :

تم حساب الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews الإصدار التاسع و إدراج النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (١٨) : الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة ((الودائع مليار ل. س.))، (سعر الصرف ليرة سورية))

المتغير	المتوسط	الوسيط	الحد الأعلى	الحد الأدنى
سعر الصرف / Exch	165.44	136.755	497.07	46.62
التضخم / Inf	155.385	132.395	425.65	1.67
مجموع الودائع / Dep	924	844	1441	694
ودائع التوفير Sdep	99	103	120	80
الودائع الآجلة Tdep	260	225	458	154

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 9

يمكن استخلاص العديد من الملاحظات من الجدول أعلاه، لكن يهتم هذا البحث بالإشارة إلى بعضٍ منها كما يلي :

- بلغ متوسط سعر الصرف (١٦٥.٤) ليرة سورية سنوياً خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦)، و حد أعلى قيمته (٤٩٧.٠٧) ليرة سورية في الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ، في حين كان سعر الصرف في أدنى مستوى له عند (٤٦.٦٢) ليرة سورية وذلك في الربع الأول من عام ٢٠١١.
- بلغ متوسط التضخم (١٥٥.٣٨) سنوياً خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦)، و حد أعلى قيمته (٤٩٧.٠٧) في الربع الرابع من عام ٢٠١٦، في حين كان التضخم في أدنى مستوى له عند (١.٦٧) وذلك في الربع الأول من عام ٢٠١١.
- ازداد اجمالي حجم الودائع في المصارف العامة العاملة في سورية من (٦٩٤) مليار ليرة سورية في الربع الأول من عام ٢٠١٣ كأدنى قيمة له الى أعلى قيمة له (١٤٤١) مليار ليرة سورية في الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ، وبلغ متوسط حجم الودائع في المصارف العامة (٩٢٤) مليار ليرة سورية خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦) .
- ازداد اجمالي حجم ودائع التوفير في المصارف العامة العاملة في سورية من (٨٠) مليار ليرة سورية في الربع الأول من عام ٢٠١٣ كأدنى قيمة له الى أعلى قيمة له (١٢٠) مليار

ليرة سورية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥، وبلغ متوسط حجم ودائع التوفير في المصارف العامة (٩٩) مليار ليرة سورية خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦) .

- ازداد اجمالي حجم الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية من (١٥٤) مليار ليرة سورية في الربع الرابع من عام ٢٠١١ كأدنى قيمة له الى أعلى قيمة له (٤٥٨) مليار ليرة سورية في الربع الرابع من عام ٢٠١٦، وبلغ متوسط حجم ودائع التوفير في المصارف العامة (٢٦٠) مليار ليرة سورية خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦) .

رابعاً- اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات

بين الاقتصادي Yule (1989) في دراسته (why do we sometimes get nonsense corrections between time series?) نوعاً من العلاقات تسمى بالعلاقات الوهمية Serious Regressions بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والتي تعني بعدم وجود علاقة بين عدد من المتغيرات في الواقع، ولكن مع ذلك يتبين عند تقدير الانحدار أن معامل التحديد ذو قيمة عالية مقابل قيمة منخفضة لاختبار دورين واتسون مما يوحي بعلاقة قوية بين المتغيرات ولكن ذلك يخفي عدم صحة اتجاه تلك العلاقة أو حتى عدم وجودها في الواقع، ومن أهم أسباب هذه الظاهرة هو عدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات.

قد أوضحت عدة دراسات تطبيقية منها (Nelson & Polsser, 1989) و (Stock & Watson, 1989) أن أغلب السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتسم غالباً بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون سلاسلها الزمنية، وبالتالي تكون غير مستقرة في مستوياتها (تحتوي على جذر الوحدة)، لذا يعدّ تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية ورتبة تكاملها شرطاً مهماً قبل اختبار علاقات التكامل والسببية. وقد وُظفت اختبارات عديدة لجذر الوحدة هدفها الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية، ومن أهمها وأكثرها شيوعاً هو اختبار ديكي فولر الموسّع اختبار ديكي فولر الموسّع (Augmented Dickey & Fuller- ADF): يعدّ هذا الاختبار من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، نظراً لتصحيحه مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروق المتغير التابع^١ . ويتضمن الاختبار ثلاثة نماذج كما يلي^٢:

^١ موري، سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٠٣.

^٢ هتهات، سعيد، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١٤٢.

النموذج الأول: بدون وجود معامل ثابت أو اتجاه زمني

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \Delta y_{t-i} + u_t$$

النموذج الثاني : بوجود معامل ثابت دون اتجاه زمني

$$\Delta y_t = a + \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \Delta y_{t-i} + u_t$$

النموذج الثالث: بوجود معامل ثابت واتجاه زمني

$$\Delta y_t = a + \beta T + \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \Delta y_{t-i} + u_t$$

تنطوي فرضية العدم لهذا الاختبار على وجود جذر الوحدة ($H_0: \rho = 0$)، بينما تنطوي الفرضية البديلة على عدم وجود جذر الوحدة ($H_1: \rho < 0$)، وبالتالي فإن رفض العدم يضمن غياب جذر الوحدة ويعني أنّ البيانات ساكنة.

وقد تمّ تطبيق اختبار ADF على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها. وفيما يلي جدول يبيّن نتائج تطبيق هذا الاختبار على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم (١٩) : اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج

المتغير	نوع السلسلة	بدون ثابت أو اتجاه	بثابت وبدون اتجاه	بثابت و اتجاه	درجة التكامل
اجمالي الودائع LogDEP	المستوى	3.648768	1.911735	-2.574381	عند ساكنة
	الفرق الأول	-0.048983	-2.410795	***-6.104279	I(1)
اجمالي ودائع لأجل LogTDEP	المستوى	1.606749	0.475879	-2.660348	عند ساكنة
	الفرق الأول	***-5.802872	***-6.818345	***-8.194233	I(1)
اجمالي ودائع التوفير LogSDEP	المستوى	0.430532	-0.35619	-2.799249	عند ساكنة
	الفرق الأول	***-2.936799	** -3.325319	-3.16525	I(1)
سعر الصرف LogExha	المستوى	3.502254	1.24084	-2.911882	عند ساكنة
	الفرق الأول	-1.577087	** -3.66423	** -4.006421	I(1)
التضخم LogInf	المستوى	1.561418	-1.851907	-4.851179	عند ساكنة
	الفرق الأول	***-2.931527	***-3.874337	***-5.012983	I(1)

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

الفرضية : H_0 : unit root

***, **, * : لا يوجد جذر وحدة عند مستوى دلالة ١% و ٥% و ١٠% على التوالي

وبيّن الجدول رقم (١٩) نتائج تطبيق اختبار ADF على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بصيغتها اللوغاريتمية التي تشير الى عدم استقرار هذه السلاسل في المستوى، واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول لها باستخدام فترات إبطاء تمّ تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي بناءً على معيار (SIC).

نستنتج مما سبق، أنّ نتائج اختبار جذر الوحدة تؤكد عدم دقة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج ووفقاً لأدبيات الاقتصاد القياسي سيتم توظيف اختبارات التكامل المشترك لبحث مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة من عدمها.

خامساً- صياغة النموذج الأول

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة وتكاملها من نفس الدرجة (1)، تمّ استخدام منهجية التكامل المشترك لتوضيح العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم واجمالي ودائع عملاء المصارف العامة العاملة في سورية، حيث أنّ استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS قد يؤدي الى تقدير زائف لمعادلة الانحدار في حال عدم استقرار السلاسل الزمنية، وفي ضوء نتائج اختبارات جذر الوحدة سيتم توظيف اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

٥. ١. تحديد فترات الإبطاء المناسبة

قبل البدء بإجراء اختبارات التكامل المشترك على متغيرات الدراسة يجب أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء p المناسبة لنموذج (VAR) بشكل يوازن بين درجات الحرية ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي، لأنّه باستخدام عدد أقل من p يحدث خطأ في توصيف النموذج، كما ينتج عن استخدام عدد أكبر من p عدم استغلال كافة بيانات السلسلة الزمنية وانخفاض عدد درجات الحرية. وقد اقترح الاحصائيون العديد من المعايير الكمية التي تساعد في تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المناسبة للنماذج المدروسة، ومن هذه المعايير^١:

١. معيار خطأ التوقع النهائي (Final Predictor Error Criterion – FPE)

٢. معيار أكايك (Akaike Information Criterion – AIC).

٣. معيار شوارتز (Schwarz Information Criterion – SC).

٤. معيار (Hannan – Quinn Criterion – HQ).

¹ Liew, S., Venus, K., " Which lag length selection should we employ?", Economics Bulletin , Vo1.3, N.33, 2004, p2

٥. معيار معلومات بيزيان (Bayesian Information Criterion).

ويتم اختيار فترة الإبطاء التي تكون عندها قيمة كل من AIC و SIC و HQ أصغر ما يمكن ، وفي حال استخدام برامج احصائية جاهزة يتم اختيار فترة الإبطاء التي يرشحها العدد الأكبر من المعايير الموضّحة سابقاً^١.

وقد تبين عند استخدام البرنامج الإحصائي Eviews9 في تقدير عدد فترات الإبطاء وفقاً لمعايير مختلفة أنّ فترة الإبطاء المثلى التي رشحها العدد الأكبر من هذه المعايير هي فترتين زمنيتين، كما هو موضّح في الجدول رقم (٢٠) أن المعايير (FPE، AIC، HQ) أشارت أنّ أفضل فترة إبطاء هي فترتين زمنيتين، في حين كل من معياري (LR، SC) أشارا الى أن فترات الإبطاء الأنسب هي فترة زمنية واحدة.

الجدول رقم (٢٠) : تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	4.338439	NA	0.000177	-0.12747	0.021747	-0.095086
1	83.9904	128.9603*	2.14E-07	-6.85623	-6.259359*	-6.726693
2	95.88523	15.85977	1.74e-07*	-7.131926*	-6.087404	-6.905238*
3	103.9663	8.465885	2.25E-07	-7.04441	-5.552234	-6.720569

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 9

* تشير الى فترة الإبطاء المختارة من قبل المعيار

وتتناسب فترة الإبطاء التي تمّ اختيارها مع حجم عينة الدراسة، بما يخفّض من عدد درجات الحرية التي تُستخدم عند إجراء الاختبارات الإحصائية على نماذج الدراسة، كما أنها تتسجم مع عدد فترات الإبطاء المعتمدة في الدراسات القياسية التي حجم عينتها متقارب مع حجم العينة في هذه الدراسة ومنها دراسة (مجلخ، ٢٠١٦)^٢.

٥. ٢. تحديد عدد متجهات التكامل

تعتمد طريقة جوهانسون على مقدّرات الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) في اختبار وتقدير عدّة متجهات للتكامل المشترك، ويتفوق هذا الاختبار على اختبارات اخرى منها اختبار

^١ بركة، الآء ، "محددات وطرق قياس انتاجية العمل في سورية -دراسة قياسية" ، اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٤، ص ٦٧

^٢ مجلخ، سليم، "محددات البطالة في الجزائر"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (١٣) ، العدد (٢)، الشارقة، ٢٠١٤.

انجل وجرانجر في ملائمته للعينات صغيرة الحجم والحالات التي يوجد فيها أكثر من متغيرين، إضافة الى أنه يكشف عن الحالات التي يكون فيها تكامل مشترك وحيد^١. ويستخدم أسلوب جوهانسون من أجل تحديد عدد متجهات التكامل المشترك اختبارين مبنيين على دالة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio Test -LR)، وكلاهما لا يخضع للتوزيع المعياري حتى في حال العينات الكبيرة، لذا وضع كل من (Johansen & Juselius) جداول للقيم الحرجة الملائمة لهذين الاختبارين وطوّرها فيما بعد (Osterwald & Lenum, 1992)^٢، وهذين الاختبارين هما:

- اختبار الأثر (Trace Test) : يتم فيه اختبار فرضية عدم القائلة بوجود r متجه على الأكثر من متجهات التكامل المشترك، أي أنّ عدد هذه المتجهات يقلّ أو يساوي r مقابل الفرضية البديلة التي تنصّ على أنّ عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $r+1$ ، وتحسب احصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار بالعلاقة :

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^P \ln(1 - \lambda_i)$$

بالمقارنة بين قيمتي الاختبار المحسوبة والجدولية (الحرجة)، يتم قبول الفرضية عدم إذا كانت القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة ورفضها إذا كانت أصغر^٣.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue) : تُحسب احصائية هذا الاختبار بالعلاقة التالية :

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

تنصّ فرضية عدم لهذا الاختبار على وجود r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود $r+1$ متجه للتكامل المشترك، تُرفض فرضية عدم إذا كانت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة معنوية معيّن، وتُقبل إذا كانت أقلّ^٤.

^١ سلامي، شفي، أحمد، أحمد، " اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (١٣)، الجزائر، ٢٠١٣.

^٢ Osterwald, Lenum, " A Note with fractals of Asymptotic Distribution of the Maximum Likelihood Cointegration Rank Test statistics : Four Cases", Oxford Bulletin Of Economics and Statistics, Vo1.4, 1992, p461-472.

^٣ Brooks, C., " Introductory econometrics for finance", second edition, Cambridge University, New York, 2008, p351

^٤ Dritsakis, N., " Labor Productivity, Wages and unemployment : An Empirical Investigation for Greece Using Causality Analysis", University of Macedonia, Thessaloniki, Greece, 2004, p9

وبيّن الجدول التالي رقم (٢١) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في ظل اختباري الأثر و القيمة الذاتية العظمى:

الجدول رقم (٢١) : نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج الأول

اختبار القيمة الذاتية العظمى			اختبار الأثر			قيم المتجه	فرضية العدم
الاحتمال	القيمة الحرجة	احصائية القيمة الذاتية العظمى	الاحتمال	القيمة الحرجة	إحصائية الأثر		
0	21.13162	41.43559	0	29.79707	57.21517	0.860978	None
0.0618	14.2646	13.67464	0.0453	15.49471	15.77959	0.478566	At most 1
0.1468	3.841466	2.104952	0.1468	3.841466	2.104952	0.095376	At most 2

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews 9
القيم الجدولية مأخوذة حسب (1999) MacKinnon-Haug-Michelis عند مستوى دلالة ٥%

نلاحظ من الجدول السابق رفض فرضيتي العدم القائلتين بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك أو وجود متجه واحد فقط عند مستوى دلالة ٥% ، حيث كانت جميع القيم المحسوبة المقابلة لفرضيتي العدم المرفوضتين تفوق القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة لها، كما كانت احتمالاتها الحرجة أقل من ٥%^١. أي أنّ هناك متجهين لعلاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة. إنّ وجود متجهين لعلاقة التكامل بين المتغيرات المدروسة يدلّ على وجود توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات، مما يعني أنّ هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيراً وتُظهر سلوكاً متشابهاً خلال الفترة المدروسة، نستنتج من ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. تمّ تقدير معادلة التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسون بحسب نتائج برنامج Eviews9 وكانت المعادلة وفق الشكل التالي :

$$\text{LogDep} = -18.76 - 0.399 * \text{LogExch} + 0.019 * \text{LogInf}$$

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري (0.00987) (0.0146)

تقدّم المعلومات المقدّرة في هذه المعادلة النتائج العملية لتقدير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع أي تأثير المتغيرات المدروسة (سعر الصرف ، والتضخم) في ودائع عملاء المصارف العامة في الأجل الطويل، حيث كانت جميع قيم هذه المعلومات معنوية ومختلفة عن

^١ إنّ اختبار التكامل المشترك الذي أجري في هذه الدراسة كان بوجود ثابت غير مقيد و بدون الاتجاه العام، ويرجع السبب في ذلك الى ضرورة التوافق مع اختبارات جذر الوحدة التي افترضت وجود الثابت عند دراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات.

الصفحة ما عدا الثابت كانت قيمته غير معنوية. بدقة، نلاحظ وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين سعر الصرف واجمالي ودائع عملاء المصارف العامة العاملة في سورية وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات أجريت على الدول الأخرى مثل دراسة (Osundina Others, J. Ademola, ٢٠١٦)^١. أيضاً، تبين المعادلة أن كل زيادة في سعر الصرف بنسبة (١%) تؤدي الى تراجع ودائع المتعاملين مع المصارف العامة العاملة في سورية بنسبة (٣٩.٩%). نلاحظ أيضاً وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين التضخم واجمالي ودائع عملاء المصارف العامة العاملة في سورية. بدقة، أظهرت المعادلة السابقة أن تأثير التضخم على ودائع العملاء كان طفيفاً في الأجل الطويل حيث أن كل زيادة في التضخم بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة اجمالي ودائع المتعاملين مع المصارف العامة العاملة في سورية بنسبة (١.٩%). وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسات أجريت على الدول الأخرى منها دراسة (مالك، ٢٠٠٦)^٢ في حالة بنك البركة السوداني، ولكنها تتفق مع نتائج دراسة (ندور، زيرير، ٢٠١٦)^٣ التي أجريت في سورية ودرست العلاقة بين التضخم وودائع عملاء المصارف الإسلامية في سورية، كما تتفق مع دراسة (النوا، ٢٠١٩)^٤ التي درست تأثير كل من عاملي التضخم وسعر الصرف في اجمالي ودائع عملاء المصارف الخاصة في سورية.

٥.٣. نموذج تصحيح الخطأ (VECM) : Vector Error Correction Model

عند صياغة نموذج تصحيح الخطأ، بيّنت النتائج المدرجة في الجدول رقم (٢٢) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية عند ٥% وهي سالبة وتقدر بـ 0.864، وهذا يشير الى أن مستوى التغير في اجمالي ايداعات المصارف العامة العاملة في سورية في الأجل القصير لا يتساوى مع مستواها في الأجل الطويل، كما أن الانحراف في اجمالي ودائع المصارف العامة العاملة في سورية خلال الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الربع السابق (q-1) يتم تصحيحه جزئياً بنسبة تقارب 86.4% في الربع الحالي (q)، كما يعني أن تكامل متغيرات نموذج التكامل المشترك من درجة أعلى من الصفر مما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل، إلا أن وجود مثل هذه العلاقة لا يعني بالضرورة وجود توازن قصير الأجل، حيث يعكس الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة طويلة الأجل الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها أي متغير مستقل من

^١ Osundina J. Ademola, and others " Exchange rate volatility and banks performance : Evidence from Nigeria", Babcock university, Nigeria, 2016.

^٢ مالك، أمل محمد محبوب محمد، " أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية : دراسة حالة بنك البركة السوداني للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)" رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠٠٦.

^٣ الياس نور ، رانيا زيرير ، "معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية"، مجلة جامعة البعث ، المجلد ٣٨ العدد ٤٨ ، حمص ، ٢٠١٦.

^٤ النوا، أيهم، " العوامل المؤثرة في ودائع المصارف التقليدية الخاصة السورية (٢٠١١-٢٠١٦)"، بحث غير منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٩.

المتغيرات المدروسة في دالة اجمالي ودائع المصارف العامة العاملة في سورية. من جهة أخرى، تعكس نسبة التصحيح هذه سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن، أي أنّ متغير اجمالي ودائع المصارف العامة العاملة في سورية يستغرق ما يقارب 104 يوم ليعود الى مستواه التوازني إثر حدوث صدمة تطرأ على متغيرات النموذج المدروس، وهذا يشير لسرعة استجابة متغير إجمالي ودائع المصارف العامة العاملة في سورية لمحدداتها المدرجة في هذا النموذج. وبالنسبة لتأثير محددات إجمالي الودائع في هذا النموذج في الأجل القصير، فكما يبين الجدول رقم (٢٢)، فإن التغيرات في سعر الصرف المتباطئة لفترة زمنية واحدة ولفترتين زمنيتين لها تأثير غير معنوي على إجمالي الودائع. كما أنّ تأثير التضخم متباطئاً لفترة زمنية واحدة ولفترتين زمنيتين على إجمالي الودائع كان غير معنوي في الأجل القصير.

الجدول رقم (٢٢) : نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول

المتغيرات التفسيرية	المعلمة المقدرة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة
ECT(-1)	-0.864097	0.15447	[-5.59384]
D(LDEP(-1))	0.047932	0.16565	[0.28936]
D(LDEP(-2))	-0.005217	0.1592	[-0.03277]
D(LEXCH(-1))	-0.2025	0.10728	[-1.88764]
D(LEXCH(-2))	-0.039644	0.10503	[-0.37744]
D(LINF(-1))	0.072772	0.03538	[2.05672]
D(LINF(-2))	0.02497	0.01701	[1.46813]
C	0.029827	0.01761	[1.69414]
R-squared	0.787326		
Adj. R-squared	0.672809		
Sum sq. resids	0.009733		
S.E. equation	0.027363		
F-statistic	6.875186		
Log likelihood	50.80782		
Akaike AIC	-4.076935		
Schwarz SC	-3.679022		
الاختبارات التشخيصية	الاحصائية المحسوبة	عدد درجات الحرية	الاحتمال
الارتباط الذاتي التسلسلي LM	11.6935	9	0.2311
التوزيع الطبيعي Jaque- Bera	4.047498	6	0.6702
تجانس التباين White	84.96841	84	0.4499

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews 9

كما يبيّن الجدول رقم (٢٢) أنّ جودة توفيق نموذج تصحيح الخطأ جيدة من خلال قيمة معامل التحديد 67% ، كما أنّ نموذج تصحيح الخطأ تجاوز كافة الاختبارات الإحصائية للبواقي، إذ تشير إحصائية (Jaqu- Bera) الى عدم رفض فرضية عدم القائلة بالتوزيع الطبيعي للبواقي، وتشير نتائج اختبار (Breusch-Godfrey LM) الى خلوّ النموذج المقدّر من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي، إضافة لعدم رفض فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي باستخدام اختبار (White Heteroskedasticity Test) وبالتالي تلافي وجود مشكلة اختلاف في التباين.

تمّ توظيف اختبار تحليل مكونات التباين بغية التعرّف على مقدار التباين في التنبؤ لإجمالي الودائع الذي يُعزى لخطأ التنبؤ في إجمالي الودائع نفسه، والمقدار الذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى المدرجة في النموذج الأول وذلك خلال فترة تمتد لثلاث سنوات (١٢ ربع)، وظهرت النتائج التي يوضّحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٣) : تحليل مكونات التباين لإجمالي الودائع في النموذج الأول

الفترة	LogINF	LogEXCH	LogDEP
1	0.000000	0.000000	1.000000
2	0.056366	0.142333	0.183836
3	0.053605	0.241644	0.166314
4	0.033224	0.303423	0.407710
5	0.048907	0.364830	0.268970
6	0.060049	0.390266	0.186983
7	0.054707	0.406957	0.238855
8	0.053317	0.442065	0.208565
9	0.056088	0.469916	0.171153
10	0.057223	0.479096	0.183733
11	0.058097	0.485605	0.180527
12	0.058584	0.495991	0.162348

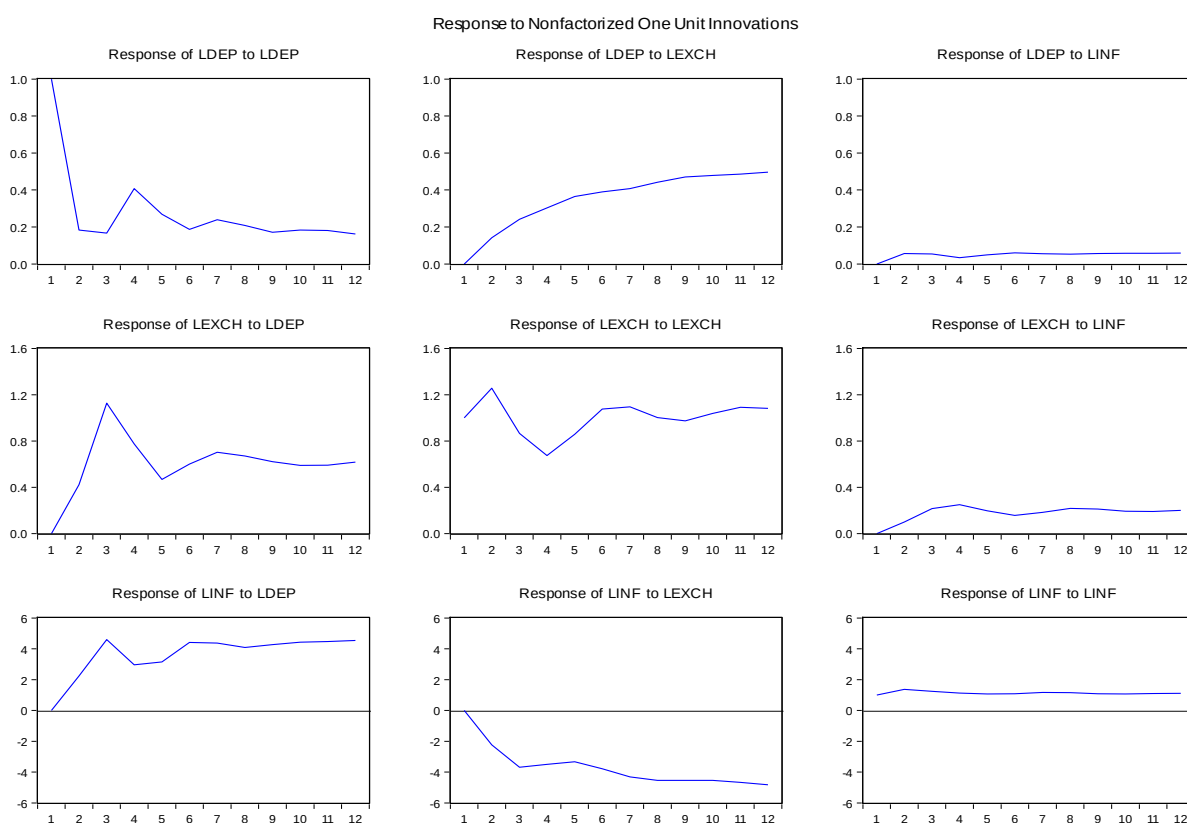
المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

يبيّن الجدول السابق رقم (٢٣) أنّ (100%) من خطأ التنبؤ في تباين إجمالي الودائع يعود للمتغير نفسه في الربع الأول، ثم أخذت هذه النسبة بالانخفاض لتصل الى ما يقارب (16%) بعد ثلاث سنوات (الربع الثاني عشر)، كما تفاوتت القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير

خطأ تباين متغير اجمالي الودائع. إذ بيّنت نتائج التحليل أنّ الأهمية النسبية لمتغير سعر الصرف في تفسير متغير اجمالي لودائع كانت الأكبر في الأجلين القصير والطويل، حيث ارتفعت مساهمته في تفسير خطأ تباين اجمالي الودائع من (14%) في الربع الثاني الى حوالي (50%) في الربع الثاني عشر. وحافظ متغير التضخم على نسبة تفسيرية متدنية تراوحت بين (5.6%) في الربع الثاني و (5.8%) في الربع الثاني عشر.

من أجل التعمّق في تحليل الآثار غير المباشرة (طويلة الأجل) في اجمالي الودائع تمّ تحليل دالة الاستجابة الفورية للنموذج الأول والحصول على الشكل رقم (٩) الذي يوضّح استجابة ردة الفعل لك من سعر الصرف والتضخم على اجمالي الودائع. حيث يبيّن لنا التأثير الايجابي لسعر الصرف في اجمالي الودائع، فأى صدمة عشوائية في سعر الصرف تؤثر ايجابياً على اجمالي الودائع ويستمرّ هذا التأثير ليصل الى ما يقارب (4%) في نهاية الفترة، أما بالنسبة لاستجابة اجمالي الودائع في حال حدوث صدمة عشوائية في متغير التضخم قدرها انحراف معياري واحد فقد كان تأثيره متدنياً جداً لم يتجاوز (1%) طوال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (٩) : دوال الاستجابة الفورية لإجمالي الودائع في النموذج الأول



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews 9

نجد مما سبق، أنَّ نتائج اختبار دالة الاستجابة السابقة تتفق مع النتائج التي تمَّ الحصول عليها من تحليل مكونات التباين ونموذج تصحيح الخطأ الأول.

سادساً- صياغة النموذج الثاني

يصف هذا النموذج العلاقة المقدَّرة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم وبين اجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية، وقد بيَّن اختبار استقرار السلاسل الزمنية في الجدول السابق رقم (١٩) أنَّ السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف والتضخم واجمالي الودائع الآجلة متكاملة من نفس الدرجة (1)، ويمثل النموذج بالشكل التالي:

$$\text{LogTDep} = f(\text{LogExch}, \text{LogInf})$$

١.٦. تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة للنموذج الثاني :

تبين عند استخدام البرنامج الإحصائي Eviews9 في تقدير عدد فترات الإبطاء وفقاً لمعايير مختلفة أنَّ فترة الإبطاء المثلى التي رشحها العدد الأكبر من هذه المعايير هي فترتين زمنيتين، كما هو موضَّح في الجدول رقم (٢٤) أنَّ المعايير (HQ، AIC، FPE) أشارت أنَّ أفضل فترة إبطاء هي فترتين زمنيتين، في حين كل من معياري (SC، LR) أشارا إلى أنَّ فترات الإبطاء الأنسب هي فترة زمنية واحدة.

الجدول رقم (٢٤) : تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7.32262	NA	0.000537	0.983106	1.132324	1.01549
1	62.80021	113.5322	1.61E-06	-4.83812	-4.241246*	-4.70858
2	75.9935	17.59105*	1.15e-06*	-	-4.192954	-5.010788*
3	84.80202	9.227977	1.40E-06	-5.21924	-3.727065	-4.8954

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

ونلاحظ أنَّ فترة الإبطاء في هذا النموذج تتسجم مع عدد فترات الإبطاء المعتمدة في الدراسات القياسية التي حجم عينتها متقارب مع حجم العينة في هذه الدراسة.

٢.٦. تحديد عدد متجهات التكامل

بناءً على اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للتكامل المشترك المدرجة في الجدول التالي رقم (٢٥)، تم رفض فرضية العدم الأولى التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج قيد الدراسة وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقات تكامل بين هذه المتغيرات، وبالانتقال إلى اختبار فرضية العدم الثانية القائلة بوجود متجه واحد للتكامل على الأكثر تم قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي يمكن القول بوجود متجه وحيد لعلاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم (٢٥) : نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج الثاني

اختبار القيمة الذاتية العظمى			اختبار الأثر			قيم المتجه	فرضية العدم
احتمال	القيمة الحرجة	احصائية القيمة الذاتية العظمى	احتمال	القيمة الحرجة	إحصائية الأثر		
0.0001	21.13162	39.70435	0.0000	29.79707	53.63904	0.849031	None
0.0937	14.26460	12.48758	0.0848	15.49471	13.93469	0.448243	At most 1
0.2290	3.841466	1.447103	0.2290	3.841466	1.447103	0.066589	At most 2

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

القيم الجدولية مأخوذة حسب MacKinnon-Haug-Michelis (1999) عند مستوى دلالة ٥%

يمكن كتابة معادلة المتجه التكاملي الوحيد الذي حصلنا عليه والذي يمثل علاقة التوازن في الأجل الطويل على الشكل التالي:

$$\text{LogTDep} = -17.068 - 0.4798 * \text{LogExch} + 0.015 * \text{LogInf}$$

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري (0.0189) (0.01133)

يتضح من المعادلة أنّ مرونة سعر الصرف في إجمالي الودائع الآجلة سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5%، حيث أنّ كل زيادة في سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى نقص في إجمالي الودائع الآجلة بنسبة 47%، وهذا يتوافق مع ما توصل إليه النموذج الأول في هذه الدراسة.

بالمقابل، كان تأثير عامل التضخم طفيفاً على اجمالي الودائع الآجلة، وقد كان تأثيره إيجابياً ومعنوياً. وهذه النتيجة توافق أيضاً ما تمّ التوصل إليه في النموذج الأول. بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات هذا النموذج، تأتي الخطوة التالية والمتمثلة بتصميم نموذج تصحيح الخطأ الخاص به، والذي ظهرت نتائجه على النحو المبين في الجدول التالي رقم (٢٦) :

الجدول رقم (٢٦) : نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول

المتغيرات التفسيرية	المعلمة المقدرة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة
ECT(-1)	-1.499427	0.24533	[-6.11187]
D(LTDEP(-1))	0.377102	0.20981	[1.79733]
D(LTDEP(-2))	0.313931	0.16312	[1.92458]
D(LEXCH(-1))	-0.516013	0.2095	[-2.46308]
D(LEXCH(-2))	-0.041354	0.20488	[-0.20184]
D(LINF(-1))	0.184176	0.06858	[2.68563]
D(LINF(-2))	0.05329	0.03272	[1.62848]
C	0.015886	0.03369	[0.47155]
R-squared	0.833756		
Adj. R-squared	0.74424		
Sum sq. resid	0.036958		
S.E. equation	0.053319		
F-statistic	9.314027		
Log likelihood	36.79858		
Akaike AIC	-2.742722		
Schwarz SC	-2.344808		
الاختبارات التشخيصية	الاحصائية المحسوبة	عدد درجات الحرية	الاحتمال
الارتباط الذاتي التسلسلي LM	12.82836	9	0.1705
التوزيع الطبيعي Jaque- Bera	2.599098	6	0.8572
تجانس التباين White	85.80968	84	0.4247

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الاحصائي Eviews 9

بالنظر الى الجدول السابق، يتبين لنا أنّ قيمة معامل التكيّف (حد تصحيح الخطأ) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت (-1.499)، مما يعني أنّ حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في اجمالي الودائع الآجلة في هذا النموذج، كما نستدل من

هذه النتائج على وجود علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من محددات اجمالي الودائع الآجلة في هذا النموذج الى اجمالي الودائع الآجلة، وعلى ارتفاع سرعة تصحيح الخطأ في هذا النموذج مقارنةً بسابقه في النموذج الأول، حيث يحتاج متغير اجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية الى ما يقارب 60 يوماً للعودة لقيمتها التوازنية في حال حدوث اختلال فيه في المدى القصير.

بلغت القدرة التفسيرية لهذا النموذج 74%، وهذا يدلّ على جودة توفيق النموذج ويشير الى أن 74% من المتغيرات الحاصلة في اجمالي الودائع الآجلة تفسرها محددات هذه الودائع التي يشملها هذا النموذج، والنسبة المتبقية (26%) تعود للمحددات الأخرى غير المدروسة في هذا النموذج والتي يُعبر عنها الخطأ العشوائي. أما بالنسبة لمعنوية معلمات النموذج في الأجل القصير، فقد تبين أنّ التغيرات في سعر الصرف المتباطئة لفترة زمنية واحد تؤثر تأثيراً معنوياً وسلبياً على اجمالي الودائع الآجلة في حين أنّ التغيرات في سعر الصرف المتباطئة لفترتين زمنيتين لها تأثير غير معنوي على إجمالي الودائع الآجلة، أما بالنسبة للتضخم المتباطئ لفترة زمنية واحدة فله تأثير ايجابي ومعنوي على اجمالي الودائع الآجلة، في حين كان تأثير التضخم المتباطئ لفترتين زمنيتين غير معنوي على اجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية في الأجل القصير.

كما بيّنت نتائج الاختبارات التشخيصية أنّ نتائج النموذج المقدّر غير متحيزة، ومن ثمّ يؤخذ بها ويعتدّ بثقتها. إذ تمّ قبول فرضيات عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج المقدّر وخضوع هذه البواقي للتوزيع الطبيعي وعدم اختلاف تباينها، مما يدلّ على كفاءة هذا النموذج واتساقه.

بالانتقال الى تحليل مكونات التباين نحصل على النتائج الموضّحة في الجول التالي رقم (٢٧):

الجدول رقم (٢٧) : تحليل مكونات التباين لإجمالي الودائع الآجلة في النموذج الثاني

الفترة	LogINF	LogEXCH	LogDEP
1	0.000000	0.000000	1.000000
2	0.160766	0.203490	-0.122325
3	0.093440	0.428350	0.039358
4	0.025851	0.583261	-0.053352
5	0.024240	0.620019	0.110915
6	0.064271	0.596942	-0.131020
7	0.043391	0.604275	-0.117808
8	0.017172	0.654492	-0.128976
9	0.015625	0.685423	-0.089249
10	0.029881	0.677156	-0.140068
11	0.028018	0.665178	-0.144263
12	0.019679	0.673221	-0.144963

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

نلاحظ من الجدول السابق أنّ المساهمة النسبية لإجمالي الودائع لأجل قد تراجعت في تفسير تباين الخطأ لإجمالي الودائع الآجلة نفسه من 100% في الربع الأول الى ما يقارب 67% في نهاية السنة الثالثة (الربع الثاني عشر)، وكان لمتغير سعر الصرف النسبة الأكبر في تفسير تباين الخطأ، إذ ازدادت مساهمته من 20% في الربع الثاني الى 67% في نهاية الفترة المدروسة، يليه متغير التضخم الذي تناقصت نسبة مساهمته في تفسير تباين الخطأ بين فترة وأخرى، حيث تناقصت نسبة تفسيره من 16% في الربع الثاني الى ما يقارب 2% في نهاية السنة الثالثة.

من الجدير بالذكر أنّه عند إعادة ترتيب متغيرات النموذج المدروس ليصبح متغير التضخم أولاً يليه متغير سعر الصرف، تمّ الحصول على نتائج مماثلة للنتائج الواردة أعلاه في الجدول رقم (٢٨)، وهذا الأمر يدعم درجة الثقة بنتائج تحليل مكونات التباين في الجدول التالي:

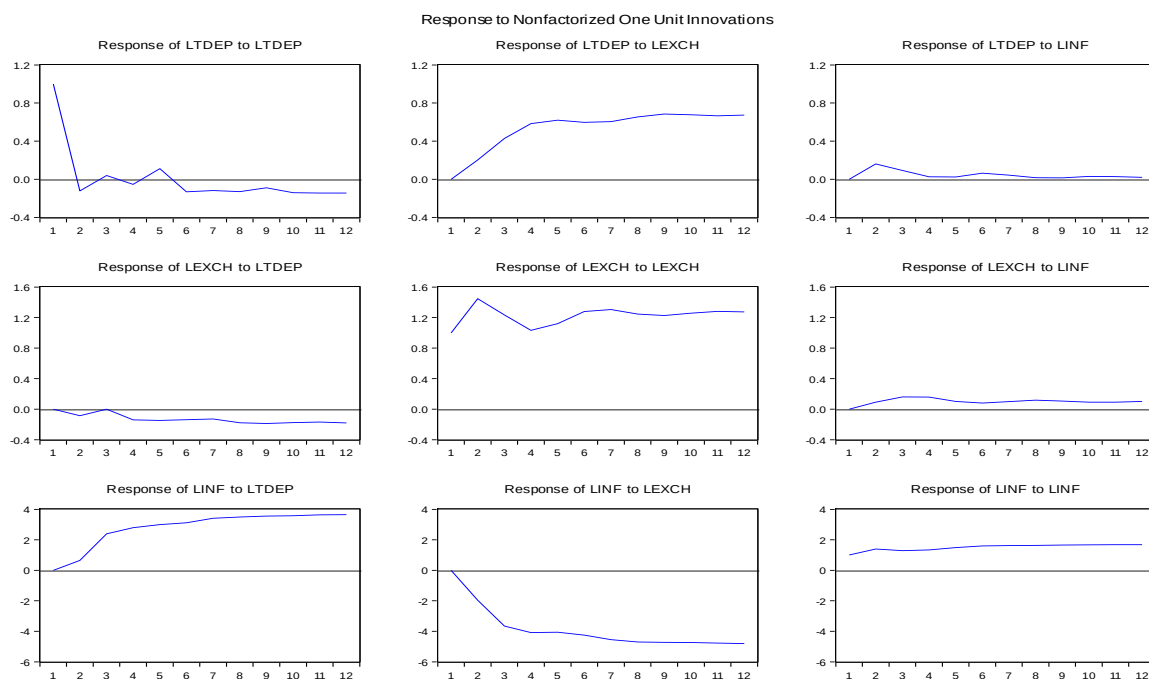
الجدول رقم (٢٨) : تحليل مكونات بعد إعادة ترتيب محددات النموذج الثاني

الفترة	LogEXCH	LogINF	LogDEP
1	0.000000	0.000000	1.000000
2	0.203490	0.160766	-0.122325
3	0.428350	0.093440	0.039358
4	0.583261	0.025851	-0.053352
5	0.620019	0.024240	0.110915
6	0.596942	0.064271	-0.131020
7	0.604275	0.043391	-0.117808
8	0.654492	0.017172	-0.128976
9	0.685423	0.015625	-0.089249
10	0.677156	0.029881	-0.140068
11	0.665178	0.028018	-0.144263
12	0.673221	0.019679	-0.144963

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

من جهة أخرى، تمّ استخدام دالة الاستجابة الفورية لقياس تأثير الصدمات خلال فترات زمنية معيّنة، إذ يمكن من خلال هذه الدالة معرفة ردة فعل متغير إجمالي الودائع لأجل للصدمات التي تُحدثها محددات إجمالي الودائع لأجل المدرجة في هذا النموذج من خلال تلك الدالة. يوضّح الشكل رقم (١٠) حجم تأثير تلك الصدمات في حال ظهورها خلال فترة تمتد لثلاث سنوات بانحراف معياري واحد في المتغيرات التفسيرية للنموذج المدروس.

الشكل رقم (١٠) : دوال الاستجابة الفورية لإجمالي الودائع الآجلة في النموذج الثاني



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

لقد كان لعامل سعر الصرف التأثير الأكبر في اجمالي الودائع الآجلة، حيث يميل سعر الصرف الى التأثير الإيجابي في اجمالي الودائع الآجلة من الفترة الثانية وحتى الفترة الخامسة والاستقرار بعدها حتى نهاية الفترة المدروسة، في حين كان تأثير عامل التضخم موجباً ومنخفضاً طوال الفترة المدروسة، حيث أنه قد شهد ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة الثانية لينخفض ويستقر عند مستوى منخفض حتى نهاية الفترة المدروسة.

سابعاً- صياغة النموذج الثالث

يصف هذا النموذج العلاقة المقدّرة بين تغيرات سعر الصرف والتضخم وبين اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة العاملة في سورية، وقد بيّن اختبار استقرار السلاسل الزمنية في الجدول السابق رقم (١٩) أنّ السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف والتضخم واجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة متكاملة من نفس الدرجة (1)، ويمثل النموذج بالشكل التالي:

$$\text{LogSDep} = f(\text{LogExch}, \text{LogInf})$$

١.٧. تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة للنموذج الثالث :

تبين عند استخدام البرنامج الإحصائي Eviews9 في تقدير عدد فترات الإبطاء وفقاً لمعايير مختلفة أنّ فترة الإبطاء المثلى التي رشحتها جميع هذه المعايير هي فترتين زمنيتين، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٩) أنّ المعايير (SC ، LR ، HQ ، AIC ، FPE) أشارت أنّ أفضل فترة إبطاء هي فترتين زمنيتين.

الجدول رقم (٢٩) : تحديد عدد فترات الإبطاء لنموذج الدراسة

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2.19415	NA	0.000329	0.494681	0.643898	0.527065
1	76.24091	126.9901	4.48E-07	-6.11818	-5.521312	-5.988646
2	91.04349	19.73677*	2.75e-07*	-6.670808*	-5.626286*	-6.444120*
3	99.46761	8.825276	3.45E-07	-6.61596	-5.123788	-6.292123

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

٢.٧. تحديد عدد متجهات التكامل

بناءً على اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للتكامل المشترك المدرجة في الجدول التالي رقم (٣٠)، تم قبول فرضية عدم الأثر التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج قيد الدراسة ورفض الفرضية البديلة بوجود علاقات تكامل بين هذه المتغيرات، وبالتالي يمكن القول بعدم وجود أي متجه لعلاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

الجدول رقم (٣٠) : نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى للنموذج الثالث

اختبار القيمة الذاتية العظمى			اختبار الأثر			قيم المتجه	فرضية عدم
الاحتمال	القيمة الحرجة	احصائية القيمة الذاتية العظمى	الاحتمال	القيمة الحرجة	إحصائية الأثر		
0.1173	21.13162	18.3507	0.2505	29.79707	22.90965	0.582655	None
0.7967	14.2646	4.554677	0.8537	15.49471	4.558957	0.194981	At most 1
0.9465	3.841466	0.00428	0.9465	3.841466	0.00428	0.000204	At most 2

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

القيم الجدولية مأخوذة حسب (MacKinnon-Haug-Michelis (1999 عند مستوى دلالة ٥ %

بما أن متغيرات النموذج قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة (1)، ولا توجد أية متجهات للتكامل المشترك بينها، فإن أدبيات الاقتصاد القياسي في هذه الحالة تقول أنه يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة من خلال تطبيق طريقة المربعات العادية الصغرى OLS مع أخذ الفرق الأول للمتغيرات. ويمكن صياغة العلاقة الإحصائية بالنموذج التالي :

$$DLogSDep_q = B_0 + B_1 * DLogExch_q + B_2 * DLogInf_q + e_q$$

$$q = 1, 2, \dots, n$$

DLogSDep: المتغير التابع (متغير إجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة العاملة في سورية بصيغته اللوغاريتمية بعد أخذ الفرق الأول له).

DLogExch: متغير مستقل (متغير سعر الصرف بصيغته اللوغاريتمية بعد أخذ الفرق الأول له).

DLogInf : : متغير مستقل (متغير التضخم بصيغته اللوغاريتمية بعد أخذ الفرق الأول له).

B1, B2, B3: معاملات النموذج المقدّر.

e: هو متغير عشوائي يعبر عن البواقي له وسط حسابي يساوي الصفر و تباين ثابت.

تمّ تطبيق علاقة الانحدار المتعدد بين المتغيرات المدروسة بعد أخذ الفرق الأول لها باستخدام برنامج Eviews9، باعتبار كل من متغير سعر الصرف DLogExch ومتغير التضخم DLogInf متغيرين مستقلين يساهمان في تفسير متغير إجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة العاملة في سورية DLogSDep باعتباره متغير تابع، وتمّ الحصول على النتائج المدرجة في الجدول التالي :

الجدول رقم (٣١) : مخرجات برنامج Eviews 9 عن علاقة الانحدار بين متغيرات الدراسة

Dependent Variable: DLSDEP				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/18 Time: 21:24				
Sample (adjusted): 2011Q2 2016Q4				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.012213	0.016146	-0.756410	0.4582
DLEXCH	0.247436	0.119290	2.074232	0.0512
DLINF	-0.041808	0.023584	-1.772699	0.0915
R-squared	0.263469	Mean dependent var		0.004593
Adjusted R-squared	0.189816	S.D. dependent var		0.050857
S.E. of regression	0.045777	Akaike info criterion		-3.208969
Sum squared resid	0.041910	Schwarz criterion		-3.060861
Log likelihood	39.90314	Hannan-Quinn criter.		-3.171720
F-statistic	3.577163	Durbin-Watson stat		1.384202
Prob(F-statistic)	0.046980			

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج الإحصائي Eviews 9

يمكن استخلاص العديد من الملاحظات من الجدول أعلاه، لكن يهتم هذا البحث بالإشارة إلى بعضٍ منها كما يلي :

- إنّ العلاقة بين متغير سعر الصرف ومتغير إجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة هي علاقة طردية، حيث أنّ $B1 = (0.247)$ وهي معنوية عند مستوى دلالة 10%، أي أنّ تغيرات سعر الصرف تؤثر إيجاباً على إجمالي ودائع التوفير وأنّ زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في إجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة بنسبة (24.7%).
- إنّ العلاقة بين متغير التضخم ومتغير إجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة هي علاقة عكسية، حيث أنّ $B2 = (-0.042)$ وهي معنوية عند مستوى دلالة 10%، أي أنّ تغيرات التضخم تؤثر سلباً على إجمالي ودائع التوفير وأنّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض في إجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة بنسبة (4.2%).

- بالنسبة للمعلمة B0 : نجد أن قيمتها $B0 = (-0.0122)$ ، وهي غير معنوية عند مستوى دلالة 10% .

وبذلك يكون النموذج المقدّر على الشكل التالي :

$$DLSDEP = -0.012 + 0.247 * DLEXCH - 0.041 DLINF$$

اختبار صلاحية النموذج :

بالعودة الى الجدول رقم (٣١) نلاحظ ما يلي :

- قيمة معامل التحديد $R^2 = (0.26)$ ، أي أن النموذج يفسّر ما نسبته (26%) من التغيرات الحاصلة في متغير اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة DLSDep ، وأن النسبة المتبقية وهي (76%) ترجع إما لأخطاء عشوائية أو لمتغيرات أخرى لم يقوم هذا النموذج بالأخذ بها.
- احصائية فيشر F-statistic تساوي (3.578) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%) ، وبهذا نرفض الفرض العدم و نقبل الفرض البديل ، أي أن النموذج المقترح مناسب .
- قيمة t-statistic لمتغير سعر الصرف هي (2.074) ، وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%) ، وبهذا نرفض الفرض العدم و نقبل الفرض البديل، أي أن سعر الصرف له أثر معنوي على اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة، وهذا ما يشير الى أهمية متغير سعر الصرف DLExch في تفسير متغير اجمالي ودائع التوفير DLSDEP في المصارف العامة.
- قيمة t-statistic لمتغير التضخم هي (-1.773) ، وهي معنوية عند مستوى دلالة (10%) ، وبهذا نرفض الفرض العدم و نقبل الفرض البديل، أي أن التضخم له أثر معنوي على اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة.
- قيمة t-statistic للثابت C هي (-0.756) ، وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (10%).

المبحث الثاني : دراسة تحليلية على الخسائر التي تعرّض لها المتعاملون مع المصارف السورية العامة

تعرّضت ودائع المتعاملين مع المصارف السورية العامة الى خسائر كبيرة خلال فترة الدراسة، فمن جهة، تآكلت قيمة ودائعهم بفعل عامل التضخم، ومن جهة أخرى، تعرّضوا لخسارة في القيمة الحقيقية للفوائد الناتجة عن ودائعهم.

الجدول التالي يوضح قيمة الخسارة التي تعرّضت لها اجمالي الودائع في المصارف السورية العامة في العام ٢٠١٦ :

الجدول رقم (٣٢) : أثر التضخم على اجمالي الودائع في المصارف العامة في العام ٢٠١٦ (مليار ليرة)

المصرف	اجمالي الودائع	عامل التحويل	القوة الحقيقية للودائع بعد التضخم	خسائر المودعين
المصرف التجاري	890	366.53/100	242.82	647.18
المصرف العقاري	240	366.53/100	65.48	174.52
المصرف الزراعي	44	366.53/100	12.00	32.00
مصرف التسليف الشعبي	89	366.53/100	24.28	64.72
المصرف الصناعي	35	366.53/100	9.55	25.45
مصرف التوفير	142	366.53/100	38.74	103.26
المجموع الخسائر				1047.13

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف العامة

نلاحظ من الجدول السابق أن خسائر المودعين في المصارف العامة قد وصلت الى ما يقارب تريليون و ٤٧ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦، وقد تركزت أكبر قيمة للخسائر في المصرف التجاري السوري حيث وصلت خسائر المودعين لديه الى ما يقارب ٦٤٧ مليار ليرة سورية، يليه كل من المصرف العقاري ومصرف التوفير، حيث كانت خسائر الودائع فيهما ما يقارب ١٤٧ ، ١٠٣ مليار ليرة سورية على التوالي خلال العام ٢٠١٦.

لم يكن تأكل القيمة الحقيقية لودائع المتعاملين مع المصارف العامة هي الخسارة الوحيدة لهؤلاء المتعاملين، بل تعرّضوا أيضاً لخسائر ناجمة عن تأكل القوة الحقيقية للفوائد المستحقة على ودائعهم. لم يستطع الباحث الحصول على جميع البيانات اللازمة لحساب القيمة الدقيقة لهذه الخسائر، لكن - على سبيل المثال لا الحصر - يستعرض الجدول التالي الخسائر التي تعرّضت لها فوائد ودائع التوفير في المصارف السورية العامة في العام ٢٠١٦ :

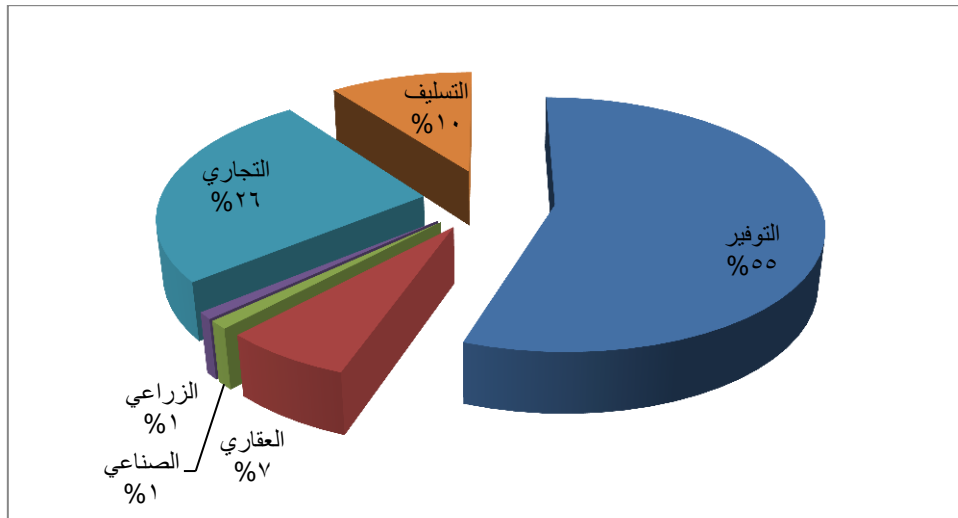
الجدول رقم (٣٣) : أثر التضخم على فوائد ودائع التوفير في المصارف العامة في العام ٢٠١٦ (مليون ليرة)

ودائع التوفير الخاضعة للفوائد	معدل الفائدة	فوائد الودائع	عامل التحويل	القوة الحقيقية للفوائد بعد التضخم	خسائر المودعين
مصرف التوفير					
أقل من مليون	89400	9%	8046	366.53/100	2195.18
ودائع الأطفال أقل من مليون	20250	10%	2025	366.53/100	552.48
المصرف العقاري					
أقل من مليون	13412	9%	1207.08	366.53/100	329.33
المصرف الصناعي					
أقل من مليون	2155	9%	193.95	366.53/100	52.92
المصرف الزراعي					
أقل من مليون	1808	9%	162.72	366.53/100	44.39
المصرف التجاري					
أقل من مليون	52001	9%	4680.09	366.53/100	1276.86
مصرف التسليف الشعبي					
أقل من مليون	20797	9%	1871.73	366.53/100	510.66
المجموع الخسائر					13224.75

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف العامة

يبين الجدول السابق رقم (٣٣) أنّ مجموع الخسائر الناجمة عن تأكل القيمة الحقيقية للفوائد المستحقة على ودائع التوفير في المصارف السورية العامة قد بلغت ما يقارب ١٣ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٦، ويبين الشكل التالي رقم (١١) توزيع نسب هذه الخسائر بين المصارف :

الشكل رقم (١١) : توزع الخسائر الناجمة عن تآكل القيمة الحقيقية للفوائد المستحقة على ودائع التوفير في المصارف السورية العامة في العام ٢٠١٦ (%)



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف العامة

نلاحظ أن ٥٥% من خسائر فوائد ودائع التوفير تركّزت في مصرف التوفير حيث بلغت خسائر فوائد ودائع التوفير لديه ما يقارب ٧ مليار ونصف ليرة سورية، يليه المصرف التجاري بنسبة ٢٦%، فقد بلغت خسائر فوائد ودائع التوفير لديه ما يقارب ٣ مليار ونصف.

النتائج :

درس هذا البحث العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية في المصارف العامة العاملة في سورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦. في ضوء الدراسات السابقة تمّ التركيز على عاملين فقط هما معدل التضخم وسعر صرف الليرة السورية. اتبع البحث أحدث الطرق العملية المستخدمة في مجال الاقتصادي القياسي وأكثرها دقةً (منهجية التكامل المشترك)، كما تمّ تقدير الخسائر التي تعرّضت لها ودائع المتعاملين مع المصارف العامة، وتوصل إلى عدد من النتائج وأهمها:

- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف واجمالي ودائع عملاء المصارف العامة العاملة في سورية، وقد كان لسعر الصرف التأثير الأكبر على هذه الودائع في الأجلين القصير والطويل، ويعود ذلك إلى أنّ ارتفاع سعر الصرف خلال فترة الدراسة أدى إلى تآكل القيمة الشرائية لودائع العملاء مما دفع بعضهم إلى سحب ودائعهم ومحاولة استثمارها في أمور تضمن لهم -على الأقل- الحفاظ على القيمة الشرائية لهذه الودائع، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدم استقرار سعر الصرف و تعرّضه إلى تذبذبات عديدة وصدور بعض القوانين التي حدّت من حرية تصريف الليرة السورية إلى الدولار خلال فترة الدراسة قد أدى إلى تنشيط السوق السوداء لسعر الصرف مما شكّل دافعاً قوياً لدى بعض عملاء المصارف العامة إلى استثمار ايداعاتهم في المضاربة على سعر الصرف في السوق السوداء.
- توجد علاقة طردية بين معدل التضخم واجمالي ودائع عملاء المصارف العامة العاملة في سورية^١، ولكن كان تأثير التضخم على هذه الودائع طفيفاً، ويعود ذلك إلى أنّ عدم الاستقرار الأمني الذي خلفته هذه الأزمة لعب دوراً هاماً لدى بعض الأفراد في الإحجام عن استثمار ايداعاتهم بالقيام بالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، كما أنه لا يوجد بدائل متاحة للاحتفاظ بالأموال غير المصارف كون سوق دمشق للأوراق المالية لا يزال في بدايته و مع قلّة الوعي الاستثماري وعدم الشعور بالأمان نتيجة للظروف الأمنية التي تمرّ بها البلاد لم يكن هناك رغبة من العملاء بالتعامل بها، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الدراسة كان هناك ارتفاع في أسعار العقارات (والتي تمثل حافز للقيمة في ظل وجود الأزمة) فصغار المدخرين لم يكن لديهم القدرة لشرائها، وأيضاً صدور القوانين المتعلقة

^١ إن مجموع الودائع يحتوي على ودائع متباينة من كبار مودعين وصغار مودعين، وإنّ صغار المودعين غير قادرين على تلافي آثار التضخم، حيث أن ودائعهم الصغيرة لا تسمح لهم بالقيام بالمشاريع أو شراء العقارات، وبهذا تزداد الودائع مع ارتفاع التضخم من خلالهم. أما كبار المودعين الذين تسمح لهم أموالهم بالقيام بالمشاريع أو شراء العقارات لحماية تآكل قيمة ودائعهم بفعل التضخم، وهنا تكون الزيادة في ودائع صغار المودعين أكبر من سحبيات كبار المودعين، وهذا ما يفسّر أن الودائع قد ازدادت -زيادة طفيفة- بفعل عامل التضخم. بالمقابل فإن كل من صغار المودعين وكبار المودعين يكونون قادرين على سحب ودائعهم للمضاربة على سعر الصرف عند تعرضه للتقلبات.

بزيادة رأس مال المصارف أدى الى زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، هذه العوامل وغيرها ساهمت في زيادة الإيداعات لدى المصارف العامة العاملة في سورية -زيادة طفيفة - في ظل تغيرات التضخم الحاصلة في فترة الدراسة.

- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف واجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية، وقد كان لسعر الصرف التأثير الأكبر على هذه الودائع.
- توجد علاقة طردية بين معدل التضخم واجمالي الودائع الآجلة في المصارف العامة العاملة في سورية، وكان تأثير التضخم على هذه الودائع طفيفاً.
- لم يلعب كل من عاملي التضخم وسعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة خلال فترة الدراسة، حيث لم يفسر النموذج المقترح في هذه الدراسة سوى ٢٦% من التغيرات الحاصلة في متغير اجمالي ودائع التوفير في المصارف العامة، وقد كانت العلاقة بين عامل سعر الصرف وودائع التوفير طردية، بينما كانت العلاقة بين اجمالي ودائع التوفير وعامل التضخم عكسية.
- تعرّض المودعين في المصارف العامة الى نوعين من الخسائر، حيث تمثلت خسائرهم الأولى في تآكل قيمة ودائعهم بفعل عامل التضخم، بالإضافة الى الخسائر الناجمة عن تآكل القيمة الحقيقية للفوائد المستحقة على ودائعهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ مجموع الخسائر الناجمة عن تآكل القيمة الحقيقية للفوائد المستحقة على ودائع التوفير وحدها في المصارف السورية العامة قد بلغت ما يقارب ١٣ مليار ليرة سورية في نهاية العام ٢٠١٦.
- تجاوزت خسائر المودعين في المصارف العامة تريليون و٤٧ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦ بفعل عامل التضخم لوحده.
- تعرّضت المصارف السورية العامة الى أزمة الائتمان المصرفي (الذعر المالي) خلال فترة الدراسة، حيث شهد معظمها ارتفاعاً في نسبة السيولة وانخفاضاً في نسبة التوظيفات بسبب احجامها عن منح الائتمان.

التوصيات :

بناءً على ما سبق يقترح البحث التوصيات التالية:

- ❖ العمل بشكل مستمر على دراسة ومتابعة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف من قبل المصارف وخصوصاً في أوقات الحروب والأزمات، كونه يعدّ من العوامل الرئيسة المؤثرة في قرار الإيداع للمتعاملين مع هذه المصارف.
- ❖ توجيه الاستثمارات المصرفية نحو المناطق الآمنة في حالة الحرب السورية، وعدم التوقف عن منح الائتمان وإنما الاتجاه نحو العقلانية في منحه.
- ❖ العمل على الموازنة بين السيولة والاستثمارات في فترات الحروب والأزمات، لما لها من تأثير على سعر الصرف، وذلك للتحوّل من حدوث حالات سحب كبيرة ومفاجئة للودائع.
- ❖ فرض المصارف لنسبة فائدة عالية على الودائع الجارية في أوقات الحروب والأزمات وذلك بسبب السحوبات التي قد تتعرض لها.
- ❖ منح المصارف لنسبة فائدة عالية على الاستثمارات في حال ارتفاع سعر الصرف، حيث أن المصارف ستسلم الأموال بقيمة عالية، وسوف يتم استردادها بقيمة أقل.
- ❖ منح عملاء المصارف العامة القدمات مزايا مصرفية تعوّض لهم بعض خسائرهم جراء الخسائر التي تعرّضت لها وودائعهم، ويمكن القيام بذلك عن طريق منحهم أسعار فائدة تفضيلية على وودائعهم، أو منحهم قروض بنسب فائدة مخفضة عن غيرها.
- ❖ العمل على نشر البيانات المالية والاقتصادية بشكل شهري أو ربعي، مما يساعد الباحثين في إعداد أبحاث ودراسات لفترات قصيرة المدى كالحروب والأزمات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولاً- الكتب :

١. الأشقر، عمر سليمان، " دراسة شرعية في البطاقات الائتمانية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٢. آل علي، رضا صاحب أبو حمد، "إدارة المصارف : مدخل كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٣. آل علي، رضا، " إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والطباعة، عمان، ٢٠٠٠.
٤. الأمين، حسن، عبدالله، "الودائع النقدية المصرفية في الإسلام"، ط١، دار الشروق، السعودية، ١٩٨٣.
٥. برغام، أجين، ترجمة محمود فتوح، " الإدارة المالية (١) مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية"، دار الشعاع للنشر، سورية، ٢٠١٠.
٦. جبر، هشام، "إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠.
٧. الجزائر، جعفر، " البنوك في العالم : أنواعها وكيف تتعامل معها"، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.
٨. جلدة، سامر، "المصارف التجارية والتسويق المصرفي"، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٩.
٩. حبش، محمد، "مبادئ أساسية للعمليات المصرفية"، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، ٢٠٠٦.
١٠. الحداد، عوض بدير، " تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة والنشر"، مصر، ٢٠٠٠.
١١. حساني، عبد الرزاق، الحوراني، أكرم، " النقود والمصارف"، منشورات جامعة دمشق، سورية، ٢٠١١.
١٢. حساني، عبد الرزاق، "التسويق المصرفي، منشورات جامعة دمشق"، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ٢٠١١.
١٣. الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة البنوك - مدخل كمي استراتيجي معاصر"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
١٤. حمزة محمود الزبيدي، "إدارة المصارف- استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ٢٠٠٠.
١٥. حميدات، محمود، " مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٦٦.
١٦. الحناوي، محمد صالح، عبد السلام، عبد الفتاح، " المؤسسات المالية (البورصة والمصارف التجارية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
١٧. حنفي، عبد الغفار، "إدارة المصارف (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في المصارف التجارية والإسلامية)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
١٨. حنفي، عبد الغفار، "إدارة المصارف، "السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في المصارف التجارية والإسلامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
١٩. خضور، رسلان، "حسابات الناتج والدخل القومي"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠١٩.
٢٠. الخضير، محسن أحمد، "التسويق المصرفي (مدخل متكامل لامتلاك منظومة المزايا التنافسية في عالم ما بعد الجات)"، ايتراك للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.
٢١. خلف، فليح حسن، " البنوك الإسلامية"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
٢٢. خلف، فليح حسن، "الأسواق المالية والنقدية"، جدارة للكتاب العالمي، الأردن، عمان، ٢٠٠٦.

٢٣. الراوي، خالد وهيب، "إدارة العمليات المصرفية"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط٢، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٢٤. رايس، حدة، "دور المصرف المركزي في إعادة تجديد السيولة في المصارف الإسلامية في ظل نظام لا ربوي"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٢٥. رضا آل علي، "إدارة المصارف -مدخل تحليلي كمي معاصر -"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان، ٢٠٠٢.
٢٦. الرفاعي، أمل بسيم، " معجم مصطلحات إدارة الأعمال"، دار شعاع للنشر والتوزيع، حلب، ٢٠٠٨.
٢٧. رمضان، زياد، "إدارة الأعمال المصرفية"، ط٦، الجامعة الأردنية، الأردن ، ١٩٩٧.
٢٨. رمضان، زياد، جودة، محفوظ، " الاتجاهات المعاصرة في إدارة المصارف"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٦.
٢٩. الزبيدي، محمود حمزة، "إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع ومنح الائتمان)"، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠.
٣٠. سلطان، محمد سعيد، "إدارة المصارف"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٣.
٣١. السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، ط٤، دار الحامد للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٤.
٣٢. السبيسي، صلاح الدين حسن، "التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد"، دار الوسام للطباعة، مصر، ١٩٩٨.
٣٣. شرف، كمال، أبو عراج، هاشم، " النقود والمصارف"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، ١٩٩٤.
٣٤. الشريف، وفاء، "نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٣٥. شمعون، شمعون، " البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٤.
٣٦. صخري، عمر، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.
٣٧. عبد الغفار حنفي، "البورصات والمؤسسات المالية، المكتب العربي الحديث"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.
٣٨. عبد المجيد، ضياء، "اقتصاديات النقود والمصارف"، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٢.
٣٩. العجلوني، محمد محمود، "المصارف الإسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، ط١، دار الميسرة، عمان، ٢٠١٠.
٤٠. عطون، مروان، "أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٢.
٤١. عوض الله، زينب، الفولي، أسامة، " أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.
٤٢. غانم، عبدالله محمد سالم، "تسويق الخدمات المصرفية"، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ١٩٩٨.
٤٣. قدي، عبد المجيد، "مدخل الى السياسات النقدية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.
٤٤. كنجو، كنجو، شيحا، أمين، نعساني، عبد المحسن، " التسويق المصرفي " ، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سورية، ٢٠٠٥.
٤٥. كنجو، كنجو، شيحا، أمين، نعساني، عبد المحسن، " التسويق المصرفي " ، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٥.
٤٦. كتعان، علي، "النظام النقدي والمصرفي في سورية"، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، ٢٠٠٠.
٤٧. اللوزي، سليمان أحمد، رويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت ابراهيم، "إدارة البنوك"، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
٤٨. محمد صالح الحناوي، "تحليل الأسهم والسندات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٤.
٤٩. الهندي، ابراهيم منير، "إدارة المصارف التجارية - مدخل اتخاذ القرارات"، ط١، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٦.
٥٠. الهندي، منير ابراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٩.

ثانياً - الرسائل الجامعية :

١. أبو سمرة، رانية خليل حسان، "تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧.
٢. بركة، الآء، "محددات وطرق قياس انتاجية العمل في سورية -دراسة قياسية"، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٤.
٣. الجاعد، محمد، " استراتيجيات استقطاب الودائع (دراسة على المصارف العامة في سورية)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٣.
٤. جديد، محمود جميل، "العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية- دراسة مقارنة مع إشارة خاصة الى سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
٥. الجزائري، نائل رسول سعيد، "السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي"، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، ٢٠٠٨.
٦. خضور، حسام، "دور المصارف العامة في تعبئة المدخرات الوطنية في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٤.
٧. رنا أحمد خليل أبو طوق، "العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن ١٩٩٨-٢٠٠٧"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٩.
٨. شعيب، يماني، " دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٩.
٩. شيخ عثمان، عمر فهد، "إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، اطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ٢٠٠٩.
١٠. عباس، مجد، " الاقتصاد السياسي للعقوبات الاقتصادية على الجمهورية العربية السورية (دراسة مقارنة لأثر العقوبات الاقتصادية على سورية خلال مرحلة الثمانينات من القرن العشرين والمرحلة الراهنة ٢٠١١-٢٠١٢)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٧.
١١. عليمت، ضيف الله خلف، "العوامل المؤثرة على النقد المتداول على الودائع الجارية"، رسالة ماجستير، الأردن، ٢٠٠٣.
١٢. مالك، أمل محمد محبوب محمد، " أثر التضخم على قيمة الودائع الاستثمارية : دراسة حالة بنك البركة السوداني للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)" رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠٠٦.
١٣. موري، سمية، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٠.
١٤. هتهات، سعيد، " دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٦.
١٥. عارف اسماعيل، يمامة، " تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية و تداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي"، رسالة ماجستير، دمشق، ٢٠١٦.

ثالثاً- الأبحاث والمجلات العلمية :

١. ابراهيم، سليمان، محمد، شلاش، " أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد التاسع عشر، ٢٠٠٧.
٢. الأمين، ماهر، الدغيم، عبد العزيز، ايمان، انجرو، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي"، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٣، المجلد ٢٨، ٢٠٠٦.
٣. بلقاسم، العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد ٢٣، الكويت، ٢٠٠٣.
٤. حامد، صلاح الدين، "أسعار صرف العملات"، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد ١٢، الكويت، ٢٠١١.
٥. حساني، عبد الرزاق، "السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد (٢٩) العدد الثالث، ٢٠١٣.
٦. الحسامي، نائل، "السياسة النقدية وسياسة أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن"، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠.
٧. العبيدي، صبيحة، "أثر التضخم على حسابات الودائع"، مجلة النقي، المجلد (٢٢) العدد (٥)، بغداد، ٢٠٠٩.
٨. خضور، رسلان، " مشكلة توزيع الثروات والدخول: تحدّ يواجه الاقتصاد السوري"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، سوريا، دمشق، ٢٠١٩.
٩. سلامي، شيخي، أحمد، أحمد، " اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (١٣)، الجزائر، ٢٠١٣.
١٠. الكفري، مصطفى، "الحرب الكونية الظالمة على سورية وخسائر الاقتصاد السوري"، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي: (نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل)، تجمع سورية الأم، جامعة دمشق، ٢٠١٧.
١١. مجلخ، سليم، "محددات البطالة في الجزائر"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (١٣)، العدد (٢)، الشارقة، ٢٠١٤.
١٢. محمد كيكي، عجز الموازنة العامة للدولة في سورية ٢٠٠٥-٢٠١٢: أسبابه وطرق تمويله وسبل تخفيضه، بحث منشور في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٤.
١٣. النوا، أيهم، " العوامل المؤثرة في ودائع المصارف التقليدية الخاصة السورية (٢٠١١-٢٠١٦)"، بحث غير منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٩.
١٤. الياس ندور، رانيا .زريز، "معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية"، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨ العدد ٤٨، حمص، ٢٠١٦.

رابعاً - القوانين والقرارات والتقارير الرسمية والمؤتمرات الدورية :

١. الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة السورية، خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ٢٠١٥.
٢. تصريح للسيد رئيس الجمهورية العربية السورية في مقابلة مع وكالة الإعلام الروسية، ٢٠ شباط، ٢٠١٥.
٣. التقارير السنوية لهيئة الاستثمار السورية ٢٠٠٦-٢٠١٠.
٤. التقرير الوطني الأول للاستثمار المباشر في سورية.
٥. الباسط ، هشام ، "تحديث و تطوير القطاع المالي و المصرفي في سوريا" ، ورقة عمل مقدمة حول تحديث القطاع المالي والمصرفي، صندوق النقد العربي، دمشق، ٢٠٠١.
٦. تقرير مراجعة منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، بحث غير منشور لهيئة التخطيط والتعاون الدولي، سورية، آذار، ٢٠٠٩.
٧. جبيلي، عبد العلي، " اختيار نظام الصرف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣.
٨. الحمش، منير، "مراجعة تحليلية للسياسات الاقتصادية في سورية قبل وأثناء الأزمة/ الحرب وانعكاساتها على التنمية والعدالة الاجتماعية"، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي (نحو رؤية اقتصادية لسورية المستقبل)، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٧.
٩. الحوراني، أكرم، "أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية - السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، دمشق، ١٩٩٥.
١٠. الخطة الخمسية العاشرة.
١١. القانون رقم ٣٥/ الخاص بتأسيس المصارف الإسلامية، ٢٠٠٥.
١٢. قرار مجلس النقد رقم ١١٤٨، تاريخ ٢٠/٧/٢٠١٤.
١٣. قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٤٧، تاريخ ١٨/٧/٢٠١١.
١٤. قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٧٩٥، تاريخ ١٤/١٢/٢٠١١.
١٥. قرار مجلس الوزراء رقم ٥٩٣٧، تاريخ ٢/٥/٢٠١١.
١٦. المرسوم التشريعي رقم ٢٨/، قانون المصرف الصناعي في سوريا ، ٢٠١٠.
١٧. المرسوم التشريعي رقم ٢٩/، قانون مصرف التوفير ، ٢٠٠٥.
١٨. المرسوم التشريعي رقم ٣١/، قانون المصرف العقاري.
١٩. المرسوم التشريعي رقم ٣٢/، قانون مصرف التسليف الشعبي ، ٢٠٠٥.
٢٠. المرسوم التشريعي رقم ٣٥/، قانون إحداث المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٥.
٢١. مصرف سورية المركزي، القرار رقم ١٥٩٤، تاريخ ٢٠/١٠/٢٠١١.
٢٢. المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ، دمشق ، ٦-٩ حزيران ، ٢٠٠٥.

خامساً – المنشورات الإلكترونية ومواقع الأنترنت :

١. موقع المكتب المركزي للإحصاء www.cbssyr.org
٢. موقع وزارة المالية السوري syrianfinance.gov.sy
٣. موقع مصرف سوريا المركزي banquecentrale.gove.sy
٤. موقع مجلس الشعب السوري parliament.gov.sy
٥. موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy
٦. موقع البنك الدولي : www.worldbank.org
٧. موقع المركز السوري لبحوث السياسات scpr-syria.org
٨. موقع المصرف التجاري السوري www.cbs-bank.sy
٩. موقع المصرف العقاري السوري www.reb.sy
١٠. موقع مصرف التسليف الشعبي السوري www.pcb-bank.sy
١١. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>
١٢. <http://www.reb.sy/reb/en-us/aboutus.aspx>

المراجع باللغة الانكليزية :

1. Dickertmam. D, Wilpert Piel, V." Social market economy: Principles and functioning In Encyclopedia Social Market Economy: History, Principles and Implementation – From Ato Z .". Germany. Paderborn. Ferdinand Schoningh, 2008
2. Hufbauer, Gary, and Others, SANCTIONS TO FIGHT TERRORISMM, Petrson Institute For International Economics, USA, 2011
3. Lyme, Rune Friberg, **SANCTIONING ASSAD'S SYRIA**, MAPPING THE ECONOMIC, SOCIOECONOMIC AND POLITICAL REPERCUSSIONS OF THE INTERNATIONAL SANCTIONS IMPOSED ON SYRIA SINCE MARCH 2011•DIIS REPORT 2012:13, DIIS. DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUDIES, Copenhagen 2012
5. Giumelli Francesco and Ivan Paul, The effectiveness of EU sanctions: An analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma), EPC ISSUE Paper NO. 7 6, European Policy Center, November 2013
6. Portela, Clara, The EU's Sanctions Against Syria: Conflict Management by other Means, Security Policy Brief•NO:38, September 2012
7. Imam , Patrick, Kapodar, Kangni," Is Islamic banking good for growth?" ,IMF working paper, 2015

8. Mannuel Hinds, "Economic Effects Of Financial Crisis" , A World Bank Policy Research Working Paper,104, Dec,2013
9. G.Kaufman, " The U.S Financial System Money" M, market and institutions prentice- Hall inc, Englewood Cliffs, USA,1980
10. N.T.Somashekar. "Banking", New Age International Publishers. 2009
11. Yusoff , Remali , Wilson , Rodney , An Econometric Analysis of Conventional and Islamic Bank Deposits in Malaysia, international association for Islamic economics, , vol 9 2005
12. P.S. Rose And D.R .Fraser, "Financial Institutions", (2nd .Ed;Texas:Business Publication Inc.1995
13. Lazors E.Molho, "Investment Rates, Saving , And Investment In countries" ,I.M.F staff Paper Vol.33.No1,March 1986
14. K Mujeri , Mustafa , Younus , Sayera, "An Analysis of Interest Rate Spread in the Banking Sector in Bangladesh" , The Bangladesh Development Studies, 2009
15. R.T.Clements ."Saving In New Zealand During Inflationary Times", Journal Of Business And Economics Statistics (Vol.3.No3,July 1995
16. Williamson, G , " Estimating Equilibrium exchange rate", institute for international economics, 1994
17. Liew, S., Venus, K.," Which lag length selection should we employ?", Economics Bulletin , Vo1.3, N.33, 2004
18. Osterwald ,Lenum , " A Note with fractals of Asymptotic Distribution of the Maximum Likelihood Cointegration Rank Test statistics : Four Cases", Oxford Bulletin Of Economics and Statistics, Vo1.4, 1992
19. Brooks, C., " Introductory econometrics for finance", second edition , Cambridge University ,New York , 2008
20. Dritsakis, N., " Labor Productivity, Wages and unemployment : An Empirical Investigation for Greece Using Causality Analysis", University of Macedonia, Thessaloniki, Greece, 2004
21. Osundina J.Ademola ,and others " Exchange rate volatility and banks performance : Evidence from Nigeria", Babcock university ,Nigeria, 2016

الملحقات

جدول رقم (٣٤): تغيرات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي الربعية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٦)

السنة	2011/3	2011/6	2011/9	2011/12	2012/3	2012/6	2012/9	2012/12
سعر الصرف	46.62	46.62	47.21	48.15	54.33	59.62	63.71	66.96
السنة	2013/3	2013/6	2013/9	2013/12	2014/3	2014/6	2014/9	2014/12
سعر الصرف	74.19	83.84	99.79	132.77	140.74	144.44	149.21	156.85
السنة	2015/3	2015/6	2015/9	2015/12	2016/3	2016/6	2016/9	2016/12
سعر الصرف	176.74	209.53	233.75	248.86	304.87	417.23	467.45	497.07

المصدر : بيانات مصرف سورية المركزي

جدول رقم (٣٥): معدلات التضخم الربعية خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٦)

السنة	2011/3	2011/6	2011/9	2011/12	2012/3	2012/6	2012/9	2012/12
التضخم	3.64	1.67	3.3	10.39	26.99	35.58	45.95	67.39
السنة	2013/3	2013/6	2013/9	2013/12	2014/3	2014/6	2014/9	2014/12
التضخم	95.34	135.86	219.54	241.28	118.09	118.99	128.93	146.73
السنة	2015/3	2015/6	2015/9	2015/12	2016/3	2016/6	2016/9	2016/12
التضخم	179.49	205.24	220.46	258.24	307.4	345.58	387.51	425.65

المصدر : من حساب الباحث بالاعتماد بيانات مصرف سورية المركزي وبيانات المكتب المركزي للإحصاء

جدول رقم (٣٦): تطوّر إجمالي الودائع في المصارف السورية العامة (٢٠١١ - ٢٠١٦) (ليرة سورية)

السنة	المصرف التجاري السوري	المصرف العقاري	المصرف الزراعي	مصرف التسليف الشعبي	المصرف الصناعي	مصرف التوفير
2011/3	379,470,215	202,590,751	30,099,331	91,211,861	30,267,384	114,268,209
2011/6	361,365,606	185,253,175	31,314,698	90,530,629	30,412,665	100,752,569
2011/9	360,273,191	180,823,043	30,447,739	89,166,782	29,594,702	95,618,929
2011/12	275,954,149	181,474,684	29,703,171	87,562,718	28,925,500	90,323,715
2012/3	326,049,859	174,495,534	28,721,115	85,082,358	28,022,605	87,739,138
2012/6	332,736,026	172,422,798	30,775,656	80,244,917	27,470,682	88,842,906
2012/9	308,815,241	177,901,299	31,977,490	75,687,160	26,753,583	84,662,218
2012/12	315,442,827	177,544,286	32,574,726	74,336,899	26,087,692	85,997,381
2013/3	320,343,281	181,815,420	32,114,839	72,287,140	28,278,708	85,779,133
2013/6	385,726,412	184,298,991	32,125,597	72,657,899	28,150,960	86,091,007
2013/9	380,291,768	180,771,501	33,207,868	73,354,909	27,761,503	87,138,949
2013/12	374,321,392	190,102,980	35,318,147	75,384,899	31,733,403	96,099,073
2014/3	396,019,311	200,061,770	34,853,306	77,536,620	31,493,061	101,410,205
2014/6	415,706,401	214,477,901	35,459,736	81,862,635	31,709,661	109,366,296
2014/9	455,525,816	218,779,425	36,245,509	80,705,994	29,966,026	109,829,553
2014/12	456,171,738	222,536,810	36,755,373	82,776,131	29,507,727	116,585,266
2015/3	476,115,272	208,285,238	37,218,242	84,327,354	29,847,244	118,949,502

122,380,538	29,636,745	84,220,767	36,917,958	211,126,122	541,354,332	2015/6
122,062,804	30,414,369	83,233,894	36,081,685	211,060,565	597,507,953	2015/9
127,492,780	31,320,345	85,206,154	39,254,026	206,928,188	631,064,175	2015/12
128,377,996	31,703,383	84,190,934	39,050,941	213,309,246	732,827,430	2016/3
130,909,151	34,316,400	84,831,567	39,618,214	216,211,574	760,662,583	2016/6
130,925,192	35,224,347	85,438,290	41,873,009	230,969,116	833,800,000	2016/9
142,133,408	34,803,719	89,555,408	43,633,545	240,229,593	890,383,941	2016/12

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

جدول رقم (٣٧): تطوّر إجمالي ودائع التوفير في المصارف السورية العامة (٢٠١١ - ٢٠١٦) (ليرة سورية)

السنة	المصرف التجاري السوري	المصرف العقاري	المصرف الزراعي	مصرف التسليف الشعبي	المصرف الصناعي	مصرف التوفير
2011/3	48,495,652	19,101,897	2,335,349	33,937,667	4,458,039	-
2011/6	43,060,420	20,024,110	2,057,815	31,563,867	3,794,252	-
2011/9	39,214,514	17,495,924	1,931,704	29,566,498	3,318,674	-
2011/12	35,811,157	15,939,599	1,839,948	27,752,780	3,065,458	-
2012/3	34,682,921	15,747,833	1,721,359	26,920,074	2,871,168	-
2012/6	35,414,839	19,054,837	1,824,280	27,770,237	2,847,554	-
2012/9	33,588,290	19,054,836	1,700,850	26,208,648	2,731,051	-
2012/12	33,813,570	19,054,838	1,672,000	25,966,673	2,669,199	-
2013/3	33,233,559	17,604,998	1,697,217	25,287,486	2,564,505	-
2013/6	33,672,800	17,604,998	1,772,856	25,760,778	2,483,497	-
2013/9	34,693,990	17,604,998	1,844,916	25,930,621	2,204,412	-
2013/12	38,937,411	18,932,023	2,058,919	28,802,143	2,472,194	-
2014/3	40,858,967	19,738,029	2,176,009	29,770,940	2,635,933	-
2014/6	43,931,630	24,477,062	2,354,025	32,097,204	2,764,074	-
2014/9	44,913,666	23,022,597	2,371,799	32,152,522	2,808,691	-
2014/12	46,646,518	22,581,339	2,507,295	33,366,379	2,915,997	-
2015/3	46,801,815	23,184,416	2,526,603	33,492,084	2,955,608	101,809,211
2015/6	47,473,936	25,229,978	2,593,446	34,009,879	2,991,353	105,046,981
2015/9	46,410,704	26,090,050	2,616,101	33,117,135	2,948,499	103,829,067
2015/12	48,014,733	23,382,580	2,654,458	34,218,052	2,994,820	109,353,931
2016/3	47,178,240	22,903,128	2,685,789	33,749,900	2,881,511	109,570,138
2016/6	47,821,084	24,106,472	2,792,509	34,178,800	2,785,121	112,503,485
2016/9	48,077,204	26,270,475	2,839,117	34,419,079	2,943,681	110,712,166
2016/12	52,001,204	25,286,353	3,012,511	36,987,886	3,110,416	121,232,544

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

جدول رقم (٣٨): تطوّر اجمالي الودائع الآجلة في المصارف السورية العامة (٢٠١١ - ٢٠١٦) (اليرة سورية)

السنة	المصرف التجاري السوري	المصرف العقاري	المصرف الزراعي	مصرف التسليف الشعبي	المصرف الصناعي	مصرف التوفير
2011/3	62,377,137	102,063,168	1,035,955	36,132,845	7,193,386	-
2011/6	57,437,410	93,599,146	938,030	37,731,396	7,056,055	-
2011/9	56,187,271	102,683,028	895,506	38,005,873	7,025,365	-
2011/12	5,390,577	105,209,804	856,773	35,874,154	6,750,831	-
2012/3	52,900,428	102,159,724	829,252	35,450,367	6,798,378	-
2012/6	53,651,929	95,385,285	790,719	31,380,043	6,989,706	-
2012/9	53,946,498	95,385,287	774,373	28,404,698	6,911,715	-
2012/12	53,613,811	95,385,286	770,769	26,743,749	6,892,845	-
2013/3	57,467,101	104,965,070	753,765	24,501,509	8,653,570	-
2013/6	73,851,523	104,965,070	683,189	22,606,926	8,970,510	-
2013/9	68,666,355	104,965,070	678,480	21,969,396	9,623,415	-
2013/12	73,282,344	113,533,433	631,250	21,926,075	11,253,646	-
2014/3	82,325,685	114,104,450	627,797	21,920,103	11,315,320	-
2014/6	95,034,761	123,273,583	592,984	21,771,265	11,501,765	-
2014/9	107,704,500	131,142,591	582,069	21,850,267	11,984,010	-
2014/12	114,209,954	133,271,117	555,495	21,791,520	12,033,318	-
2015/3	113,211,952	113,089,055	551,905	21,506,474	12,000,947	14,547,855
2015/6	131,184,745	108,871,969	533,665	21,128,194	12,063,121	14,627,497
2015/9	164,872,478	115,593,318	545,366	20,807,978	12,165,628	15,075,847
2015/12	175,665,452	115,632,123	521,696	20,636,876	12,174,030	15,497,929
2016/3	228,632,694	121,410,223	485,028	20,157,734	10,216,952	16,161,773
2016/6	246,736,003	114,355,271	440,897	19,818,507	10,147,833	16,041,271
2016/9	291,932,127	124,645,522	529,417	19,802,523	10,221,034	16,628,590
2016/12	315,006,608	113,610,509	563,669	20,067,095	9,342,715	18,076,284

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المذكورة

Abstract

This study aimed to measure the effect of both changes in exchange rate and inflation rate on banks' deposits at Syrian public banks, In addition to assessing the losses incurred by depositors in these banks. The study covered a group of public banks operating in Syria during the period from the 1st quarter of 2011 to the 4th quarter of 2016. Following a theoretical and analytical discussion of the subject of the study, the empirical part began with examining the stability of the time series of the variables and their significance. then the Johansen methodology and error correction model (VECM) were used. The research found that banks were exposed to the so-called bank credit crisis (financial panic), and depositors were exposed to two types of losses, as their first losses were the erosion of the value of their deposits due to the inflation factor, in addition to losses resulting from the erosion of the real value of the interest due on their deposits. Also The research proved the following:

- the existence of a negative relationship between the exchange rate and the total deposits of clients of public banks operating in Syria, and the exchange rate has had the greatest impact on these deposits in the short and long term.
- the existence of a positive relationship between the inflation rate and the total deposits of clients of public banks operating in Syria, but the effect of inflation on these deposits was slight.
- the existence of a negative relationship between the exchange rate and total time deposits in public banks operating in Syria, and the exchange rate has had the greatest impact on these deposits.
- the existence of a positive relationship between the inflation rate and the total time deposits of clients of public banks operating in Syria, but the effect of inflation on these deposits was slight.
- Both of inflation and exchange rate factors did not play an important role in influencing the total savings deposits in public banks during the study period, as the proposed model in this study explained only 26% of the changes in the total savings deposits in public banks, and the relationship between the factor The exchange rate and savings deposits were positive, while the relationship between total savings deposits and the inflation factor was negative.

In light of these results, the researcher has recommended a number of recommendations.